الرسالة ٤٣٧

اختلاف ألفاظ الحديث النبوي القولي المروي بسند واحد في الصحيحين وأثره في الدلالة والاستشهاد اللغوي

د. محمد بن سعيد الحويطي
قسم اللغة العربية وآدابها - جامعة الملك عبد العزيز
المملكة العربية السعودية

حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية - الحولية السادسة والثلاثون - ١٤٣٧هـ / ٢٠١٥م

المؤلف:

د. محمد بن سعيد الحويطي.

- دكتوراه في اللغويات عن أطروحة، بعنوان: «الاسم بين الارتجال والنقل - دراسة لغوية تأصيلية»، الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا، ٢٠١١م.
- أستاذ اللغويات المشارك، قسم اللغة العربية وآدابها، جامعة الملك عبدالعزيز، المملكة العربية السعودية.

الإنتاج العلمي:

أولاً - الكتب:

١- «علم اللغة الميداني- دليل عملي» كتاب مترجم، بدعم من عمادة البحث العلمي بجامعة الملك عبدالعزيز، (تحت الطبع).

٢ «القياس في الأسماء: مفهومه وبحثه عند علماء أصول الفقه وعلماء اللغة»، مكتبة الآداب، القاهرة، ٢٠٠٧م.

ثانياً - البحوث:

١- «الاستشهاد بلغة النبي - صلى الله عليه وسلم - في ضوء قرار مجمع اللغة العربية - دراسة نقدية»، مجلة دراسات، الجامعة الأردنية، مجلد ٤١ ملحق ١، ٢٠١٤م.

٢- «المعالجة اللغوية: ماهيتها، وأهميتها في الدراسات اللغوية - دراسة وصفية نقدية لجهود أبي بكر محمد بن القاسم الأنباري في كتابه (شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات)»، نشره مركز البحوث في الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا مع مجموعة من الأبحاث في وعاء بعنوان: تعليم الألسنية الحديثة لأغراض خاصة، ٢٠١٣/٥/١٧م.

٣- «إرهاصات المنهج التجريبي في الدراسات اللغوية عند بعض علماء العربية في القرنين الثاني والرابع الهجريين - دراسة وصفية وتأصيلية» مقبول للنشر، مجلة الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ١٤٣٦/٥/١٨هـ.

المحتوى

ملخص ١٣
مقدمة ١٥
المبحث الأول: أحاديث مكررة بسندها في صحيح البخاري ٢٣
المبحث الثاني: أحاديث مكررة بسندها في صحيح مسلم ٣٩
المبحث الثالث: أحاديث أخرجها البخاري ومسلم في صحيحيهما عن شيخ واحد وبسند واحد ٤٩
المبحث الرابع: أسباب الاختلاف في لفظ الحديث ٧٩
الخاتمة ٨٧
الهوامش ٨٩
المصادر والمراجع ١١١

مُلَخَّص

هدف هذا البحث إلى رصد اختلاف نصوص الحديث النبوي القولي المروي بسند واحد عند البخاري ومسلم وأثر ذلك على الدلالة والاستشهاد اللغوي، للوقوف على مستوى دقة رواية الحديث بلفظه في أصح كتابين بعد كتاب الله، وقد خرج البحث بنتائج أهمها: وجود أحاديث قيلت في مقام واحد أخرجها البخاري ومسلم عن شيخ واحد بالسند نفسه عن النبي ﷺ تحتوي على تراكيب لغوية مختلفة، ونتج من ذلك تغير دلالي فيها، وهذا يلقي بظلاله على مستوى دقة الأحاديث المروية باللفظ فيهما ونسبتها إلى الأحاديث المروية بالمعنى، فضلاً عن التشكيك في دقة نسبة أسلوب لغوي ما إلى النبي ﷺ في الدراسات اللغوية القائمة على دراسة الأحاديث النبوية وفق عموم الضوابط التي وضعها علماء اللغة في العصر الحديث.

مقدمة

ليس الغرض من هذا البحث تكرار مسألة الاختلاف في جواز الاستشهاد اللغوي بالحديث النبوي الشريف؛ إذ ذهب كثير من المحققين من العلماء إلى جواز الاستشهاد بالحديث الشريف في اللغة، وأقر مجمع اللغة العربية بالقاهرة ذلك بضوابط[١]، بل يهدف إلى تناول قضية ربما غابت عن كثير من الباحثين في دراستهم للحديث النبوي الشريف، اعتماداً منهم على هذا الجواز وعلى قرار مجمع اللغة، وهي أن الغرض من الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف هو الاستشهاد بلغته ﷺ لا بلغة الصحابة أو الرواة، رضي الله عنهم، وهذا الاستشهاد لا يكون إلا في الأحاديث القولية المروية بلفظه ﷺ، فالحديث المروي بالمعنى لا يصنف ضمن الحديث القولي للنبي ﷺ الذي يستشهد به باعتباره في المرتبة الثانية من الفصاحة بعد القرآن الكريم، بل يصنف بأنه من المرتبة الثالثة من رتب الفصاحة كأقوال العرب شعراً ونثراً؛ لأنه مروي بالمعنى أو يصنف ضمن الأحاديث الموقوفة، فضلاً عن أن سند الحديث القولي ربما احتوى على محدث أعجمي[٢] ربما ينقل الحديث بلفظه، وربما لا يفعل ذلك، فيروي بالمعنى من غير وعي للفروق الدلالية بين الكلمات التي قد تفوت على كثير من العرب، وهذا يجعل الحديث مصبوغاً بأسلوبه اللغوي، وربما كان المحدث من غير المتخصصين في علم العربية، وهذا هو حال معظمهم، فعندما يروى الحديث بالمعنى يختلط أسلوبه اللغوي فيه بأسلوب النبي محمد ﷺ. وإذا علمنا ذلك، سيتبادر إلى الذهن سؤال وهو: هل الأحاديث الصحيحة مروية باللفظ؟

مشكلة البحث:

ذهب بعض العلماء إلى المغالاة في أن رواية الحديث في الصحيحين هي رواية باللفظ مطلقاً، فمثلاً نجد الفاسي يعمم قائلاً: «مَن أمعن النظر في أئمة الحديث، وعَلِمَ احتياطَهم وما كانوا عليه من التحرز في الرواية والإتقان عَلِم عِلماً ضرورياً أن

مثل البخاري ومسلم لم يُدخلوا في صحاحهم ما هو مروي بالمعنى أصلاً... فالقول بأن مثل هؤلاء يروون بالمعنى مع هذا التحفظ البالغ والاحتياط بعيد جداً»[٣]، ويبدو أن الفاسي قد تأثر كغيره بمقولة الإمام النووي المشهورة: «اتفق العلماء - رحمهم الله - على أن أصح الكتب بعد القرآن العزيز الصحيحان، البخاري ومسلم»[٤]، إذ ربما يظن من يقرأ هذه العبارة أن تأدية لفظ الحديث القولي عن النبي محمد ﷺ فيهما جاء كما قاله ﷺ، إلا أن كلام النووي لا يقصد به الرواية باللفظ بل صرامة المعايير التي اتبعها البخاري ومسلم في اختيار الأحاديث[٥]، وهي مع صرامتها لم يكن منها شرط رواية الحديث بلفظه ﷺ، ولا عدم اختلاف طريقة التأدية، ولا عروبة المؤدي، ولا عِلْم جميع رواة السند بدقائق اللغة.

وهناك من توسع وأدخل كل الأحاديث الصحيحة في غير الصحيحين ضمن دائرة الاستشهاد اللغوي، فيرى حسن موسى الشاعر أن الحديث الصحيح يُستشهد به مطلقاً وإن ورد بروايات مختلفة[٦]، وقال السيد الشرقاوي: «أُضيف إلى سمات الحديث الصالح للاستشهاد به في النحو واللغة أن الحديث الصحيح... المدون في الصحيحين أو غيرهما من الكتب المعتمدة ولم يقدح في صحته نقد جازم من أحد العلماء المعتمدين في هذا الشأن، أو حكم أحد هؤلاء العلماء لغير ما ورد في الصحيحين بأنه على شرط الصحيح؛ فإن هذا الحديث الصحيح بهذه السمات صالح للاستشهاد به في النحو واللغة[٧]»، وهذا الذي ذهبا إليه مقبول عند مقارنة مستوى دقة تدوين الحديث واتصال سنده بمستوى اعتماد بعض الشواهد الشعرية التي احتج بها بعض النحاة من غير معرفة اسم صاحبها[٨]، إلا أنهما لم يميزا هنا بين الأحاديث الصحيحة التي رويت على لسان النبي ﷺ وتلك التي رويت على لسان الصحابة كقولهم: «نهانا رسول الله ﷺ عن كذا وكذا، أو كُنَّا نخرج مع رسول الله ﷺ لكذا وكذا»، بل جعلاها في قالب واحد، والفرق معلوم بينهما.

يرى الباحث أن أقرب رأي للاعتدال والدقة في قضية الاستشهاد بالحديث النبوي هو ما قاله المحدثان اللغويان الشاطبي والسيوطي؛ إذ ذهب الشاطبي إلى عدم جواز الاستشهاد بالأحاديث المروية بالمعنى، وصحة الاستشهاد بتلك المروية باللفظ[٩]، وتبعه السيوطي في ذلك بالاقتصار على المروي باللفظ منها، كما بيَّن السيوطي أنها نادرة جداً، ولا توجد إلا في الأحاديث القصار وبقِلَّة أيضاً؛ لأن غالب الأحاديث مروي بالمعنى، وتداولتها الأعاجم والمولدون قبل تدوينها، فرووها على لسانهم، وأخَّروا وقدموا ونقصوا وزادوا فيها[١٠]، فضلا عن أن هذه الزيادة ربما تكون من أصل الحديث وربما لا تكون، بل بلغ الأمر إلى القول إن زيادة الصحابي في الحديث مقبولة اتفاقاً[١١]؛ باعتبار مشاهدتهم لفعل النبي ﷺ، وإن نقل المشاهدة للنبي ﷺ أدق في معناها من نقل راوٍ لم يشاهد النبي ﷺ، وعليه، فالذي ذكره الشاطبي والسيوطي (من أن الاستشهاد يكون لما يثبت أنه مروي باللفظ) أدق علمياً مقارنة بالرأيين السابقين عند إرادة الاستشهاد بلغته ﷺ، وهنا نتساءل: إذا قيدنا الأحاديث الصحيحة المنشودة للاستشهاد بقيد (الأحاديث القولية)، فهل هذا كاف لاعتبارها مروية باللفظ؟.

معلوم أن اختلاف اللفظ يؤدي إلى اختلاف في الدلالة، وربما ترتب على هذا الاختلاف حكم شرعي أو لغوي، فمثلاً لفظ (الصَّالِح) يدل على صلاح الشخص لنفسه، في حين يدل لفظ (الـمُصْلِح) على الشخص القائم على غيره بالإصلاح، وقد ورد مثل هذا الاختلاف بين البخاري ومسلم في حديث قولي للنبي ﷺ، وهو: «لِلْعَبْدِ الْمَمْلُوكِ الصَّالِحِ أَجْرَان» (البخاري/٢٥٤٨)، وقوله ﷺ: «لِلْعَبْدِ الْمَمْلُوكِ الْمُصْلِحِ أَجْرَان» (مسلم/ج٥ ص٩٤)، فروى البخاري هذا الحديث عن شيخه بشر بن محمد، ورواه مسلم عن شيخيه أبي طاهر وحرملة بن يحيى، كلهم عن عبدالله بن وهب وبتطابق في بقية السند إلى أبي هريرة عن رسول الله ﷺ، وقد أخرج هذا الحديث كثير المحدثين بلفظ (المصلح) من غير أن يأخذوه عن الإمام مسلم،

مثل: الإمام أحمد بن حنبل[١٢]، وأبي عوانة[١٣]، وأبي الحسين البغدادي[١٤]، والبيهقي[١٥]، وابن عبد البر[١٦]، وكل أحاديثهم راجعة إلى أبي هريرة، في حين تفرد البخاري بلفظ (الصالح). وعلى مثل هذا، قلَّما يجد المطلعُ على الأحاديث النبوية تطابقاً لفظياً للحديث الواحد المروي عن أكثر من صحابي بل المروي عن الصحابي الواحد إن تعددت طرق الأخذ عنه كما سبق، وذلك يرجع لأسباب محتملة كثيرة، منها: أن الحديث ربما كان غير صحيح، وربما كان صحيحاً ثابتاً عن النبي ﷺ إلا أنه قاله في أكثر من مقام فتغير لفظه ونقله أحد الصحابة بغير اللفظ الذي قيل في المقام الآخر، وقد يوحي هذا بأن إحدى الروايات كانت بالمعنى، وربما قاله في مقام واحد ولم يلتزم أحد رواته بتأدية الحديث بلفظه، وهذا مما يُصعّب معرفة المروي منها بالمعنى والمروي باللفظ.

لكن ماذا إذا أضفنا للحديث قيداً ثالثاً على قيدي (الصحة) و(القولية)، وهو قيد (اتفاق السند) عند تكرار الحديث إن كان له مخرج واحد أو كان له أكثر من مخرج؟ ربما يتبادر إلى الذهن أنه في هذه الحالة سيكون اللفظ واحداً لا محالة في الموضعين، لكن الباحث يفترض خلاف ذلك، وهو ما سيُثبت في هذا البحث؛ الأمر الذي توقع الباحث معه أنه سيترك أثراً في دلالة الحديث، فضلاً عن توقع إعادة نظر الباحثين مستقبلاً في مسألة الاستشهاد المطلق به من غير قيد المروي باللفظ، كما هو حاصل في كثير من الدراسات اللغوية في العصر الحديث، التي لا تشير إلى النتائج التي توصلوا إليها إذا ما كانت مستقاة من حديث روي باللفظ أو بالمعنى، أو كان احتجاجهم لمسألة بحديث مروي باللفظ أو بالمعنى، علماً بأن الباحث لم يقف على دراسة لغوية حديثة نص صاحبها أنه اعتمد في دراسته على أحاديث مروية باللفظ، وهذا الوضع بهذه الصورة ستخرج معه نتائج غير دقيق علمياً؛ لأن فيها مساواة لا تصح بين لغة النبي ﷺ ولغة الرواة.

منهج البحث - (اختيار عينة البحث - طريقة الترتيب والتقسيم - دراسة العينة):

أولاً - اختيار عينة البحث:

ليجيب الباحث عن الأسئلة السابقة، ويخرج من الإشكال المذكور، ويقلل من الاحتمالات الواردة في معرفة أسباب الاختلاف، للوقوف على مستوى دقة رواية الحديث، اختار عينته من الأحاديث وفق الضوابط الآتية:

١- أن يكون الحديث صحيحاً ومروياً عن شيخ واحد وبالسند نفسه وصولاً إلى النبي ﷺ، فضلاً عن أن هذا المعيار في اختيار هذا النوع من الأحاديث سيوقفنا على مستوى دقة نقل لفظ الحديث عند اتفاق السند، سواء أكان مخرج هذا الحديث واحداً عند تكراره أم كان له أكثر من مخرج.

٢- أن يكون الحديث مذكوراً في صحيح البخاري أو مسلم، مع مراعاة أدق طبعة لكل منهما[١٧]، والسبب في اختيارهما هو ريادتهما وأهميتهما بين كتب الحديث؛ فهما أصح كتابين بعد كتاب الله، عز وجل.

٣- تجاوز اختلافات متن الحديث الواحد إذا كان في الحاشية تقييدات لرواية في نسخة أخرى تطابق فيها المذكور في الهامش مع النص المذكور في الموضع الآخر للحديث، مع مراعاة جدول الخطأ والصواب في كل من الصحيحين.

٤- اقتصار الدراسة في هذه العينة على أقوال النبي ﷺ دون أقوال الصحابة أو الرواة، التي جاءت في الحديث؛ لأن الهدف المرجو في الأساس هو الاستشهاد بلغة النبي ﷺ.

ثانياً - ترتيب العينة وتقسيم البحث:

قُسِّمَت العينة إلى ثلاث مجموعات، ووُزِّعت على ثلاثة مباحث، الأولى خاصة بأحاديث مكررة في صحيح البخاري بالسند نفسه، والثانية لأحاديث مكررة في صحيح

مسلم بالسند نفسه، والثالثة لأحاديث أخرجها البخاري ومسلم في صحيحيهما عن شيخ واحد وبالسند نفسه وصولاً إلى النبي محمد ﷺ، وبعد الانتهاء من دراسة هذه المجموعات أضاف الباحث مبحثاً رابعاً لأهم ما وقف عليه من أسباب أدت إلى اختلاف اللفظ في الحديث الشريف، ثم ختم بحثه بما توصل إليه من نتائج وتوصيات.

ثالثاً - دراسة العينة:

عرض الباحث الاختلافات اللفظية والدلالية بعد كل حديث، وذكر ما يلزم من الشواهد(١٨) والمتابعات(١٩) من أحاديث صحيحة تتطابق مع النص المروي عند البخاري أو مسلم لإبراز ما يدعم سلامة اللفظ من التغيير من عدمها، خصوصاً تلك الأحاديث التي أخرجها غيرهما عن شيخهما بالسند نفسه؛ مما قد يعين في معرفة المروي باللفظ عن المروي بالمعنى بينها.

كما دعم الباحث آراءه واختياراته بشواهد من آيات الذكر الحكيم، وبآراء لعلماء مبثوثة في مصادر ومراجع نحوية ولغوية وبلاغية وحديثية وقرآنية.

ونظراً لكثرة الأحاديث المشار إليها من صحيحي البخاري ومسلم في البحث وثق الباحث بيانات أحاديثهما بعد الحديث مباشرة في متن البحث، أما ما عداها من المراجع والمصادر فدونت في الهامش.

الدراسات السابقة:

لم يجد الباحث بحثاً، أو كتاباً، أو فصلاً من كتاب، درس مسألة (اختلاف ألفاظ الحديث النبوي القولي المروي بسند واحد في الصحيحين أو في غيرهما)، فضلاً عن أثر ذلك في الدلالة والاستشهاد اللغوي؛ مما استوجب عرض موضوع هذا البحث على علماء في العلوم الشرعية واللغوية في أكثر من بلد، والاستفسار منهم عن دراسة حديثة أو قديمة في هذا الموضوع، فلم يحضرهم شيء؛ الأمر الذي استلزم استخراج العينة حديثاً من مصدرها، ثم دراستها.

ويحسب الباحث أن هذا الموضوع لم يُتعرض لدراسته من قَبل لأحد سببين: الأول: الغفلة عن ملاحظته؛ بسبب التسليم المطلق بأن الصحيحين ليس فيهما ما يشوبهما؛ لاعتبارهما أصح كتابين بعد كتاب الله، وإجماع الأمة على ذلك، كما ذكرت سابقاً. والثاني: احتمال عِلم بعض العلماء بعدم الدقة المطلقة في ضبط الصحيحين، وعدم التحدث في ذلك تحرجاً من حساسية التطرق لهذين الكتابين، أو لاعتبارات أخرى، لكن لقناعة الباحث بأن الأمانة العلمية والمنهج العلمي السليم لا يتعارضان مع الشرع والعقل قرر دراسة هذه القضية، ودعم ما يذهب إليه بالأدلة، سائلاً الله أن ينير طريقه وأن ينفع بهذا العمل، والله ولي التوفيق.

❋ ❋ ❋

المبحث الأول
أحاديث مكررة بسندها في صحيح البخاري

فيما يأتي خمسة أحاديث مكررة عند البخاري - ذُكِرَ أول ثلاثة منها في واقعة واحدة - وليست من باب تقطيع الحديث[٢٠]:

١- الحديث رقم (٥٩٦٧) الذي رواه البخاري في (باب إرداف الرجل خلف الرجل)، قال: (حدثنا هُدْبَةُ بْنُ خَالِدٍ، حدثنا هَمَّامٌ [بن يحيى]، حدثنا قَتَادَةُ [بن دعامة]، حدثنا أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ، عَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ رضي الله عنه قال: بَيْنَا أَنَا رَدِيفُ النَّبِيِّ ﷺ لَيْسَ بَيْنِي وَبَيْنَهُ إِلَّا آخِرَةُ الرَّحْلِ، فَقَالَ: «يَا مُعَاذُ»، قُلْتُ: لَبَّيْكَ رَسُولَ اللَّهِ وَسَعْدَيْكَ، ثُمَّ سَارَ سَاعَةً ثُمَّ قَالَ: «يَا مُعَاذُ» قُلْتُ: لَبَّيْكَ رَسُولَ اللَّهِ وَسَعْدَيْكَ، ثُمَّ سَارَ سَاعَةً ثُمَّ قَالَ: «يَا مُعَاذُ» قُلْتُ: لَبَّيْكَ رَسُولَ اللَّهِ وَسَعْدَيْكَ قَالَ: «هَلْ تَدْرِي مَا حَقُّ اللَّهِ عَلَى عِبَادِهِ؟»، قُلْتُ: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، قَالَ: «حَقُّ اللَّهِ عَلَى عِبَادِهِ أَنْ يَعْبُدُوهُ وَلَا يُشْرِكُوا بِهِ شَيْئاً»، ثُمَّ سَارَ سَاعَةً ثُمَّ قَالَ: «يَا مُعَاذُ بْنَ جَبَلٍ»، قُلْتُ: لَبَّيْكَ رَسُولَ اللَّهِ وَسَعْدَيْكَ، فَقَالَ: «هَلْ تَدْرِي مَا حَقُّ الْعِبَادِ عَلَى اللَّهِ إِذَا فَعَلُوهُ؟» قُلْتُ: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، قَالَ: «حَقُّ الْعِبَادِ عَلَى اللَّهِ أَنْ لَا يُعَذِّبَهُمْ»)، وورد الحديث نفسه في موضع آخر برقم (٦٥٠٠) في (باب من جاهد نفسه في طاعة الله)، والجدول الآتي يبين الاختلاف بينهما مع أن الحديث قيل في مناسبة واحدة:

م	البخاري رقم/٥٩٦٧	البخاري رقم/٦٥٠٠	ملحوظات
١	يَا مُعَاذُ[٢١] [في النداء الثالث]	يَا مُعَاذُ بْنَ جَبَلٍ [في النداء الثالث]	يكمن الفرق الدلالي بين النصين في أن النداء باسم مفرد من غير ذكر اسم الأب يوحي بعدم وجود أكثر من شخص بهذا الاسم، فلا حاجة للتمييز بينهم، أما في حال وجود أكثر من شخص بهذا الاسم فيجب اقتران الكلام بقرينة تُمَيِّزُ بينهم

			ومنها ذكر اسم الأب، كما أن تكرار النداء في الحديث تأكيد على تنبيه المخاطب وجذب اهتمامه إلى ما سيقال له. وليست إضافة اسم الأب زيادة على أصل الحديث، بل هي من أصله، كما روى الإمام مسلم هذا الحديث في صحيحه (ج ١ص٤٣) بالسند نفسه عن شيخ البخاري نفسه أيضاً، وتطابق النص الثاني عند البخاري معه.

٢- الحديث رقم (٢٩٧٥) الذي رواه البخاري في (باب ما قيل في لواء النبي ﷺ) قال: (حدثنا قُتَيْبَةُ [بن سعيد]، حدثنا حَاتِمُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي عُبَيْدٍ، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ الأَكْوَعِ رضي الله عنه ، قال: كَانَ عَلِيٌّ رضي الله عنه تَخَلَّفَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي خَيْبَرَ وَكَانَ بِهِ رَمَدٌ، فَقَالَ: أَنَا أَتَخَلَّفُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَخَرَجَ عَلِيٌّ فَلَحِقَ بِالنَّبِيِّ ﷺ فَلَمَّا كَانَ مَسَاءُ اللَّيْلَةِ الَّتِي فَتَحَهَا فِي صَبَاحِهَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَأُعْطِيَنَّ الرَّايَةَ - أَوْ قَالَ: لَيَأْخُذَنَّ - غَداً رَجُلٌ يُحِبُّهُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ، - أَوْ قَالَ: يُحِبُّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ - يَفْتَحُ اللَّهُ عَلَيْهِ»، فَإِذَا نَحْنُ بِعَلِيٍّ وَمَا نَرْجُوهُ، فَقَالُوا: هَذَا عَلِيٌّ، فَأَعْطَاهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَفَتَحَ اللَّهُ عَلَيْهِ)، وورد الحديث نفسه في موضع آخر برقم (٣٧٠٢) في (باب مناقب علي بن أبي طالب القرشي الهاشمي أبي الحسن رضي الله عنه)، والجدول الآتي يبين الاختلاف بينهما مع أن الحديث قيل في مناسبة واحدة:

م	البخاري رقم/٢٩٧٥	البخاري رقم/٣٧٠٢	ملحوظات
١	لأُعْطِيَنَّ الرَّايَةَ، - أَوْ قَالَ[٢٢]: لَيَأْخُذَنَّ - غَداً رَجُلٌ[٢٣]	لأُعْطِيَنَّ الرَّايَةَ - أَوْ لَيَأْخُذَنَّ الرَّايَةَ - غَداً رَجُلاً[٢٤]	بين التعبير بلفظ (الأخذ) و(الإعطاء) فروق دلالية، فالأخذ يوحي بالانتزاع بقوة، في حين يدل الإعطاء على المبادرة بتقديم الشيء للغير، والرسول ﷺ يُعطي الراية ولا تُؤخذ منه، وجرت العادة أن يعطي الإمامُ الراية لقائد الجيش، وهذا ما حصل في تلك المعركة. ويوحي التردد بين العبارتين بـــ(أو) بأن الشك من الراوي، ويرى الباحث أن الأقرب للصواب هو: (لأُعْطِيَنَّ) لوجود أدلة على ذلك، وهي: ١- روى مسلم في صحيحه (ج٥ ص١٩٥) هذا الحديث بواسطة شيخه عبدالله الدارمي عن الصحابي نفسه، وجاءت الرواية فيه بـــ (لأعطين الراية) من غير شك، وعليه فإن الشك من أحد الرواة في سلسلة السند عند البخاري.
			٢- وجود شواهد أخرى، كالحديث الذي رواه مسلم في صحيحه (ج٧ ص١٢١) بواسطة شيخ البخاري نفسه إلا أن السند انتهى بأبي هريرة، وجاءت الرواية فيه بـ (لأعطين الراية) من غير شك، وكذلك رواية الصحابي سهل بن سعد في صحيح البخاري برقم (٣٠٠٩) التي وردت فيه بـ (لأعطين) من غير شك أيضاً - كما سيأتي في الحديث القادم - وغيرها من الشواهد

			في أحاديث صحيحة رواها الصحابة مثل سعد بن أبي وقاص[٢٥] وعمران بن حصين[٢٦]. وأخرج البيهقي[٢٧] هذا الحديث صحيحاً عن محمد بن عبدالله الحافظ عن أبي عبدالله محمد بن يعقوب عن أحمد بن سلمة عن قتيبة بن سعيد بهذا السند، وجاء مختلفاً مع البخاري قليلاً، إذ ورد بـــ (لأُعْطِيَنَّ الرَّايَةَ، أَوْ لَيَأْخُذَنَّ الرَّايَةَ غَداً رَجُلٌ). فضلاً عما سبق نجد أن المعنى في النص الأول: «لَيَأْخُذَنَّ غَداً رَجُلٌ» غير تام لسقوط كلمة الراية، ولعدم ذكرها في السياق - قبل ذِكر الإعطاء - ليُفهم المحذوف، وربما قصد الراوي «ليأخذن الراية» ولم يكرر لفظ (الراية) مع كلمة (الأخذ) اختصاراً، قاصداً أن التشكيك بـ «أو» هو بين (الأخذ والإعطاء) فقط، لذا يرى الباحث أن سبب عدم وجود كلمة (الراية) هو الرواية بالمعنى أو أنها سقطت سهواً من الناسخ. ويرى الباحث أن (الأخذ) في النص الأول يتناسب مع رفع (رجلٌ) على الفاعلية، وأن (الإعطاء) في النص الثاني يتناسب مع نصب (رجلاً) على المفعولية لفعل متعد لمفعولين.

٣- الحديث رقم (٣٠٠٩) الذي رواه البخاري في (باب فضل من أسلم على يديه رجل) قال: (حدثنا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حدثنا يَعْقُوبُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بن محمد بن عبدالله بن عبدٍ القاريُّ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ [سلمة بن دينار] قال: أخبرني سَهْلُ [بْنُ سَعْدٍ] رضي الله عنه يعني ابن سعد - قال قال النبي ﷺ يوم خيبر: («لَأُعْطِيَنَّ الرَّايَةَ غَداً رَجُلاً يُفْتَحُ عَلَى يَدَيْهِ يُحِبُّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيُحِبُّهُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ»، فَبَاتَ النَّاسُ لَيْلَتَهُمْ أَيُّهُمْ يُعْطَى فَغَدَوْا كُلُّهُمْ يَرْجُوهُ، فَقَالَ: «أَيْنَ عَلِيٌّ؟» فَقِيلَ يَشْتَكِي عَيْنَيْهِ، فَبَصَقَ فِي عَيْنَيْهِ، وَدَعَا لَهُ فَبَرَأَ كَأَنْ لَمْ يَكُنْ بِهِ وَجَعٌ، فَأَعْطَاهُ، فَقَالَ: أُقَاتِلُهُمْ حَتَّى يَكُونُوا مِثْلَنَا، فَقَالَ: «انْفُذْ عَلَى رِسْلِكَ حَتَّى تَنْزِلَ بِسَاحَتِهِمْ، ثُمَّ ادْعُهُمْ إِلَى الْإِسْلَامِ وَأَخْبِرْهُمْ بِمَا يَجِبُ عَلَيْهِمْ فَوَاللَّهِ لَأَنْ يَهْدِيَ اللَّهُ بِكَ رَجُلاً خَيْرٌ لَكَ مِنْ أَنْ يَكُونَ لَكَ حُمْرُ النَّعَمِ»)، وورد الحديث نفسه في موضع آخر برقم (٤٢١٠) في (باب غزو خيبر)، والجدول الآتي يبين الاختلاف بينهما مع أن الحديث قيل في مناسبة واحدة:

م	البخاري رقم/٣٠٠٩	البخاري رقم/٤٢١٠	ملحوظات
١	لأُعْطِيَنَّ الرَّايَةَ غَداً رجلاً	لأُعْطِيَنَّ هَذِهِ الرَّايَةَ غَداً رجلاً	الفرق بين النصين يتمثل في استخدام اسم الإشارة (هذه) في النص الثاني وفيها دلالة رؤية الحاضرين للراية؛ مما يدل على أنها كانت حاضرة معهم وقت الكلام، بخلاف النص الأول الذي لم تُذكر فيه، إذ يحتمل أن الراية لم تكن موجودة وقت الكلام، ويُحتمل وجودها باعتبار تخيلها ماثلة أمامهم، أو أن مقام الحديث يغني عن ذكرها. علماً بأن لفظ البخاري في النص الثاني وافق لفظ الإمام أحمد بن حنبل الذي أخرج هذا الحديث صحيحاً عن شيخ البخاري نفسه بهذا السند[٢٨].

			وكذلك أخرج النسائي الحديث ثلاث مرات عن شيخ البخاري نفسه بهذا السند[٢٩]، واتفقت فيه مع النص الثاني للبخاري، وأخرج ابن أبي شيبة[٣٠] هذا الحديث عن شيخ البخاري؛ نفسه بهذا السند، واختلف مع البخاري إذ ورد بـ(لأعطين هذه الراية رجلاً)، وأخرج البغوي هذا الحديث صحيحاً في موضعين[٣١]، عن عبدالواحد المليحي عن أحمد النعيمي عن محمد بن يوسف عن الإمام البخاري بهذا السند، واتفق النص فيهما مع النص الثاني للبخاري.
٢	أَيْنَ عَلِيٌّ؟	أَيْنَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ؟	يلاحظ أن في النص الثاني تحديد للشخص محل الاستفهام، إذ يفهم منه وجود أكثر من شخص اسمه (علي) في تلك المعركة ووجب تمييزه عن غيره، بخلاف النص الأول الذي يوحي بأنه لا أحد بهذا الاسم غيره يستوجب تمييزه عنه. علماً بأن لفظ البخاري في النص الثاني وافق لفظ الإمام أحمد بن حنبل الذي أخرج هذا الحديث عن شيخ البخاري نفسه بهذا السند[٣٢]، وكذلك أخرجه النسائي ثلاث مرات عن شيخ البخاري نفسه بهذا السند[٣٣]، واتفق فيها مع النص الثاني للبخاري، وأخرج ابن أبي

			شيبة[٣٤] هذا الحديث عن شيخ البخاري نفسه بهذا السند، واتفق مع النص الثاني عند البخاري، وأخرج البغوي هذا الحديث صحيحاً في موضعين[٣٥]، عن عبدالواحد المليحي عن أحمد النعيمي عن محمد بن يوسف عن الإمام البخاري بهذا السند، واتفق النص فيهما مع النص الثاني للبخاري.
٣	فَبَصَقَ فِي عَيْنَيْهِ	قال: فأرسَلوا[٣٦] إليه، فأُتِيَ به، فَبَصَقَ فِي عَيْنَيْهِ	ضُبطتْ سين (فأرسلوا) بالفتح والكسر معاً، وهي بالكسر صيغة أمر فيَدخل الكلام في قول النبي ﷺ، في حين أن الفتح يجعلها فعلاً ماضياً وتصبح من كلام الراوي، ويرى الباحث أن الراجح هو الكسر، إذ ورد في حديث (سلمة بن الأكوع) أن النبي ﷺ أَرْسَلَه لِيُحضرَ علي بن أبي طالب، وأخرج هذا الحديث الإمام مسلم في صحيحه عن الصحابي سلمة بن الأكوع وفيه قال: «أَرْسَلَنِي إِلَى عَلِيٍّ» (ج٥، ص١٩٥). علماً بأن لفظ البخاري في النص الثاني وافق لفظ الإمام أحمد بن حنبل الذي أخرج هذا الحديث عن شيخ البخاري نفسه بهذا السند وجاءت الرواية فيه بكسر السين فقط[٣٧]، وكذلك أخرجه النسائي ثلاث مرات عن شيخ البخاري ومسلم نفسه بهذا السند[٣٨]،

			واتفق في الموضعين الأولين[٣٩] مع النص الثاني للبخاري، في حين أتى اللفظ مختلفاً في الموضع الثالث[٤٠]، إذ ورد بـ (فأرسَلوا إليه،...) من غير صيغة (قال) العائدة على رسول الله ﷺ، وكأنه حكاية على لسان الصحابي، وأخرج ابن أبي شيبة[٤١] هذا الحديث عن شيخ البخاري نفسه بهذا السند، واتفق نص قوله ﷺ عنده مع النص الثاني عند البخاري، وأخرج البغوي هذا الحديث صحيحاً في موضعين[٤٢]، عن عبدالواحد المليحي عن أحمد النعيمي عن محمد بن يوسف عن الإمام البخاري بهذا السند تحديثاً عنه لا نقلاً من صحيحه، واتفق النص فيهما مع النص الثاني للبخاري بكسر السين فقط.
٤	يجب عليهم.	يجب عليهم مِنْ حَقِّ اللَّهِ فِيهِ	يلاحظ أن في النص الثاني تحديداً للحق وصاحبه، بخلاف النص الأول الذي أتى عامّاً بكل ما يجب عليهم من حق الله وحق غيره. في حين أن لفظ البخاري في النص الثاني وافق لفظ الإمام أحمد بن حنبل الذي أخرج هذا الحديث عن شيخ البخاري نفسه بهذا السند[٤٣]. وكذلك أخرجه النسائي ثلاث مرات عن شيخ البخاري نفسه بهذا السند، ولم يرد عنده أي من

			هذين النصين في الموضع الأول[٤٤]، وورد في الموضعين التاليين متفقاً فيه مع النص الثاني للبخاري[٤٥]، وأخرج ابن أبي شيبة[٤٦] هذا الحديث عن شيخ البخاري نفسه بهذا السند، واتفق النص عنده مع النص الثاني عند البخاري، وأخرج البغوي هذا الحديث صحيحاً في موضعين[٤٧]، عن عبدالواحد المليحي عن أحمد النعيمي عن محمد بن يوسف عن الإمام البخاري بهذا السند، واتفق النص فيهما مع النص الثاني للبخاري.
٥	رَجُلاً	رَجُلاً وَاحِداً	يلاحظ أن في النص الثاني تحديداً للعدد، بخلاف النص الأول الذي أتى نكرة عامّاً يشمل العدد وغيره من الصفات كالشهامة والشجاعة...إلخ. في حين أن لفظ البخاري في النص الثاني وافق لفظ الإمام أحمد بن حنبل الذي أخرج هذا الحديث عن شيخ البخاري نفسه بهذا السند[٤٨]. وكذلك أخرجه النسائي ثلاث مرات عن شيخ البخاري نفسه بهذا السند، وورد في الموضعين الأول والثالث[٤٩] موافقاً للنص الأول عند البخاري، وورد في الموضع الثاني موافقاً للنص الثاني عند البخاري[٥٠]، وأخرج ابن أبي شيبة[٥١] هذا الحديث عن شيخ

			البخاري نفسه بهذا السند، واتفق النص عنده مع النص الثاني عند البخاري، وأخرج البغوي هذا الحديث صحيحاً في موضعين(٥٢)، عن عبدالواحد المليحي عن أحمد النعيمي عن محمد بن يوسف عن الإمام البخاري بهذا السند، واتفق النص فيهما مع النص الثاني للبخاري.

مما سبق يحتمل أن الاختلاف من باب الاختصار أو بسبب سهو النساخ أو الرواة، كما يلاحظ أن الحديث رقم (٢) الذي رواه سلمة بن الأكوع يختلف في بعض ألفاظه عن الحديث رقم (٣) الذي رواه سهل بن سعد مع أن الواقعة التي قيل فيها واحدة، وهو في رواية سلمة بن الأكوع مختصر جداً مقارناً بما في رواية سهل بن سعد، ولا يكاد يتطابق الحديثان في ألفاظهما من غير صيغة التردد والتشكيك بـ(أو)، كل ذلك لا يعين على تمييز المروي باللفظ عن المروي بالمعنى من قوله ﷺ.

٤- الحديث رقم (١٤٢٥) الذي رواه البخاري في (باب مَنْ أَمَرَ خادمه بالصدقة ولم يناوِلْ بنفسه) قال: (حدثنا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حدثنا جَرِيرٌ [بن عبدالحميد]، عَنْ مَنْصُورٍ [بن المعتمر]، عَنْ [أبي وائل] شَقِيقٍ [بن سلمة]، عَنْ مَسْرُوقٍ [بن الأجدع] عَنْ عَائِشَةَ - رضي الله عنها - قالت: قال رسول الله ﷺ: «إِذَا أَنْفَقَتِ الْمَرْأَةُ مِنْ طَعَامِ بَيْتِهَا غَيْرَ مُفْسِدَةٍ، كَانَ لَهَا أَجْرُهَا بِمَا أَنْفَقَتْ، وَلِزَوْجِهَا أَجْرُهُ بِمَا كَسَبَ، وَلِلْخَازِنِ مِثْلُ ذَلِكَ، لَا يَنْقُصُ بَعْضُهُمْ أَجْرَ بَعْضٍ شَيْئاً»)، وورد في موضع آخر برقم (٢٠٦٥) في (باب قَول اللَّهِ تَعَالَى أنفقوا من طيبات ما كسبتم)، والجدول الآتي يبين الموضعين:

م	البخاري رقم/١٤٢٥	البخاري رقم/٢٠٦٥	ملحوظات
١	وَلِزَوْجِهَا أَجْرُهُ بِمَا كَسَبَ	وَلِزَوْجِهَا بِمَا كَسَبَ	الفرق بين النصين يكمن في وجود تكرار لذكر الأجر في النص الأول، في حين اكتُفي في الثاني بذكر أجر الإنفاق للمرأة ثم عُطف الزوجُ عليها، وتقديره: (ولزوجها أجره)، فيحتمل كون الاختلاف هنا بسبب الرواية بالمعنى في أحدهما، وربما كان بسبب سهو النساخ أو سهو أحد الرواة.

٥- الحديث رقم (٧٢٨٣)، الذي رواه البخاري في (باب الاقتداء بسُنَنِ رسول الله ﷺ) قال: (حدثنا أبو كريب [مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلاءِ]، حدثنا أَبُو أُسَامَةَ [حماد بن أسامة]، عَنْ بُرَيْدِ [بنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بُرْدَةَ]، عَنْ أَبِي بُرْدَةَ، عَنْ أَبِي مُوسَى [الأشعري] عن النبي ﷺ، قال: «إِنَّمَا مَثَلِي وَمَثَلُ مَا بَعَثَنِي اللَّهُ بِهِ كَمَثَلِ رَجُلٍ أَتَى قَوْماً فَقَالَ: يَا قَوْمِ إِنِّي رَأَيْتُ الْجَيْشَ بِعَيْنَيَّ، وَإِنِّي أَنَا النَّذِيرُ الْعُرْيَانُ، فَالنَّجَاءَ، فَأَطَاعَهُ طَائِفَةٌ مِنْ قَوْمِهِ فَأَدْلَجُوا، فَانْطَلَقُوا عَلَى مَهَلِهِمْ، فَنَجَوْا، وَكَذَّبَتْ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ فَأَصْبَحُوا مَكَانَهُمْ، فَصَبَّحَهُمُ الْجَيْشُ فَأَهْلَكَهُمْ وَاجْتَاحَهُمْ، فَذَلِكَ مَثَلُ مَنْ أَطَاعَنِي فَاتَّبَعَ مَا جِئْتُ بِهِ، وَمَثَلُ مَنْ عَصَانِي وَكَذَّبَ بِمَا جِئْتُ بِهِ مِنَ الْحَقِّ»)، وورد في موضع آخر برقم (٦٤٨٢) في (باب الانتهاء عن المعاصي). والجدول الآتي يبين اختلافات بين النصين:

م	البخاري رقم/٦٤٨٢	البخاري رقم/ ٧٢٨٣	ملحوظات
١	مَثَلِي وَمَثَلُ	إِنَّمَا مَثَلِي وَمَثَلُ	نقص (إنما) في النص الأول التي تفيد توكيد المقصود من التمثيل. مع أن أبا يعلى الموصلي - وهو ثقة ثبت حافظ متقن[٥٣] - أخرج هذا الحديث صحيحاً

			عن شيخ البخاري بهذا السند بلفظ (إن مثلي ومثل)[٥٤] مختلفاً مع لفظي البخاري، ومتفقاً مع لفظ مسلم، كما سيأتي في الحديث العاشر من المجموعة الثالثة.
٢	بَعَثَنِي اللَّهُ	بَعَثَنِي اللَّهُ بِهِ	نقص (به) في النص الأول، والفرق يتمثل في أن باء السببية[٥٥] والضمير في (به) يعودان على الحق الذي أنزل عليه ﷺ وهو شريعة الإسلام، ويقابلها في المثَل التحذير بالنجاة من الخطر. مع أن أبا يعلى الموصلي أخرج الحديث عن شيخ البخاري بهذا السند بلفظ (بعثني الله به)[٥٦] متفقاً مع لفظ البخاري في النص الثاني.
٣	رَأَيْتُ الْجَيْشَ	يا قومِ[٥٧] إِنِّي رَأَيْتُ الْجَيْشَ	نقص النداء بـ (يا قومِ) والتوكيد بـ (إني) في النص الأول، أما النداء فهو نداء مضاف إلى ياء المتكلم المحذوفة، وظهرت حركتها على الميم قبلها، إلا أن الضبط كان بكسرتين، والظاهر أنه تصحيف؛ لأن الأصل عند النحاة أن يضبط المنادى في هذه الحالة بكسرة واحدة، وهو بكسرة واحدة في النسخة الهندية لصحيح البخاري (ج٢ ص١٠٨١)، والمنادى في النص الثاني دل على أن المتحدث أتى قومه، في حين دل النص الأول على أنه أتى قوماً من غير تحديد، أما (إني) في النص الثاني فهي تفيد توكيد

			الخبر وتقريره في الذهن، وهذه الدلالة غير موجودة في النص الأول. وأخرج أبو يعلى الموصلي الحديث عن شيخ البخاري بهذا السند بلفظ (يا قوم إني رأيت الجيش)[٥٨] متفقاً مع لفظ البخاري في النص الثاني.
٤	طَائِفَةٌ	طَائِفَةٌ مِنْ قَوْمِهِ	نقص (من قومه) في النص الأول التي تفيد التفصيل والبيان لتلك الطائفة التي هي بعض قومه، وهذه بدلالة (مِن)[٥٩]، في حين نجد الحذف يُدخل طائفة ليست من قومه مع تلك التي أطاعته منهم، وأخرج أبو يعلى الموصلي الحديث عن شيخ البخاري بهذا السند بلفظ (طائفة من قومه)[٦٠] متفقاً مع لفظ البخاري في النص الثاني.
٥	فَأَدْلَجُوا[٦١] عَلَى	فَـأَدْلَـجُـوا، فَانْطَلَقُوا[٦٢] عَلَى	نقص (فانطلقوا) في النص الأول، والانطلاق يفيد بداية التحرك، فيكون المعنى في النص الأول أنهم ساروا ليلاً على مهل، والمعنى في الثاني أنهم ساروا ليلاً وكانت بداية تحركهم على مهل، وأخرج أبو يعلى الموصلي الحديث عن شيخ البخاري ومسلم بهذا السند بلفظ (فأدلجوا، فانطلقوا على)[٦٣] متفقاً مع لفظ البخاري في النص الثاني ولفظ مسلم كما سيأتي في الحديث العاشر من المجموعة الثالثة.

٦	وَكَذَّبَتْهُ طَائِفَةٌ	وَكَذَّبَتْ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ، فَأَصْبَحُوا مَكَانَهُمْ	١- نقص الضمير (الهاء) في النص الثاني العائد على المبلِّغ في (كذبت) في النص الثاني، فيذهب التكذيب إلى المخبر به وليس على المبلغ، في حين أنه في النص الأول يعود على المبلغ. ٢- ذِكْر (منهم) في النص الثاني يدل على أن التكذيب وقع من بعض قومه، في حين أنها في النص الأول محذوفة فلم تعين تلك الطائفة، هل هي من قومه أو لا؟ ٣- نقص (فأصبحوا مكانهم) في النص الأول، وهذه العبارة تبين حالهم في عدم التحرك حتى طلع عليهم الصباح. وأخرج أبو يعلى الموصلي الحديث عن شيخ البخاري بهذا السند بلفظ (وكذبت طائفة فأصبحوا مكانهم)[٦٤] بزيادة على لفظ البخاري في النص الأول ونقص في الثاني، ومثل هذا النقص عنده مع نص صحيح مسلم كما سيأتي في الحديث العاشر من المجموعة الثالثة.
٧	فَصَبَّحَهُمُ الْجَيْشُ فَاجْتَاحَهُمْ	فَصَبَّحَهُمُ الْجَيْشُ، فَأَهْلَكَهُمْ وَاجْتَاحَهُمْ فَذَلِكَ[٦٥] مَثَلُ مَنْ أَطَاعَنِي، فَاتَّبَعَ[٦٦] مَا جِئْتُ بِهِ وَمَثَلُ مَنْ عَصَانِي وَكَذَّبَ بِمَا جِئْتُ بِهِ مِنَ الْحَقِّ	يوجد نقص في النص الأول وهو (فَأَهْلَكَهُمْ وَاجْتَاحَهُمْ فَذَلِكَ مَثَلُ مَنْ أَطَاعَنِي، فَاتَّبَعَ مَا جِئْتُ بِهِ وَمَثَلُ مَنْ عَصَانِي وَكَذَّبَ بِمَا جِئْتُ بِهِ مِنَ الْحَقِّ)، وانتهاء الحديث بهذه الطريقة لا يظهر أموراً. أولها: هل أهلكهم الجيش في هذا الاجتياح أو هزمهم وأسر منهم؟، في حين

			أن النص الثاني يبين أن الجيش أهلكهم. ثانيها: إن التمثيل ناقص في الحديث، فبعد أن ذكر طرفي التشبيه لم يذكر وجه الشبه وهو الطاعة والمعصية. وأخرج أبو يعلى الموصلي الحديث عن شيخ البخاري بهذا السند بلفظ (فَصَبَّحَهُمُ الْجَيْشُ، فَاجْتَاحَهُمْ، فَذَلِكَ مَثَلُ مَنْ أَطَاعَنِي فَاتَّبَعَ مَا جِئْتُ بِهِ، وَمَثَلُ مَنْ عَصَانِي وَكَذَّبَ مَا جِئْتُ بِهِ مِنَ الْحَقِّ)(٦٧) بزيادة على لفظ البخاري في النص الأول، ونقص («أهلكهك»، والباء في «بما») وتغيير حرف العطف (واجتاحهم) في النص الثاني، وبعض هذا الاختلاف عنده مع نص صحيح مسلم كما سيأتي في الحديث العاشر من المجموعة الثالثة.

يلاحظ أن النص الثاني للحديث جاء كاملاً في (باب الاقتداء بسنن رسول الله ﷺ، في حين ورد ناقصاً في النص الأول في (باب الانتهاء عن المعاصي)، والجزء الخاص بتمثيل العصيان - المذكور في النص الثاني - غير مصرح به في النص الأول، ولو ذُكِر فيه لكانت مطابقة نص الحديث لباب (الانتهاء عن المعاصي) أظهر بغير جهد، كما أن الجزء الناقص من النص الأول متعلق بما قبله في المعنى، وهذا على خلاف مذهب البخاري في تقطيعه للحديث، كما سيأتي، لذا لم يجد الباحث إلا تفسيرين لهذا الاختلاف، هما: الرواية بالمعنى للنص الأول أو وجود سقط فيه، والأول أقوى عندي؛ إذ لو كان فيه سقط لاختل تركيبه النحوي.

ربما يتوارد إلى الذهن أن النص الأول للحديث مختصر من الثاني، إلا أن إيراد النص المختصر قبل النص الكامل فيه إشكال، إذ جرت العادة عند الكُتّاب ذكر النص الكامل أولاً، وإذا تكرر فإنه يُلجأ إلى الاختصار، وهذا أمر معروف قديماً وحديثاً[٦٨]، ولعل سبب ذلك تغيير نساخ صحيح البخاري ترتيب أبوابه وأحاديثه، ويدعم هذا الاستنتاج ما أُشِير له في الفقرة السابقة من مسألة وضوح مطابقة موضوع النص الأول للباب المذكور فيه، وأنه من عموم الأمثلة المذكورة سابقاً كان الحديث المذكور أولاً في صحيح البخاري أقصر من الذي يذكره لاحقاً، وأن الحديث الثاني أتم معنى من الأول. ويدعم ذلك ما أشار إليه ابن حجر من تغيير النساخ لبعض أبواب صحيح البخاري ونقل بعض أحاديثه من أبوابها، كما سيأتي في الفقرة الأولى من المبحث الرابع.

المبحث الثاني
أحاديث مكررة بسندها في صحيح مسلم

فيما يأتي ستة أحاديث مكررة عند مسلم، قيل أول اثنين منها في واقعة واحدة:

١- روى مسلم (في باب استحباب قراءة القرآن على أهل الفضل والحذق فيه وإن كان القارئ أفضل من المقروء عليه): (حَدَّثَنَا هَدَّابُ بْنُ خَالِدٍ، حَدَّثَنَا هَمَّامٌ [بن يحيى بن دينار]، حَدَّثَنَا قَتَادَةُ [بن دعامة]، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، أَنّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ لِأُبَيٍّ: «إِنَّ اللَّهَ أَمَرَنِي أَنْ أَقْرَأَ عَلَيْكَ، قَالَ: آللَّهُ سَمَّانِي لَكَ، قَالَ: اللَّهُ سَمَّاكَ لِي، قَالَ: فَجَعَلَ أُبَيٌّ يَبْكِي» (ج٢، ص١٩٥)، وورد الحديث نفسه في موضع آخر (في ج٧، ص١٥٠) (في باب من فضائل أبي بن كعب وجماعة من الأنصار رضي الله تعالى عنهم)، والجدول الآتي يبين الاختلاف بينهما:

م	مسلم ج٢، ص١٩٥	مسلم ج٧، ص١٥٠	ملحوظات
١	إِنَّ اللَّهَ أَمَرَنِي(٦٩)	إِنَّ اللَّهَ عز وجل أَمَرَنِي(٧٠)	يلاحظ أن الفرق في وجود جملة (عز وجل) في النص الثاني، وعدم وجودها في الأول، والعزة تدل على الشخص الغالب الذي لا يناله الأذى، فالله عزيز، والجلال يدل على عَظَمة الشأن، فالله عظيم ولا غالب له، وهذا الحديث رواه مسلم عن شيخين آخرين (هما: مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، وَابْنُ بَشَّارٍ... عن أنس بن مالك) في موضعين من صحيحه، وذُكرا مباشرة بعد حديث (هَدَّاب)، ولم يذكر في أي من الموضعين عبارة (عز وجل) مما يوحي أن هذه العبارة ليست من أصل الحديث، ويدعم هذا الاحتمال أن أبا يعلى الموصلي

			روى هذا الحديث عن شيخ الإمام مسلم نفسه مع تطابق في بقية السند ولم تذكر عنده هذه العبارة(٧١)، كما وَجدتُ أن أكثر المحدثين لم يذكرها، ومن أمثلة ذلك من الأحاديث الصحيحة ما أخرجه: البخاري برقم (٣٨٠٩) و(٤٩٥٩) و(٤٩٦٠)، والترمذي، وأحمد بن حنبل، وابن حبان وأبو عوانة والبزار والنسائي(٧٢)، وغيرهم كثير.

٢- روى مسلم (في باب حكم بول الطفل الرضيع وكيفية غسله): «وحَدَّثَنِيهِ حَرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ بْنُ يَزِيدَ، أَنَّ ابْنَ شِهَابٍ أَخْبَرَهُ، قَالَ: أَخْبَرَنِي عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ بْنِ مَسْعُودٍ، أَنَّ أُمَّ قَيْسٍ بِنْتَ مِحْصَنٍ، وَكَانَتْ مِنَ الْمُهَاجِرَاتِ الأُوَلِ اللَّاتِي بَايَعْنَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَهِيَ أُخْتُ عُكَّاشَةَ بْنِ مِحْصَنٍ أَحَد بَنِي أَسَدِ بْنِ خُزَيْمَةَ، قَالَ: أَخْبَرَتْنِي: أَنَّهَا أَتَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِابْنٍ لَهَا، لَمْ يَبْلُغْ أَنْ يَأْكُلَ الطَّعَامَ، قَالَ عُبَيْدُ اللَّهِ: أَخْبَرَتْنِي أَنَّ ابْنَهَا ذَاكَ، بَالَ فِي حجْرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَدَعَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِمَاءٍ، فَنَضَحَهُ عَلَى ثَوْبِهِ، وَلَمْ يَغْسِلْهُ غَسْلاً» (ج١، ص١٦٤)، وورد الحديث نفسه في موضع آخر (في ج٧، ص٢٥) (في باب التداوي بالعود الهندي وهو الكُسْت)، والجدول الآتي يبين الاختلاف بينهما:

م	مسلم ج١، ص١٦٤	مسلم ج٧، ص٢٥	ملحوظات
١	لَمْ يَبْلُغْ أَنْ يَأْكُلَ الطَّعَامَ، قَالَ عُبَيْدُاللَّهِ:	لَمْ يَبْلُغْ أَنْ يَأْكُلَ الطَّعَامَ، وَقَدْ أَعْلَقَتْ عَلَيْهِ مِنَ الْعُذْرَةِ، (قَالَ يُونُسُ: أَعْلَقَتْ غَمَزَتْ فَهِيَ تَخَافُ أَنْ يَكُونَ بِهِ عُذْرَةٌ، قَالَتْ: فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «عَلَامَهْ تَدْغَرْنَ[٧٣] أَوْلَادَكُنَّ بِهَذَا الْإِعْلَاقِ؟ عَلَيْكُمْ[٧٤] بِهَذَا الْعُودِ الْهِنْدِيِّ (يَعْنِي بِهِ الْكُسْتَ)، فَإِنَّ فِيهِ سَبْعَةَ أَشْفِيَةٍ مِنْهَا ذَاتُ الْجَنْبِ»، قَالَ عُبَيْدُ اللَّهِ:	يلاحظ مقدار الفرق في النص الأول مقارنة بالثاني، والظاهر أن الإمام مسلم روى الحديث الأول مختصراً والثاني تاماً، إذ من منهجه في صحيحه اختصار الحديث المكرر بشرط عدم إخلاله بالمعنى كما سيأتي[٧٥]. ويلاحظ في النص الثاني أن تحرير صيغة الاستفهام (علامه؟) جاء بحذف ألف (ما) الاستفهامية وإضافة هاء السكت للدلالة على الوقف[٧٦]، في حين أن السياق سياق وصل لاتصاله بما بعده ليَتم معنى الكلام، وقد أتى الضبط على الوصل بـ(على ما تدغرن) في موضعين من صحيح البخاري برقم (٥٧١٣) و(٥٧١٥) وأُشِير في الحاشية لكل منهما بضبط آخر هو (علامَ) من غير ألفٍ أو هاء. ويلاحظ في النص الثاني مخاطبة الرسول ﷺ للنساء بخطاب الرجال في (عليكم)، وهو مخالف للقياس؛ لأن القياس (عليكن)، ولو وُجدتْ قرينة تدل على أن الحديث قيل أمام جمع من الرجال لأمكن القول بأن استعمال (عليكم) كان من باب التغليب المستعمل في الخطاب الشرعي بصيغة خطاب الذكور لجميع الناس، لكن ليس

			في الحديث ما يدل على ذلك. وورود الحديث نفسه بـــ (عليكن) على القياس في مواضع أخرى للصحابية نفسها، فرواه مسلم في صحيحه عن شيخه زهير بن حرب في الحديث السابق لهذا الحديث، وكذلك رواه البخاري في صحيحه برقم (٥٧١٣) للصحابية نفسها عن شيخه علي بن عبدالله. كما وردت بـــ (عليكن) في حديث صحيح، رواته من الحفاظ الأثبات وصولاً إلى الصحابية رضي الله عنها، أخرجه كل من: ابن أبي شيبة(٧٧) بسند عال، وأبي داود(٧٨) بسند مواز لسند مسلم.

٣- روى مسلم (في باب فضل بناء المساجد والحث عليها): (حَدَّثَنِي هَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ الأَيْلِيُّ، وَأَحْمَدُ بْنُ عِيسَى، قَالَا: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي عَمْرٌو [بن الحارث]، أَنَّ بُكَيْراً حَدَّثَهُ، أَنَّ عَاصِمَ بْنَ عُمَرَ بْنِ قَتَادَةَ حَدَّثَهُ، أَنَّهُ سَمِعَ عُبَيْدَ اللَّهِ الْخَوْلَانِيَّ يَذْكُرُ أَنَّهُ سَمِعَ عُثْمَانَ بْنَ عَفَّانَ عِنْدَ قَوْلِ النَّاسِ فِيهِ حِينَ بَنَى مَسْجِدَ الرَّسُولِ ﷺ إِنَّكُمْ قَدْ أَكْثَرْتُمْ، وَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ بَنَى مَسْجِداً لِلَّهِ تَعَالَى، قَالَ بُكَيْرٌ: حَسِبْتُ أَنَّهُ قَالَ: «يَبْتَغِي بِهِ وَجْهَ اللَّهِ، بَنَى اللَّهُ لَهُ بَيْتاً فِي الْجَنَّةِ»، قَالَ ابْنُ عِيسَى فِي رِوَايَتِهِ: «مِثْلَهُ فِي الْجَنَّةِ») (ج٢ ص٦٨)، وورد الحديث نفسه في موضع آخر (في ج٨، ص٢٢١) (في باب فضل بناء المساجد)، والجدول الآتي يبين الاختلاف بينهما:

م	مسلم ج٢، ص٦٨	مسلم ج٨، ص٢٢١	ملحوظات
١	مَنْ بَنَى مَسْجِداً لِلَّهِ تَعَالَى (٧٩)	مَنْ بَنَى مَسْجِداً،	يلاحظ وجود عبارة (لله تعالى) في النص الأول وعدم وجودها في الثاني، وهي عبارة تدل على تمجيد المتكلم لله بأنه علا وسما فوق كل ما دونه من خلائق، وتنزه عن أفعالهم. والظاهر أن الإمام مسلم روى الحديث الأول تاماً والثاني مختصراً؛ لأن المحذوف مفهوم من السياق. علماً بأن هذا الحديث رواه مسلم بسند عال عن شيخين آخرين له (هما: زهير بن حرب ومحمد بن المثنى وصولا إلى الصحابي عثمان بن عفان) في موضعين من صحيحه، وذُكرا مباشرة بعد حديث (هَارُون بن سَعِيد الأَيلِيّ، وَأَحْمَد بن عيسى)، وليس في سندهما (بكير) الذي شك في لفظ الحديث، ولم تُذكر كلمة (تعالى) في أي من الموضعين ولا عبارة التشكيك المشار إليها، مما يوحي أن هذه الكلمة ليست من أصل الحديث.
٢	بَنَى اللَّهُ لَهُ بَيْتاً فِي الْجَنَّةِ»، قَالَ ابْنُ عِيسَى فِي رِوَايَتِهِ: مِثْلَهُ فِي الْجَنَّةِ	بَنَى اللَّهُ لَهُ مثله فِي الْجَنَّةِ»، وفي رواية هارون: بَنَى اللَّهُ لَهُ بَيْتاً فِي الْجَنَّةِ	نجد أن مسلماً في الموضع الأول للحديث أثبت في المتن رواية هارون وأشار في نهايته إلى الفرق بينها وبين رواية ابن عيسى، في حين نجده يعكس هذا العمل في الموضع الثاني من غير أن يغير ترتيب شيخيه (هارون) و(ابن عيسى) في أول السند.

			والفرق الدلالي بين النصين أن الله - في رواية هارون - سيبني له بيتاً في الجنة، وفي رواية ابن عيسى سيبني الله له مسجداً في الجنة! ورواية ابن عيسى تحتاج إلى تأويل ليستقيم المعنى، وهي أن (مثله) تعني المماثلة في الحجم أو البناء، ولا يقصد بها أن الله سيبني له مسجداً في الجنة.

٤- روى مسلم (في باب من فضائل موسى، عليه السلام): (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ هَمَّامِ بْنِ مُنَبِّهٍ، قَالَ: هَذَا مَا حَدَّثَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ، عَنْ مُحَمَّدٍ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَذَكَرَ أَحَادِيثَ مِنْهَا، وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كَانَتْ بَنُو إِسْرَائِيلَ يَغْتَسِلُونَ عُرَاةً يَنْظُرُ بَعْضُهُمْ إِلَى سَوْأَةِ بَعْضٍ، وَكَانَ مُوسَى، عَلَيْهِ السَّلَام، يَغْتَسِلُ وَحْدَهُ، فَقَالُوا: وَاللَّهِ مَا يَمْنَعُ مُوسَى أَنْ يَغْتَسِلَ مَعَنَا إِلَّا أَنَّهُ آدَرُ، قَالَ: فَذَهَبَ مَرَّةً يَغْتَسِلُ، فَوَضَعَ ثَوْبَهُ عَلَى حَجَرٍ، فَفَرَّ الْحَجَرُ بِثَوْبِه، قَالَ: فَجَمَحَ مُوسَى بِإِثْرِهِ يَقُولُ: ثَوْبِي حَجَرُ، ثَوْبِي حَجَرُ، حَتَّى نَظَرَتْ بَنُو إِسْرَائِيلَ إِلَى سَوْأَةِ مُوسَى، قَالُوا: وَاللَّهِ مَا بِمُوسَى مِنْ بَأْسٍ، فَقَامَ الْحَجَرُ حَتَّى نُظِرَ إِلَيْهِ، قَالَ: فَأَخَذَ ثَوْبَهُ فَطَفِقَ بِالْحَجَرِ ضَرْباً، قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: وَاللَّهِ إِنَّهُ بِالْحَجَرِ نَدَبٌ سِتَّةٌ، أَوْ سَبْعَةٌ ضَرْبُ مُوسَى بِالْحَجَرِ) (ج١، ص١٨٣)، وورد الحديث نفسه في موضع آخر (في ج٧، ص٩٩) (في باب من فضائل موسى ﷺ)، والجدول الآتي يبين الاختلاف بينهما:

م	مسلم ج١، ص١٨٣	مسلم ج٧، ص٩٩	ملحوظات
١	بِإِثْرِهِ	بِأَثَرِهِ	يلاحظ أن (أ ث ر) ضُبطتْ بكسر فسكون في النص الأول، وبفتحتين في النص الثاني، والكلمتان فصيحتان كما قال اللخمي(٨٠) في شرحه لفصيح ثعلب، وبالرجوع إلى الكتب اللغوية المختصة في المثلثات وغيرها نجد البطليوسي يقول بأن الإِثْر بكسر فسكون هو: أَثَرُ الإنسان وغيره(٨١)، وأنَّ الأَثَر بفتحتين هو ما يؤثره كل ماشٍ على الأرض(٨٢)، وعليه تكون لغتين بمعنى واحد(٨٣)، وذكر ابن مالك أن الإِثْر بكسر فسكون: عَقِبُ الشيءِ وخلاصة السمن(٨٤)، وهذا الذي قاله ابن مالك يتطابق مع ما قاله البطليوسي، فخلاصة السمن لا تكون إلا عقب طبخه، وعليه، تكون أثراً له. وجاء الأَثَر بفتحتين في قوله تعالى: ﴿سِيمَاهُمْ فِي وُجُوهِهِم مِّنْ أَثَرِ ٱلسُّجُودِ﴾ وهذه قراءة العامة، وقُرئ في الشواذ «إِثْر» بكسر فسكون وهي لغة في المصدر(٨٥). ولم يلحظ الباحث فرقاً في المعنى بين الاستعمالين، ليرجح المناسب منهما للسياق؛ مما يُصعب تحديد اللفظة التي قالها النبي ﷺ. وبالبحث في مصنفات الحديث وجد الباحث الحديث صحيحاً وبسند أكثر علواً من سند الإمام مسلم عند الإمام أحمد ابن حنبل، وجاء الضبط فيه بـ (أَثَره)(٨٦)، وبسند أكثر علواً من سابقه عند همام بن منبه الذي أخذه مباشرة عن أبي هريرة، وجاء الضبط فيه بـ (أَثره)(٨٧)، ومثلهما بسند نازل عند ابن حبان بـ(أثره)(٨٨)

٢	قَالُوا[٨٩]	فَقَالُوا	لم تذكر الفاء في النص الأول، ووجودها في الثاني يدل وجوباً على أن ما بعدها حصل تالياً لما قبلها بلا مُهلة[٩٠]، وهذه الدلالة غير واردة في النص الأول. وقد وافق ضبط النص الثاني عند مسلم النص الذي أخرجه همام بن منبه[٩١]، وعبدالرزاق الصنعاني[٩٢]، وابن حبان[٩٣].
٣	فَقَامَ الْحَجَرُ حَتَّى نُظِرَ إِلَيْهِ	فَقَامَ الْحَجَرُ بَعْدُ حَتَّى نُظِرَ إِلَيْهِ	دل النص الأول على استمرار قيام الحجر إلى أن نُظِر إليه من غير تحديد زمن القيام فيه بالظرف (بعد)، إلا أنه معلوم من الفاء في كلمة (فقام) التي أفادت ترتيب الأفعال مباشرة[٩٤]، ودل النص الثاني صراحة على أن قيام الحجر كان بعد قول بني إسرائيل وأن القيام منه كان مستمراً إلى أن نُظِر إليه. والفرق بين النصين هو أن دخول ظرف الزمان في السياق يوضح زمن وقوع الفعل. وعند مقارنة هذين النصين بالحديث الصحيح ذي السند العالي الذي حدَّث به همام بن منبه ودونه في صحيفته مباشرة عن أبي هريرة: «... فَقَامَ الْحَجَرُ بَعْدَ مَا نَظَرَ النَّاسُ إِلَيهِ...»[٩٥] نجد أن قيام الحجر كان بعد أن نظر الناس إليه وليس قبل النظر كما هو الحال في نص مسلم، فضلاً عن أن هذا النص تكرر في أحاديث صحيحة - باللفظ المذكور في الصحيفة - عند عبدالرزاق الصنعاني[٩٦] بسند عال ورجاله رجال الشيخين، وعند أبي عوانة[٩٧] بسند مواز لسند مسلم ورجاله رجال مسلم، وعند ابن حبان بسند نازل على شرط مسلم ورجاله رجال مسلم[٩٨].

٥- روى مسلم (في باب تحريم قتل الهرة): (حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ أَسْمَاءَ الضُّبَعِيُّ، حَدَّثَنَا جُوَيْرِيَةُ بْنُ أَسْمَاءَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «عُذِّبَتِ امْرَأَةٌ فِي هِرَّةٍ، سَجَنَتْهَا حَتَّى مَاتَتْ فَدَخَلَتْ فِيهَا النَّارَ، لَا هِيَ أَطْعَمَتْهَا وَسَقَتْهَا إِذْ حَبَسَتْهَا، وَلَا هِيَ تَرَكَتْهَا تَأْكُلُ مِنْ خَشَاشِ الْأَرْضِ») (ج٧، ص٤٣)، وورد الحديث نفسه في موضع آخر (في ج٨، ص٣٥) (في باب تحريم تعذيب الهرة ونحوها من الحيوان الذي لا يؤذي)، والجدول الآتي يبين الاختلاف بينهما:

م	مسلم ج٧ ص٤٣	مسلم ج٨ ص٣٥	ملحوظات
١	إِذْ حَبَسَتْهَا	إِذْ هي حَبَسَتْهَا	**يلاحظ وجود الضمير (هي) في النص الثاني وعدم وجوده في الأول؛ لأن سياق الكلام يدل على المشار إليه، وحذفه هنا جائز لعدم وجود لبس في الكلام(٩٩)، ودلالة الضمير في النص الثاني تفيد المبالغة في تعيين الفاعل المستحق للعقاب، فأضافت معنى زائداً. علماً بأن هذا الحديث قد أخرجه البخاري في صحيحه برقم (٣٤٨٢) عن شيخ مسلم وبالسند نفسه مطابقاً للفظ مسلم في النص الأول.**

٦- روى مسلم (في باب زيادة طمأنينة القلب بتظاهر الأدلة): (وحَدَّثَنِي حَرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ وَسَعِيدِ بْنِ الْمُسَيِّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «نَحْنُ أَحَقُّ بِالشَّكِّ مِنْ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، إِذْ قَالَ: رب أرني كيف تحيي الموتى قال أولم تؤمن قال بلى ولكن ليطمئن قلبي، قَالَ: وَيَرْحَمُ اللَّهُ لُوطاً، لَقَدْ كَانَ يَأْوِي إِلَى رُكْنٍ شَدِيدٍ، وَلَوْ لَبِثْتُ فِي السِّجْنِ طُولَ لَبْثِ يُوسُفَ لَأَجَبْتُ الدَّاعِيَ») (ج١، ص٩٢)، وورد الحديث نفسه في موضع آخر (في ج٧، ص٩٧) (في باب من فضائل إبراهيم الخليل ﷺ)، والجدول الآتي يبين الاختلاف بينهما:

م	مسلم ج١، ص٩٢	مسلم ج٧، ص٩٧	ملحوظات
١	إِبْـرَاهِـيـمَ عَـلَـيْـهِ السَّلامُ[١٠٠]	إبراهيم،	يلاحظ ورود الدعاء لإبراهيم -عليه السلام- في النص الأول، وعدم وروده في النص الثاني متناسقاً مع عدم وروده للوط عليه السلام في الحديث في موضعيه من صحيح مسلم. وورد الحديث صحيحاً من غير الدعاء لأيٍّ منهما عند غيره، فأخرجه لأبي هريرة كل من: البخاري في صحيحه برقم (٣٣٧٢)، وابن ماجه[١٠١]، وأبي عوانة[١٠٢]، والطحاوي[١٠٣]، وابن حبان[١٠٤]. وورد الحديث صحيحاً بالدعاء لإبراهيم -عليه السلام- فقط عند أحمد بن حنبل في مسنده[١٠٥].

المبحث الثالث

أحاديث أخرجها البخاري ومسلم في صحيحيهما عن شيخ واحد وبسند واحد

فيما يأتي أمثلة لأحاديث مختلفة ألفاظها بين البخاري ومسلم، وقد رُويت عندهما بسند واحد عن النبي ﷺ، الاختلاف فيها ليس من باب تقطيع الحديث، ولا فيها إشارة بأنها رويت بالمعنى ولم يشر في هامش الكتابين إلى أن الاختلاف هو من اختلاف النسخ، علماً أن بعضها قيل في مناسبة واحدة، وسأثبت نص مسلم في المتن ثم أشير إلى الفروق اللفظية بينهما في جدول، ثم تتلوه الدراسة.

١- قال مسلم: (حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يُونُسَ، حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ [بن معاوية]، حَدَّثَنَا مَنْصُورٌ [بن المعتمر]، عَنْ رِبْعِيٍّ بْنِ حِرَاشٍ، أَنَّ حُذَيْفَةَ [بن اليمان] حَدَّثَهُمْ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «تَلَقَّتِ الْمَلَائِكَةُ رُوحَ رَجُلٍ مِمَّنْ كَانَ قَبْلَكُمْ، فَقَالُوا: أَعَمِلْتَ مِنَ الْخَيْرِ شَيْئاً؟ قَالَ: لَا، قَالُوا: تَذَكَّرْ، قَالَ: كُنْتُ أُدَايِنُ النَّاسَ فَآمُرُ فِتْيَانِي: أَنْ يُنْظِرُوا الْمُعْسِرَ وَيَتَجَوَّزُوا عَنِ الْمُوسِرِ، قَالَ: قَالَ اللَّهُ عز وجل: تَجَوَّزُوا عَنْهُ») (ج٥، ص٣٢)، وورد عند البخاري برقم (٢٠٧٧)، والجدول الآتي يبين الاختلاف بينهما والنقص في رواية البخاري الذي لم يورده إلا مرتين، الثاني منهما بسند آخر عن حذيفة بن اليمان أيضاً رقمه (٢٣٩١) والاختلاف اللفظي فيه أكثر وبالنقص نفسه:

م	مسلم ج٥، ص٣٢	البخاري رقم/ ٢٠٧٧
١	قَالَ: لا، قَالُوا: تَذَكَّرْ	...
٢	قَالَ: كُنْتُ أُدَايِنُ النَّاسَ فَآمُرُ فِتْيَانِي	قَالَ: كُنْتُ آمُرُ فِتْيَانِي
٣	يُنْظِرُوا الْمُعْسِرَ وَيَتَجَوَّزُوا[١٠٦] عَنِ الْمُوسِرِ	يُنْظِرُوا وَيَتَجَاوَزُوا عَنِ الْمُوسِرِ[١٠٧]
٤	قَالَ: قَالَ اللَّهُ عز وجل: تَجَوَّزُوا عَنْهُ	قَالَ: قَالَ[١٠٨]: فَتَجَاوَزُوا عَنْهُ

أخرج الدارمي حديث حذيفة بن اليمان نفسه[١٠٩] وبالسند نفسه عن شيخ[١١٠] البخاري ومسلم، موافقاً لصحيح مسلم ومن غير النقص في الفقرات الأربع في صحيح البخاري، وأخرج البيهقي حديث حذيفة بن اليمان نفسه[١١١] عن أبي حازم الحافظ عن محمد بن عبدالله عن أحمد بن نجدة عن أحمد بن يونس - شيخ البخاري ومسلم - بهذا السند، وطابق نص روايته رواية مسلم، كما أن للحديث شاهداً آخرَ صحيحاً لأبي مسعود عقبة بن عمرو عن النبي ﷺ أخرجه أبو عوانة[١١٢] بلفظ مشابه للفظ مسلم ومن غير هذا النقص الموجود عند البخاري في الفقرات الأربع، وهذا بحد ذاته دليل يدعم القول بأن النقص في نسخة صحيح البخاري، وأن الفرق المذكور في صحيح مسلم ليس زيادة على الأصل، علماً أن البخاري كرر حديث حذيفة برقم (٢٣٩١) في موضع آخر باختصار شديد واختلاف لفظي كثير، فانتفت بذلك مقولة رواية الحديث رقم (٢٠٧٧) مختصراً، فضلاً عن أن ابن حجر نبه على أن كلمة (المعسر) غير مثبتة في رواية أبي ذر الهروي والنسفيّ لصحيح البخاري وأن الرواة الباقين أثبتوها[١١٣]، فإذا عرفنا ذلك تأكدنا من ثبوت نقص في نسخة البخاري.

من الفروق الدلالية بين الروايتين في الفقرة الأولى أنها عند مسلم تشير إلى حرص الملائكة على مراجعة الرجل فيما قاله والتماس الخير له بتكرار السؤال عليه كي يتذكر شيئاً ينفعه، في حين أن هذا غير وارد في نص البخاري؛ لأن الجملة غير مذكورة في صحيحه.

نجد في الفقرة الثانية أن دلالة الحديث عند مسلم خاصة بالدَّين، أما عند البخاري فالدلالة أعم؛ بمعنى أن تحصيل المال المستحق يكون في الدَّين فقط كما في رواية مسلم، وعند البخاري يشمل التحصيل في الدَّين وغيره كالإيجار مثلاً أو ثمن البيع.

نجد في الفقرة الثالثة تغير دلالة الجملتين بسبب ذكر كلمة (المعسر) وحذفها، فالجملة عند مسلم تعني أن صاحب المال يمهل المعسر ويتسامح في تحصيل الدين من الموسر - كأن ينقص المبلغ المحصل منه مثلاً -، في حين تدل عند البخاري على

أن صاحب المال يمهل الموسر ويتسامح معه أيضاً، ويفهم من عدم ذِكر (المعسر) شدة التسامح معه وربما التنازل عن الدَّين مراعاة لحاله، وربما يُفهم منه غير ذلك لمن أطلق عقله لدلالة المفهوم، على عكس دلالة المنطوق المحددة في رواية مسلم.

نجد في الفقرة الثالثة سقوط عبارة (الله عز وجل) من سياق الحديث عند البخاري فتغيرت دلالته، فـــ(تجوَّزوا عنه) فعل أمر من الله سبحانه وتعالى للملائكة في رواية مسلم، في حين في رواية البخاري يحتمل أن تكون جملة (فتجاوَزوا عنه) فعلية، فعلها فعل أمر أو فعل ماض أخبر بها الرسول ﷺ عن فعل الملائكة، وعليه يكون الله - سبحانه وتعالى - القاضي في رواية مسلم، والملائكة هي التي تقضي في رواية البخاري، وإني أرى أن سبب هذا الفرق هو سقط سببه سهو النساخ.

٢- قال مسلم: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ[١١٤] بْنُ رَافِعٍ [بن سابور]، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ [بن همام بن نافع]، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ [بن راشد الأزدي]، عَنْ هَمَّام بْنِ مُنَبِّهٍ، قَالَ: هذا ما حَدَّثَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ عَنِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَذَكَرَ أَحَادِيثَ مِنْهَا، وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَقُلْ أَحَدُكُمْ: اسْقِ رَبَّكَ، أَطْعِمْ رَبَّكَ، وَضِّئْ رَبَّكَ، وَلَا يَقُلْ أَحَدُكُمْ: رَبِّي، وَلْيَقُلْ: سَيِّدِي مَوْلَايَ، وَلَا يَقُلْ أَحَدُكُمْ: عَبْدِي أَمَتِي، وَلْيَقُلْ: فَتَايَ فَتَاتِي غُلَامِي») (ج٧، ص٤٧)، وورد الحديث عند البخاري مرة واحدة فقط برقم (٢٥٥٢)، والجدول الآتي يبين الاختلاف بينهما ومقدار النقص في رواية البخاري:

م	مسلم ج٧، ص٤٧	البخاري رقم/ ٢٥٥٢
١	اسْقِ رَبَّكَ، أَطْعِمْ رَبَّكَ، وَضِّئْ رَبَّكَ	أَطْعِمْ رَبَّكَ، وَضِّئْ رَبَّكَ، اسْقِ[١١٥] رَبَّكَ
٢	وَلا يَقُلْ أَحَدُكُمْ: رَبِّي[١١٦]	...
٣	فَتَاتِي غُلامِي	وَفَتَاتِي وَغُلامِي

أخرج همام بن منبه[١١٧] الحديثَ عن أبي هريرة، ووافق مسلماً في ترتيب الفقرة الأولى إلا أنه عطف بينها، فجاءت (اسْقِ رَبَّكَ، أو أَطْعِمْ رَبَّكَ، وَضِّئْ رَبَّكَ)، ووافق مسلماً في الفقرتين الثانية والثالثة.

وأخرج معمر بن راشد الأزدي[١١٨] الحديثَ - في كتابه الجامع وهو برواية عبدالرزاق الصنعاني - عن همام بن منبه عن أبي هريرة، واختلف مع البخاري ومسلم في ترتيب الفقرة الأولى، واتفق مع البخاري في الفقرتين الثانية والثالثة.

وأخرج أحمد بن حنبل[١١٩] الحديثَ عن عبدالرزاق بن همام - وهو شيخ شيخ البخاري ومسلم - عن معمر بن راشد عن همام بن منبه عن أبي هريرة، ووافق مسلماً في الفقرتين الأولى والثانية، أما الثالثة فقد وافق مسلماً في إحدى النسخ، وخالف البخاري ومسلماً في بقية النسخ.

وأخرج البيهقي[١٢٠] الحديث مطابقاً لرواية مسلم عن أبي طاهر محمد الزيادي الفقيه عن أبي بكر القطان عن أحمد بن يوسف عن عبدالرزاق بن همام مع اتفاق في بقية السند.

وأخرج البغوي[١٢١] الحديثَ عن أبي علي حسان بن سعيد المنيعي عن أبي طاهر محمد الزيادي الفقيه مع اتفاق في بقية السند - السابق للبيهقي-، واتفقت روايته مع رواية مسلم في الفقرتين الأولى والثانية، ومع رواية البخاري في الثالثة.

مما سبق نلحظ أن جميع التخريجات أتت متسلسلة (من همام إلى معمر إلى الصنعاني إلى أحمد بن حنبل والبيهقي والبغوي) وأن معظمها اتفق مع رواية مسلم.

يلاحظ الاختلاف بالتقديم والتأخير في الفقرة الأولى بين البخاري ومسلم، وأغلب الظن أنه من سهو النساخ أو بسبب روايته بالمعنى سواء من البخاري أو من شيخه. ومثل ذلك يقال في الفقرة الثالثة، بإثبات الواو في (وَفَتَاتِي وَغُلامِي)، والواو هنا تفيد مطلق التشريك بينها[١٢٢] في الحكم لا في وجوب التلازم بينها في القول لينطبق عليها حكمه ﷺ؛ لأن التلازم محال في توجيه خطاب أنواع مختلفة لواحد، فالواو تقتضي المغايرة والمناسبة، والمغايرة هنا في النوع، فهذه فتاة وهذا غلام، والمناسبة تقتضي وجود علاقة بين هذه الأنواع، وهي كونهم رقيقاً، كما يمكن تأويل (الواو) هنا

بـ (أو) على التغاير بينها في النوع واتحادها في الحكم، أما حذف الواو العاطفة فيدل على مجرد التعديد. وعدَّ بعضُ العلماء حذفَ واو العطف كما في «أكلت سمكاً تمراً» قليلاً في الاستعمال، شاذاً في القياس؛ لأن حرف العطف في أصله ضرب من الاختصار، فهو يقوم مقام العامل، واختصار المختصر غير مقبول لإشكاله(١٢٣).
وربما يدل حذف الواو هنا على سكوته ﷺ لبرهة بعد نطق كل كلمة فأدى هذا السكوت إلى حذف العاطف، وأظهره بمظهر التعديد، وهذا يتناسق مع الفقرة الأولى عند مسلم والبخاري التي لم تأت فيها الجمل معطوفة، ويدعم ذلك ما أخرجه البخاري في صحيحه (رقم/ ٣٥٦٧- ٣٥٦٨) أن عائشة - رضي الله عنها - انتقدت الصحابي أبي هريرة، رضي الله عنه - وهو راوي هذا الحديث - لأنه كان يسرد أحاديث النبي ﷺ سرداً وليس كما كان عليه الصلاة والسلام يفعل؛ بحيث لو أراد السامع أن يحصي كلماته لأحصاها من تأنيه - عليه الصلاة والسلام - في كلامه عندما يحدث الناس.

ونجد الدلالة قد اختلفت بين النصين في الفقرة الثانية، فعند مسلم جملة نهي غير مذكورة عند البخاري، وهي: (وَلا يَقُلْ أَحَدُكُمْ: رَبِّي)، وأرشدهم ﷺ إلى التعبير البديل وهو قولهم: سيدي مولاي، وعليه، نجد أن النهي في نص مسلم كان بدلالة المنطوق للسقي والإطعام والوضوء وقول الفتى لسيده ربي، ومثل ذلك عند البخاري باستثناء الأخيرة، فالنهي في هذه الأخيرة لم يكن بدلالة المنطوق بل بدلالة المفهوم بناءً على النهي في أول ثلاثة بالإضافة إلى توجيهه - صلى الله عليه وسلم - للأسلوب البديل وهو قول: (سَيِّدِي مَوْلَايَ)، مع العلم بأن استخدام كلمة (الرب) للبشر بمعنى (السيد والمولى والمالك) ثابتة في القرآن الكريم والسنة في مواضع متعددة، منها: قول يوسف - عليه الصلاة والسلام - لصاحبه في السجن: ﴿ٱذۡكُرۡنِي عِندَ رَبِّكَ﴾ يوسف/٤٢، وقوله تعالى في بيان نسيان صاحبه - الناجي من السجن - تذكر ملكه: ﴿فَأَنسَىٰهُ ٱلشَّيۡطَٰنُ ذِكۡرَ رَبِّهِۦ﴾ يوسف/ ٤٢، كما أن محاولة التوفيق بين هذا النهي وبين ورود استعماله في القرآن الكريم

بأنه كان جائزاً، في شريعة يوسف - عليه السلام - فجاء الإسلام بشريعته التي ألغت هذا الأمر - مردودٌ عليها باستعمال النبي ﷺ لكلمة (الرب) في غير الله - سبحانه وتعالى - في أحاديث صحيحة كثيرة، منها: قوله ﷺ لرسول كسرى: (إِنَّ رَبِّي قَدْ قَتَلَ رَبَّكَ)[١٢٤]، وحديث أشراط الساعة: (إذا ولدت الأمة ربها) (البخاري/٥٠، ومسلم/ ج١ ص٣٠)، واستفساره ﷺ من أعرابي (أَرَبُّ إِبِلٍ أَنْتَ، أَوْ رَبُّ غَنَمٍ؟)[١٢٥]، وقوله ﷺ في اللقطة: (فَإِنْ جَاءَ رَبُّهَا فَأَدِّهَا إِلَيْهِ) (البخاري/٩١).

مما سبق يمكن أن يحمل حال النهي على أمرين، الأول: أنه نُسِخَ بعد نزول الآية ثم استعمله النبي ﷺ بعد ذلك، أو نَسَخ نهيه ﷺ ما كان جائزاً في شريعة يوسف -عليه السلام- ولم يقله بعد ذلك، ولأنه لم يظهر في كل هذه الأحاديث تاريخ يحدد زمن وقوعها فلا نستطيع معرفة تسلسلها التاريخي؛ لنحدد الناسخ والمنسوخ منها، حتى نسلم من نسبة فعل مكروه أو محرم لرسول الله ﷺ كان قد نهى عن فعله.

الثاني: أن النهي له مقامه الخاص، ولم ينص الحديث على المقام الذي قيل فيه النهي، لنخصص الفئات التي ينطبق عليها هذا النهي، فربما كان النهي المذكور في أول الحديث - إلى قوله (سيدي ومولاي) - موجهاً للعبيد وربما كان موجهاً للأحرار ممن كانوا يعملون عند صاحب العمل، وربما كان منهياً عنه في حال المزاح أو في حال الاستعلاء أو نحو ذلك، أما القسم الثاني من الحديث فربما كان موجهاً لمن كان لهم مماليك وجوارٍ أو لمن كان لهم عمال، والأقرب للصواب هو أن المخاطبين في الحديث في القسم الأول هم الرقيق، وفي الثاني أسيادهم، استناداً للحديث الصحيح الذي أخرجه أحمد بن حنبل[١٢٦] عن وكيع بن الجراح، ونُص فيه على هذا المعنى.

٣- قال مسلم: (حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ بْنِ قَعْنَبٍ، حَدَّثَنَا مَالِكٌ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ [سلمة بن دينار]، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ، قال: قال رسول اللَّهِ ﷺ: «إِنْ كَانَ، فَفِي الْمَرْأَةِ وَالْفَرَسِ وَالْمَسْكَنِ» يَعْنِي الشُّؤْمَ) (ج٧، ص٣٤)، وورد عند البخاري برقم (٢٨٥٩)، والجدول الآتي يبين الاختلاف بينهما والنقص في رواية مسلم:

م	مسلم ج٧، ص٣٤	البخاري رقم/٢٨٥٩
١	إن كان، ففي المرأة	إن كان فِي شَيْءٍ ففي المرأة

نلاحظ الفرق بين الروايتين، والظاهر أنه نقص؛ لأن السياق ناقص المعنى إلا بتقدير محذوف، إذ يحتاج إلى بيان السياق الذي قيل فيه الكلام، فوضّح الراوي في آخر الحديث بأن كلامه ﷺ كان عن الشؤم، وإذا عدنا إلى كتاب الموطأ للإمام مالك برواياته الثماني فإننا نجد أن النص تطابق مرة مع نص البخاري ومرة مع نص مسلم[١٢٧]. كما أن البخاري أخرجه أيضاً في صحيحه برقم (٥٠٩٥) عن شيخ آخر هو (عبدالله بن يوسف الكلاعي) مع تطابق في بقية السند، ومُوافِقاً للفظه السابق.

كما أخرجه ابن أبي شيبة في مسنده[١٢٨] عن شيخه الفضل بن دُكَين من طريق هشام بن سعد عَنْ أَبِي حَازِمٍ مُوافِقاً للفظ البخاري المشار إليه أعلاه، كل هذا يدعم القول بأن النقص في نص مسلم.

وإذا قدّرنا عموم المحذوف في الحديث فسيكون: (إِنْ كَانَ الشُّؤْمُ فِي شَيْءٍ، فَفِي...)، هذا التقدير مذكور بلفظه في أحاديث صحيحة، منها ما أخرجه البخاري من طريق آخر برواية سهل بن سعد في الأدب المفرد[١٢٩] مع تطابق ترتيب المرأة والفرس والمسكن فيه، كما أخرجه الطحاوي[١٣٠] بلفظ التقدير نفسه أيضاً من طريق آخر برواية سهل بن سعد، مع اختلاف يسير في الشطر المتبقي من الحديث.

والتقدير مذكور بلفظه أيضاً في نص الحديث الصحيح برواية عبدالله بن عمر الذي أخرجه مسلم عن أبي بكر بن إسحاق[١٣١] وأخرجه الطحاوي[١٣٢] والبيهقي[١٣٣]، ورووه جميعاً باختلاف في ترتيب المرأة والفرس والمسكن، كل هذا يجعلنا نطمئن إن قلنا بأن رواية البخاري ومسلم للحديث عن شيخهما عبدالله بن مسلمة هي رواية رويت بالمعنى أو رواية أسقط النساخ بعضاً من كلماتها.

٤- قال مسلم: (حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يُونُسَ، حَدَّثَنَا عَاصِمُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ [بن عمر بن الخطاب]: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**لَا يَزَالُ هَذَا الْأَمْرُ فِي قُرَيْشٍ مَا بَقِيَ مِنَ النَّاسِ اثْنَانِ**») (ج٦، ص٢)، وورد عند البخاري برقم (٧١٤٠)، والجدول الآتي يبين الاختلاف بينهما:

م	مسلم ج٦ ص٢	البخاري رقم/٧١٤٠
١	بَقِيَ مِنَ النَّاسِ اثْنَانِ	بَقِيَ مِنْهُمُ اثْنَانِ

أخرج الحديث بلفظ مسلم عدد من المحدثين بطرق مختلفة عن عبدالله بن عمر، ومنهم: أحمد بن حنبل(١٣٤)، وابن أبي شيبة(١٣٥)، وأبو عوانة(١٣٦)، والبيهقي(١٣٧)، وغيرهم كثير، في حين لم يجد الباحث حديثاً مخرجاً بلفظ موافق للفظ البخاري إلا ما أخرجه أبو عوانة(١٣٨) وبطريق واحد فقط عن عبدالله بن عمر أيضاً، وإذا علمنا أن ابن عمر ممن عُرِف عنه تحري اللفظ في الرواية، وأنه إذا سمع الحديث لا يزيد فيه ولا ينقص منه(١٣٩)، فإننا نذهب بأن الرواية بالمعنى كانت ممن تلاه في سلسلة السند، ولم أقف على رواية تشير إلى أن أحداً منهم عُرف عنه الرواية بالمعنى إلا البخاري، رحمه الله، ولا أستطيع الجزم بأنه رواه بالمعنى لأنه كرر الحديث نفسه برقم (٣٥٠١) باللفظ نفسه عن شيخ آخر هو أبو الوليد هشام بن عبد الملك الباهلي مع اتفاق في بقية السند، ولعل الروايتين كانت عنده بالمعنى.

يلاحظ - من حيث الفروق الدلالية بين الروايتين - أن الخلافة في رواية مسلم ستبقى لقريش ما بقي شخصان من البشر، في حين أتت الرواية عند البخاري بالضمير العائد على قريش فحصرت المقصود بالاثنين المتبقيين منها فقط بمعنى إن مات أفراد قريش كلهم إلا اثنين منها فإن الخلافة ستبقى فيهما، كل ما سبق كان تفسيراً للنصين بدلالة المنطوق، أما بدلالة المفهوم فإن الخلافة ستؤول إلى غير

قريش إن بقي من الناس أقل من اثنين، هذا لرواية مسلم، أما في رواية البخاري فالخلافة ستؤول إلى غير قريش إن بقي من أفرادها أقل من اثنين، وذهب ابن هبيرة إلى أن الحديث يدل على أن الخلافة دائمة في قريش إلى يوم القيامة وأن الرسول ﷺ قد أخبر بأنه لن ينتهي بهم الأمر إلى أقل من اثنين، فيكون أحدهما أميراً والثاني مؤتمر والناس تبع لهم[١٤٠]، والواقع يشهد بذلك إذ استمر تولى فرد أو أكثر من قريش أمر المسلمين على مر التاريخ الإسلامي، ولو في قطر من أقطار البلاد الإسلامية، ولو ضِمن خلافة غيرهم كما حدث بعد انتهاء الخلافة إلى الدولة التركية، وعاد الحكم بعد سقوطها إلى القرشيين في دولتي الأردن والمغرب في هذا الزمن.

٥- قال مسلم: (حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ [بن أنس]، عَنْ إسحاق بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ، أَنَّهُ سَمِعَ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ، يَقُولُ: كَانَ أَبُو طَلْحَةَ أَكْثَرَ أَنْصَارِيٍّ بِالْمَدِينَةِ مَالاً، وَكَانَ أَحَبُّ أَمْوَالِهِ إِلَيْهِ بَيْرَحَى، وَكَانَتْ مُسْتَقْبِلَةَ الْمَسْجِدِ، وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: يَدْخُلُهَا وَيَشْرَبُ مِنْ مَاءٍ فِيهَا طَيِّبٍ، قَالَ أَنَسٌ: فَلَمَّا نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ لن تنالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون قَامَ أَبُو طَلْحَةَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: فَقَالَ: إِنَّ اللَّهَ يَقُولُ فِي كِتَابِهِ لن تنالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون، وَإِنَّ أَحَبَّ أَمْوَالِي إِلَيَّ بَيْرَحَى، وَإِنَّهَا صَدَقَةٌ لِلَّهِ أَرْجُو بِرَّهَا وَذُخْرَهَا عِنْدَ اللَّهِ، فَضَعْهَا يَا رَسُولَ اللَّهِ حَيْثُ شِئْتَ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «بَخْ ذَلِكَ مَالٌ رَابِحٌ، ذَلِكَ مَالٌ رَابِحٌ، قَدْ سَمِعْتُ مَا قُلْتَ فِيهَا وَإِنِّي أَرَى أَنْ تَجْعَلَهَا فِي الْأَقْرَبِينَ») (ج٣، ص٧٩)، وورد عند البخاري برقم (٢٣١٨)، والجدول الآتي يبين الاختلاف بينهما، على الرغم من أن الحديث قيل في مناسبة واحدة وبسند واحد:

م	مسلم ج٣، ص٧٩	البخاري رقم/٢٣١٨
١	ذَلِكَ مَالٌ رَابِحٌ ذَلِكَ مَالٌ رَابِحٌ[١٤١]	ذَلِكَ مَالٌ رَائِحٌ، ذَلِكَ مَالٌ رَائِحٌ
٢	وَإِنِّي أَرَى أَنْ	وَأَرَى أَنْ[١٤٢]

كرر البخاري متن هذا الحديث في صحيحه ست مرات عن عدد من شيوخه - كل سندهم ينتهي إلى الإمام مالك بن أنس - وبألفاظ مختلفة (رابح، رايح، رائح)[١٤٣] مما يصعب معه تحديد اللفظ الذي قاله ﷺ من بينها، لذا رجعتُ إلى الأصل الذي أخذوا الرواية منه وهو الإمام مالك بن أنس فوجدت الحديث في كتابه الموطأ، وكانت الفقرتان لنص مسلم في الجدول أعلاه مطابقتين لما في الموطأ، وزيادة في التثبت رجعتُ إلى ثلاث نشرات محققة له[١٤٤]، وإلى شرح ابن عبد البر للموطأ فوجدتها كذلك أيضاً[١٤٥]، وقال القاضي عياض المالكي إن روايته في صحيح مسلم بالباء الموحدة، وأن الرواة اختلفوا فيها عن مالك في البخاري والموطأ وغيرهما[١٤٦]، وقدَّم ابن الجوزي رواية (رابح) على رواية (رايح)[١٤٧]، وقال القرطبي إن المشهور رابح[١٤٨]، كما سُئل عبدالملك بن حبيب عن رواية (رابح) و(رائح) في حديث مالك، فذكر أن بعض أصحاب مالك رووها بالباء وبعضهم رووها بالياء، ثم قال: «وهو حسن من كلام العرب أن تقول من المال رابح، ومتجر رابح»[١٤٩].

ولم يكن الإمام مالك الوحيد الذي روى (رابح) بالباء الموحدة في الحديث، بل رواه أيضاً عبدالعزيز بن أبي سلمة الماجشون عن إسحاق بن عبدالله بن أبي طلحة عن أنس بن مالك، وجاءت روايته في حديث صحيح أخرجه ابن عبد البر[١٥٠].

إن أقرب تفسير لهذا الاختلاف هو وجود تصحيف في الحديث؛ لأن السياق يدل على أن الحديث قيل في مقام واحد، فَبَعُدَت مقولة وقوعه في واقعتين مختلفتين، والقول بوقوع التصحيف من رواة هذا الحديث مُشْكِل؛ لأنهم من الحفَّاظ الأثبات؛

فيحيى بن يحيى ثقة ثبت إمام[١٥١]، ومالك بن أنس هو رأس المتقنين وكبير المتثبتين[١٥٢]، وكان لا يجيز رواية قول رسول ﷺ إلا كما جاء[١٥٣]، ولا يجيز إبدال حرف بحرف وإن كانت صورتهما واحدة كالباء والتاء والثاء[١٥٤]، وإسحاق بن عبدالله بن أبي طلحة ثقة حجة[١٥٥] وكان مقدَّماً في رواية الحديث والإتقان فيه[١٥٦]، وأنس بن مالك كان يتهيب الرواية عن رسول الله ﷺ، وإذا شك في تأدية الحديث بلفظه قال بعد الانتهاء منه: أو كما قال رسول الله ﷺ[١٥٧]، تبرئة للذمة وليُعلم شكه في تأدية الحديث بلفظه، ولم ترد عبارته هذه هنا.

إن القول بوقوع التصحيف من نساخ صحيح البخاري مُشْكِل؛ لأن تعدد الروايات والمتابعات التي ذكرها البخاري لشيوخه تُظهِر علمه بوجود فروق بينها، ومع ذلك لا يمتنع وقوعه من النساخ والرواة معاً.

أما فيما يتعلق بتركيب (وأرى أن) عند البخاري فإنه رواه - (وإني أرى أن) - مطابقاً لرواية مسلم عن شيوخ له غير يحيى بن يحيى في أربعة مواضع في صحيحه برقم/ (٤٥٥٤) و(٢٧٦٩) و(٥٦١١) و(١٤٦١)، ولم يَذكر هذا التركيب نهائياً في موضع خامس من صحيحه وهو برقم/ (٢٧٥٨).

ومن الفروق الدلالية - بين رواية البخاري ومسلم - لـ(رابح) و(رائح)، أن معنى (مال رابح): ذو ربح، كقولك: بَاصِر بمعنى ذِي بَصَر، ولعله بمعنى مربوح، من فاعل بمعنى مفعول، فيربح صاحبه في الآخرة، ومعنى (مال رائح) أي مال ذاهب في الخير، وربما قصد به أن كل شيء سيزول، فذهاب المال في الخير أولى وأنفع من ذهابه في غيره.

ومن الفروق الدلالية بين (وإني أرى أن) و(وأرى أن) أن في الأول توكيداً منه ﷺ على أهمية رأيه، في حين أن الثاني خلا منه، والتوكيد يوحي بأهمية المؤكَّد عند المتكلم؛ لجذب انتباه السامع لما سيخبر به.

٦- قال مسلم: (حَدَّثَنَا هَدَّابُ بْنُ خَالِدٍ [وهو هدبة بن خَالد القيسي الملقب بهَدَّابُ]، حَدَّثَنَا هَمَّامٌ [بن يحيى بن دينار]، حَدَّثَنَا قَتَادَةُ [بن دعامة السدوسي]، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، أَنّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَلَّهُ أَشَدُّ فَرَحاً بِتَوْبَةِ عَبْدِهِ مِنْ أَحَدِكُمْ إِذَا اسْتَيْقَظَ عَلَى بَعِيرِهِ قَدْ أَضَلَّهُ بِأَرْضٍ فَلَاةٍ») (ج٨، ص٩٣)، وورد عند البخاري برقم (٦٣٠٩)، والجدول الآتي يبين الاختلاف بينهما:

م	مسلم ج٨، ص٩٣	البخاري رقم/٦٣٠٩
١	أَشَدُّ فَرَحاً	أَفْرَحُ
٢	إِذَا اسْتَيْقَظَ عَلَى بَعِيرِهِ	سَقَطَ عَلَى بَعِيرِهِ
٣	قَدْ أَضَلَّهُ	وَقَدْ أَضَلَّهُ

أخرج بعض العلماء حديث أنس بن مالك بالسند نفسه عن شيخ البخاري ومسلم، منهم: الدارمي السجستاني[١٥٨] الذي اتفقت روايته عن هدبة - بهذا الإسناد - مع رواية مسلم في الجدول أعلاه باستثناء الفقرة الثانية فقد شابهت رواية البخاري فجاءت (يسقط على بعيره)، وكذلك أبو يعلى الموصلي[١٥٩] الذي اتفقت روايته عن هدبة - بهذا الإسناد - مع رواية مسلم في الجدول أعلاه باستثناء (إذا) في الفقرة الثانية، فلم تُذكر عنده، وأخرج ابن حبان[١٦٠] الحديث بالسند نفسه عن شيخه الحسن بن سفيان عن هدبة بهذا الإسناد، واتفق مع مسلم في الفقرة الأولى، وشابهه في الثانية بقوله (يستيقظ)، وفي الفقرة الثالثة اختلف مع البخاري ومسلم فرواه من غير (وقد)، وأخرج البيهقي[١٦١] الحديث بالسند نفسه عن شيخه أبي عبدالله الحافظ عن أبو بكر بن بالويه عن عبدالله بن أحمد بن حنبل عن هدبة بهذا الإسناد، واتفق مع مسلم في الفقرتين الأولى والثالثة، وشابهه في الثانية بقوله (يستيقظ). وأخرج أحمد بن حنبل[١٦٢] الحديث عن عبدالصمد بن عبد الوارث عن عمر بن إبراهيم عن قتادة عن أنس، واتفق فيه مع الإمام مسلم في الفقرة الأولى، ومع البخاري في الثالثة، وشابه البخاري في الثانية بقوله (يسقط على بعيره)،

وأخرج البزار[١٦٣] الحديث عن محمد بن المثنى عن عبد الصمد بن عبد الوارث التميمي عن همام بن يحيى - وهو شيخ شيخ البخاري في الحديث أعلاه - بهذا الإسناد، واتفق مع مسلم في الفقرتين الأولى والثالثة، واختلف مع البخاري ومسلم في الفقرة الثانية، فوردت بـ (أن يجد بعيره).

مما سبق نجد تطابق جميع الروايات مع لفظ الإمام مسلم في الفقرة الأولى، ونجد تقارب أربع روايات مع لفظ مسلم في الفقرة الثانية مقابل تقارب روايتين مع لفظ البخاري، ونجد تطابق أربع روايات مع لفظ مسلم في الفقرة الثالثة مقابل رواية واحدة للفظ البخاري.

إذا انتقلنا إلى الفروق الدلالية بين (أَشَدُّ فَرَحاً) و(أَفْرَح) نجد أن التعبير بـ(أشد) فيه مبالغة ودلالة على فرط الفرح ووصْفه بالشدة مقارنة بـ(أفرح) فقط، ففي الأول زيادة في المعنى وهي حصول الشدة في الفرح، وفي الثاني زيادة مقدار الفرح فقط من غير شدة، كما أن (أشد) تدل على الشدة بجوهر اللفظ الموضوع لها مع هيئة موضوعة للزيادة في المعنى - وهي صيغة (أفعل) - بعد ضمها للمصدر الدال على الحدث (فرحاً)، بخلاف لفظ (أفرح) فان دلالته على الفرحة والزيادة فيها بالهيئة فقط. وكلا التعبيرين صحيح لغوياً، فقد جاء نظيرهما في القرآن وكلام العرب، فمن ذلك في قوله تعالى: (ثُمَّ قَسَتْ قُلُوبُكُمْ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ فَهِيَ كَالْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً) البقرة/٧٤، ومِن الأمثال ما نقله كل من الأصمعي والزمخشري عن العرب في تشبيه قسوة القلب بالحجارة قولهم: (أقسى من حجر)[١٦٤]، وهو في قصيدة لعمر بن أبي ربيعة:

عَـمـرَكَ الـلَـهُ أَمـا تَـرحَـمُـنـي أَم لَـنـا قَـلـبُـكَ أَقسى مِـن حَـجَـرِ[١٦٥]

إن جملة (سقط على بعيره) في سياق الحديث الذي وردت فيه لا تدل على المعنى اللغوي للسقوط؛ لأن السقوط في الجملة استعمل بدلالة مجازية بمعنى صادفه، أي إن العبد عثر على بعيره مصادفة من غير قصد فظفر به بعد أن فُقِد، واستخدام السقوط

في معنى المصادفة مستعمل في الأمثال والشِّعر عند العرب، ومثَّل أبو هلال العسكري على معنى المصادفة بـ (على الخبير سقطت) و(سقط العشاء به على سرحان)[١٦٦]، ومثَّل الزمخشري عليه من الشعر بقول النابغة الجعدي:

سقَطوا على أسْدٍ بلَحْظة مشـــ ـــبوحِ السَّواعدِ باسِلٍ جَهمِ[١٦٧]

وروى مسلم الحديث مطولاً في صحيحه للبراء بن عازب (صحيح مسلم/ج٨، ص٩٢)، وفيه أن العبد انفلتت منه راحلته ثم وجدها بعد أن علق خطامها في أصل شجرة، ولم يُذكَر في الحديث حصول النوم، وروى أيضاً الحديث مطولاً في صحيحه للنعمان بن بشير (صحيح مسلم/ج٨ ص٩٢)، وفيه أن العبد نام ثم استيقظ فلم يجد راحلته فبحث عنها ولـمّا لم يجدها عاد إلى مكانه وبينما هو قاعد إذ جاءه بعيره يمشي حتى وضع البعيرُ خطامَه في يد صاحبه، وكلتا الروايتين تدل على ظفر العبد ببعير مصادفة، وليس بتدبير منه.

المعنى اللغوي للاستيقاظ في (استيقظ على بعيره) غير ظاهر في سياق الحديث المذكور عند مسلم، إلا أنه ظاهر في سياق حديث ابن مسعود الذي رواه مسلم والبخاري مطولاً في صحيحهما وذُكِر فيه حصول النوم من العبد صراحة[١٦٨].

بمقارنة رواية البخاري ومسلم لحديث أنس - أعلاه - بالأحاديث التي رواها البراء بن عازب والنعمان بن بشير وابن مسعود نجد أن لكل منها ما يؤيده؛ سواء أكان للاستيقاظ أم السقوط، وقد نقل القاضي عياض قول بعض المحدثين إن التصحيف هو في رواية مسلم، إلا أنه نبه على أن جميع نُسَخ صحيح مسلم وردت بـ(استيقظ) مما صحح روايتها فيه، ثم تردد وعاد فقال: «لكن وجه الكلام وحديث أنس وسياقه [عند مسلم] يدل على (سَقَطَ) كما قاله البخاري»[١٦٩]. مما سبق نجد قولين، أحدهما يقول بوجود تصحيف والثاني بعدمه، وأرى أن احتمال الرواية بالمعنى لرواية من روايتي البخاري ومسلم لأنس أقوى من وجود التصحيف؛ لأن السند متطابق بينهما وكذا معظم الجُمل، ولو كان السند عن أنس مختلفاً لذُكرت

القصة كاملة عند أحدهما، وهذا ما حصل عند مسلم، فقد روى الحديث مطولاً لأنس بسند مختلف عن شيخيه محمد بن الصباح وزهير بن حرب (صحيح مسلم/ج٨ ص٩٣)، وربما روى البخاري الحديث بالمعنى كعادته، أو رواه شيخهما هداب بصيغة غير التي قالها للآخر - ومثل هذا يمكن أن يقال في بعض شيوخ شيخهما -، أما القول بأن الرسول ﷺ قد قاله في أكثر من مناسبة فبعيد الاحتمال؛ لورود ما يثبت أن النبي ﷺ قد قال الحديث لعدد من الصحابة في وقت واحد وسألهم كيف ترون حال العبد الفلاني، فقالوا: شديداً يا رسول الله، وهذا الحديث رواه مسلم عن شيخيه يحيى بن يحيى وجعفر بن حميد (صحيح مسلم/ج٨، ص٩٣)، فجاءت الروايات مختلفة بين الصحابة لأن كلاً روى من حفظه، فكانت الرواية بالمعنى، وهذا الذي قلته يقوى إذا عرفنا أن واحداً من رواة السند - وهو هَمَّام بن يحيى - قد تكلم في حفظه بعض علماء الجرح والتعديل، قال أبو حاتم الرازي: في حفظه شيء[١٧٠]، وقال ابن حجر: ثقة ربما وهم[١٧١]، وقال محمد بن سعد الواقدي: ثقة ربما غلط في الحديث[١٧٢]، وقال يزيد بن زريع: حفظه رديء وكتابه صالح[١٧٣]، وقال زكريا بن يحيى الساجي: صدوق سيِّئُ الحفظ، ما حدث من كتابه فهو صالح، وما حدث من حفظه فليس بشيء[١٧٤]. ولم أقف على نص يفيد أنه روى هذا الحديث من كتبه أو من حفظه.

٧- قال مسلم: (حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ بْنِ قَعْنَبٍ، حَدَّثَنَا مَالِكٌ [بن أنس]، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ بْنِ وَقَّاصٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّةِ، وَإِنَّمَا لِامْرِئٍ مَا نَوَى، فَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ، فَهِجْرَتُهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ، وَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ لِدُنْيَا يُصِيبُهَا أَوِ امْرَأَةٍ يَتَزَوَّجُهَا، فَهِجْرَتُهُ إِلَى مَا هَاجَرَ إِلَيْهِ») (ج٦، ص٤٨)، وورد عند البخاري برقم (٥٤)، والجدول الآتي يبين الاختلاف بينهما:

م	مسلم ج٦، ص٤٨	البخاري رقم/٥٤
١	إِنَّمَا الأَعْمَالُ بِالنِّيَّةِ	الأَعْمَالُ بِالنِّيَّةِ
٢	وَإِنَّمَا لامْرِئٍ مَا نَوَى	وَلِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى

أخرج النسائي الحديث عن عمرو بن منصور عن عبدالله بن مسلمة - شيخ البخاري ومسلم - بهذا الإسناد، واتفقت رواية مسلم في الجدول أعلاه معه(١٧٥).

وإذا رجعنا إلى كتاب الموطأ للإمام مالك بن أنس - الذي أخذ شيخ البخاري ومسلم الحديثَ عنه - فإننا نجد أن الإمام مالكاً قد أخرج الحديث بهذا الإسناد، وتطابق لفظ مسلم في الجدول أعلاه معه أيضاً(١٧٦).

كما أخرج البخاري الحديث نفسه من طريق آخر برقم (٦٦٨٩) عن قتيبة بن سعيد عن عبدالوهاب بن عبدالمجيد عن يحيى بن سعيد - شيخ الإمام مالك - بهذا الإسناد، وتطابق لفظ مسلم في الجدول أعلاه معه.

وللحديث شاهد آخر رواه أبو سعيد الخدري وأخرجه ابن عساكر عن محمد بن الفضل بسند حسن، وتطابق نصًّا مسلم في الجدول أعلاه معه أيضاً(١٧٧). ومما سبق يمكننا القول إن التغيير كان في النص عند البخاري.

ومن الفروق الدلالية بين النصين نجد أن (إنما) - في رواية مسلم - تفيد تقوية التوكيد لما بعدها(١٧٨)، وهي وسيلة لتثبيت الخبر عند السامعين حتى يصبح عقيدة من عقائدهم، في حين لا نجدها مذكورة في رواية البخاري.

وفي الفقرة الثانية نجد أن رواية البخاري أتت بـ(لام) الاستحقاق مع (كُلٍّ) التي أفادت الاستغراق لكل واحد من جنس النكرة التي أتت بعدها، في حين لا يدل النص عند مسلم على هذا الاستغراق؛ لأنه ورد بـ(لام) الاستحقاق فقط، ورواية مسلم تُشعر بالتأكيد على استحقاق الرجل أياً كان بحسب نيته، وليس شرطاً حصول ذلك من جميع أفراد الرجال، في حين هي عند البخاري تشعر بالتأكيد على استحقاق جميع أفراد الرجال بموجب نيتهم.

٨- قال مسلم: (حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ ابْنُ يَزِيدَ بْنِ جَابِرٍ، حَدَّثَنِي بُسْرُ بْنُ عُبَيْدِ اللَّهِ الْحَضْرَمِيُّ، أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا إِدْرِيسَ الْخَوْلَانِيَّ، يَقُولُ: سَمِعْتُ حُذَيْفَةَ بْنَ الْيَمَانِ، يَقُولُ: «كَانَ النَّاسُ يَسْأَلُونَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْخَيْرِ، وَكُنْتُ أَسْأَلُهُ عَنِ الشَّرِّ مَخَافَةَ أَنْ يُدْرِكَنِي، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّا كُنَّا فِي جَاهِلِيَّةٍ وَشَرٍّ فَجَاءَنَا اللَّهُ بِهَذَا الْخَيْرِ، فَهَلْ بَعْدَ هَذَا الْخَيْرِ شَرٌّ؟، قَالَ: «نَعَمْ»، فَقُلْتُ: هَلْ بَعْدَ ذَلِكَ الشَّرِّ مِنْ خَيْرٍ؟، قَالَ: «نَعَمْ وَفِيهِ دَخَنٌ»، قُلْتُ: وَمَا دَخَنُهُ؟، قَالَ: «قَوْمٌ يَسْتَنُّونَ بِغَيْرِ سُنَّتِي، وَيَهْدُونَ بِغَيْرِ هَدْيِي تَعْرِفُ مِنْهُمْ وَتُنْكِرُ»، فَقُلْتُ: هَلْ بَعْدَ ذَلِكَ الْخَيْرِ مِنْ شَرٍّ؟، قَالَ: «نَعَمْ دُعَاةٌ عَلَى أَبْوَابِ جَهَنَّمَ مَنْ أَجَابَهُمْ إِلَيْهَا قَذَفُوهُ فِيهَا»، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، صِفْهُمْ لَنَا، قَالَ: «نَعَمْ، قَوْمٌ مِنْ جِلْدَتِنَا وَيَتَكَلَّمُونَ بِأَلْسِنَتِنَا»، قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَمَا تَرَى إِنْ أَدْرَكَنِي ذَلِكَ؟، قَالَ: «تَلْزَمُ جَمَاعَةَ الْمُسْلِمِينَ وَإِمَامَهُمْ»، فَقُلْتُ: فَإِنْ لَمْ تَكُنْ لَهُمْ جَمَاعَةٌ وَلَا إِمَامٌ؟، قَالَ: «فَاعْتَزِلْ تِلْكَ الْفِرَقَ كُلَّهَا، وَلَوْ أَنْ تَعَضَّ عَلَى أَصْلِ شَجَرَةٍ حَتَّى يُدْرِكَكَ الْمَوْتُ وَأَنْتَ عَلَى ذَلِكَ») (ج٦، ص٢٠)، وورد عند البخاري برقم (٧٠٨٤)، والجدول الآتي يبين الاختلاف بينهما:

م	مسلم ج٦، ص٢٠	البخاري رقم/٧٠٨٤
١	قَوْمٌ يَسْتَنُّونَ بِغَيْرِ سُنَّتِي، وَيَهْدُونَ[١٧٩]	قَوْمٌ يَهْدُونَ
٢	قَوْمٌ[١٨٠] مِنْ جِلْدَتِنَا	هُمْ مِنْ جِلْدَتِنَا
٣	عَلَى أَصْلِ شَجَرَةٍ	بِأَصْلِ شَجَرَةٍ

أخرج البخاري هذا الحديث عن يحيى بن موسى عن الوليد بن مسلم بهذا السند برقم (٣٦٠٦)، وتطابق اللفظ فيه مع لفظه في الجدول أعلاه.

وأخرج الحديث بسند عالٍ: ابن أبي الدنيا[١٨١] عن أبيه وأبي خثيمة زهير بن حرب عن الوليد بن مسلم - وهو شيخ شيخ البخاري ومسلم - بهذا السند، وتطابقت الرواية فيه مع لفظ البخاري في الجدول أعلاه.

وأخرج الحديثَ بسند نازل: البغوي[١٨٢] عن عبدالواحد المليحي عن أحمد النعيمي عن محمد بن يوسف عن البخاري صاحب الصحيح، ووافقه في الجدول أعلاه.

وأخرج الحديث بسند مساو لسند البخاري ومسلم أربعة في خمسة مواضع:

أولهم: ابن ماجة[١٨٣] عن علي بن محمد، وثانيهم: المحاملي[١٨٤] عن محمد بن يزيد، كلاهما عن الوليد بن مسلم - وهو شيخ شيخ البخاري ومسلم - بهذا السند، ولم ترد عندهما الفقرة الأولى المذكورة عند البخاري ومسلم، وأتت روايتهما جامعة للفظي البخاري ومسلم في الفقرة الثانية، فوردت بـ (هم قوم من جلدتنا)، واتفقا مع لفظ البخاري في الفقرة الثالثة. وثالثهم: أبو عوانة[١٨٥] عن علي بن سهل الرملي عن الوليد بن مسلم - وهو شيخ شيخ البخاري ومسلم - بهذا السند، وكذلك أخرج الحديثَ[١٨٦] عن عيسى بن أحمد العسقلاني عن بشر بن بكر عن عبدالرحمن بن يزيد بن جابر - وهو شيخ شيخ شيخ البخاري ومسلم - بهذا السند، وجاء لفظ الرواية فيهما قريباً من لفظ مسلم الفقرة الأولى، واتفق فيهما مع مسلم في الثانية، واتفق فيهما مع البخاري في الثالثة. ورابعهم: ابن وضَّاح[١٨٧] عن أسد بن موسى عن الوليد بن مسلم - وهو شيخ شيخ البخاري ومسلم - بهذا السند، واتفقت الرواية فيه مع الإمام مسلم في الفقرة الأولى، واختلف مع البخاري ومسلم في الفقرة الثانية، إذ وردت (فهم من جلدتنا)، ووافق البخاري في الثالثة.

مما سبق من التخريجات الخمسة ذات السند المساوي نجد أن الفقرة الأولى أتت مطابقة للفظ مسلم في موضع واحد، ولم تطابق لفظ البخاري مطلقاً، ونجد الفقرة الثانية أتت مطابقة للفظ مسلم في موضعين، ولم تطابق لفظ البخاري مطلقاً، أما الفقرة الثالثة فجاءت المواضع الخمسة كلها مطابقة للفظ البخاري.

وأخرج الحديث بسند نازل كل من:

البيهقي[١٨٨] عن أبي عمرو الأديب عن أبي بكر الإسماعيلي عن الحسن بن سفيان عن محمد بن المثنى - شيخ البخاري ومسلم - بهذا السند، واتفقت الرواية فيه مع الإمام مسلم في الفقرتين الأولى والثالثة، أما الثانية فوافق فيها البخاري.

وأبي نعيم الأصفهاني[١٨٩] عن محمد بن أحمد بن حمدان عن الحسن بن سفيان عن محمد بن المثنى - شيخ البخاري ومسلم - بهذا السند، واتفقت الرواية فيه مع الإمام مسلم في الفقرة الأولى، أما الثانية فلم تذكر عنده، في حين وردت الفقرة الثالثة عنده قريبة من رواية مسلم فجاءت (والله أن أمض على جذل شجرة) والظاهر أنها محرفة عن (وَلَوْ أَنْ تَعَضَّ عَلَى أَصْلِ شَجَرَةٍ)؛ لأن الكتاب غير محقق.

مما سبق نجد في التخريجين السابقين ذوي السند النازل أن الفقرة الأولى أتت مطابقة للفظ مسلم في موضعين، ولم تطابق لفظ البخاري مطلقاً، ونجد الفقرة الثانية أتت مطابقة للفظ البخاري في موضع واحد، ولم توافق لفظ مسلم مطلقاً، أما الفقرة الثالثة فمطابقة للفظ مسلم في موضع واحد، ولم تأت مطابقة للفظ البخاري مطلقاً.

ومن الفروق الدلالية بين البخاري ومسلم في الفقرة الأولى أن (يستنون بغير سنتي) تعني يقتدون[١٩٠] بغير سنتي و(يَهْدُونَ بغير هديي) أي يدلون[١٩١] الناس بغير طريقي، فذُكرت الجملتان عند مسلم، في حين لم ترد الأولى عند البخاري، واقتصر فقط على الثانية.

أما الفقرة الثانية فأتت (قومٌ) نكرة في نص مسلم، وهذا يدل على أن النبي ﷺ ليس على علم بتلك الفئة أو بخصائصها التي تميزهم عن بقية جلتهم، وأتت معرفة بالضمير (هم) عند البخاري، وفيه دلالة على علم النبي ﷺ بهم وبخصائصهم التي تميزهم عن غيرهم من أبناء جلدتهم.

أما الفقرة الثالثة، فمرة أتت بحرف الجر (على) ومرة بالباء التي من معانيها الإلصاق، واستعمالها في كلمة (بأصل) يوحي بشدة التصاق الشخص بالشجرة، فيثبت في تلك المحنة ولا يتزحزح مع أي فريق كما تثبت الشجرة في الأرض بواسطة جذورها، واستعمال الباء أشد في إيصال المعنى إلى السامع من استعمال حرف الجر (على) - عند الإمام مسلم - الذي لا يدل على هذا الالتصاق، بل يدل على مجرد التمسك والثبات قدر المستطاع، وهذا التعاقب بين (الباء) و(على) كثير عند العرب، وقد نبه على ذلك الأخفش والفراء[١٩٢] وابن هشام[١٩٣]، ومنه قوله تعالى: (وَلا تَقْعُدُوا بِكُلِّ صِراطٍ) الأعراف/٨٣.

٩- قال مسلم: (حَدَّثَنَا هَدَّابُ بْنُ خَالِدٍ الأَزْدِيُّ، حَدَّثَنَا هَمَّامٌ [بن يحيى]، حَدَّثَنَا قَتَادَةُ [بن دعامة]، حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ، عَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ، قَالَ: كُنْتُ رِدْفَ النَّبِيِّ ﷺ: لَيْسَ بَيْنِي وَبَيْنَهُ إِلَّا مُؤْخِرَةُ الرَّحْلِ، فَقَالَ: «يَا مُعَاذُ بْنَ جَبَلٍ»، قُلْتُ: لَبَّيْكَ رَسُولَ اللَّهِ وَسَعْدَيْكَ، ثُمَّ سَارَ سَاعَةً، ثُمَّ قَالَ: «يَا مُعَاذُ بْنَ جَبَلٍ»، قُلْتُ: لَبَّيْكَ رَسُولَ اللَّهِ وَسَعْدَيْكَ، ثُمَّ سَارَ سَاعَةً، ثُمَّ قَالَ: «يَا مُعَاذَ بْنَ جَبَلٍ»، قُلْتُ: لَبَّيْكَ رَسُولَ اللَّهِ وَسَعْدَيْكَ، قَالَ: «هَلْ تَدْرِي مَا حَقُّ اللَّهِ عَلَى الْعِبَادِ؟» قَالَ: قُلْتُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، قَالَ: «فَإِنَّ حَقَّ اللَّهِ عَلَى الْعِبَادِ، أَنْ يَعْبُدُوهُ وَلَا يُشْرِكُوا بِهِ شَيْئاً»، ثُمَّ سَارَ سَاعَةً، ثم قَالَ: «يَا مُعَاذُ بْنَ جَبَلٍ»، قُلْتُ: لَبَّيْكَ رَسُولَ اللَّهِ وَسَعْدَيْكَ، قَالَ: «هَلْ تَدْرِي مَا حَقُّ الْعِبَادِ عَلَى اللَّهِ إِذَا فَعَلُوا ذَلِكَ؟» قَالَ: قُلْتُ: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، قَالَ: «أَنْ لَا يُعَذِّبَهُمْ») (ج١، ص٤٣)، وورد عند البخاري مرتين، برقم (٥٩٦٧) و(٦٥٠٠)، والجدول الآتي يبين الاختلاف بينها مع أن الحديث قيل في مناسبة واحدة:

م	مسلم ج١، ص٤٣	البخاري رقم/٥٩٦٧	البخاري رقم/٦٥٠٠
١	يَا مُعَاذُ بْنَ جَبَلٍ [في النداء الثاني]	يَا مُعَاذُ [في النداء الثاني]	يَا مُعَاذُ [في النداء الثاني]
٢	مَا حَقُّ اللَّهِ (١٩٤)عَلَى الْعِبَادِ؟	مَا حَقُّ اللَّهِ عَلَى عِبَادِهِ(١٩٥)	مَا حَقُّ اللَّهِ عَلَى عِبَادِهِ؟
٣	فَإِنَّ حَقَّ اللَّهِ عَلَى الْعِبَادِ	حَقُّ اللَّهِ عَلَى عِبَادِهِ	حَقُّ اللَّهِ عَلَى عِبَادِهِ
٤	مَا حَقُّ الْعِبَادِ عَلَى اللَّهِ إِذَا فَعَلُوا ذَلِكَ؟	مَا حَقُّ الْعِبَادِ عَلَى اللَّهِ إِذَا فَعَلُوهُ؟	مَا حَقُّ الْعِبَادِ عَلَى اللَّهِ إِذَا فَعَلُوهُ؟
٥	أَنْ لا يُعَذِّبَهُمْ.	حَقُّ الْعِبَادِ عَلَى اللَّهِ أَنْ لا يُعَذِّبَهُمْ.	حَقُّ الْعِبَادِ عَلَى اللَّهِ أَنْ لا(١٩٦) يُعَذِّبَهُمْ.

أخرج ابن أبي عاصم هذا الحديث عن شيخ البخاري ومسلم نفسه بهذا السند(١٩٧)، وابن أبي عاصم - كما ذكر ابن حجر - إمام ثقة حافظ مصنف لا يُجهل مثله(١٩٨)، ووجد الباحث بعض الاختلاف بين لفظ الحديث عنده ولفظ البخاري ومسلم، فوافق مسلماً في الفقرة الأولى، وزاد على لفظ مسلم في الفقرة الثانية بكلمة (تعالى) فوردت بـ (مَا حَقُّ اللَّهِ تعالى عَلَى الْعِبَادِ؟) ومثل ذلك في الفقرة الثالثة إذ وردت بـ (فَإِنَّ حَقَّ اللَّهِ تعالى عَلَى الْعِبَادِ)، واختلف مع البخاري ومسلم في الفقرة الرابعة بزيادة ونقصان، إذ وردت بـ (مَا حَقُّ الْعِبَادِ عَلَى اللَّهِ تعالى؟) ومثل ذلك في الفقرة الخامسة التي وردت بـ (فإن حق العباد على الله عز وجل إذا فعلوا ذلك أن لا يعذبهم).

وأخرج البخاري هذا الحديث برقم (٦٢٦٧) عن موسى بن إسماعيل عن همام بن يحيى بهذا السند، ووافق فيه ما ذُكِر عنده في الفقرة الأولى أعلاه، ووافق مسلماً في الفقرة الثانية، واختلف مع ما في الموضعين عنده أعلاه، ومع مسلم في الفقرة الثالثة إذ وردت بـ(حق الله على العباد)، ووافق مسلماً في الفقرتين الرابعة والخامسة.

وأخرج أحمد بن حنبل هذا الحديث صحيحاً[١٩٩] عن عفان بن مسلم الصفار الباهلي عن همام بن يحيى بهذا السند، وعفان بن مسلم - كما ذكر ابن حجر - من كبار الثقات الأثبات الذين أخذ البخاري عنهم[٢٠٠]، ووافق مسلماً في الفقرات الأربع الأول، واختلف مع البخاري ومسلم في الخامسة إذ وردت بـ (فإن حق العباد على الله أن لا يعذبهم).

وأخرج الطبراني هذا الحديث صحيحاً[٢٠١] عن أحمد بن عمرو القطراني، ووافق البخاري في الفقرة الأولى، ووافق مسلماً في الفقرتين الثانية والثالثة، واختلف معهما في الرابعة إذ وردت بـ (مَا حَقُّ الْعِبَادِ عَلَى اللَّهِ إِذَا هم فَعَلُوا ذَلِكَ؟)، ومثل ذلك في الخامسة إذ وردت بـ (فإن حق العباد على الله أن لا يعذبهم).

وأخرج ابن حبان هذا الحديث صحيحاً[٢٠٢] عن أبي يعلى الموصلي عن هدبة بن خالد بهذا السند، ووافق البخاري في الفقرة الأولى، ووافق مسلماً في الفقرتين الثانية والرابعة، أما الثالثة فاختلف فيها معهما إذ لم ترد عنده، واختلف معهما في الرابعة، إذ وردت بـ (فإن حق العباد على الله إذا فعلوا ذلك أن لا يعذبهم).

وأخرج أبو عوانة هذا الحديث صحيحاً[٢٠٣] عن يعقوب بن سفيان عن عمرو بن عاصم عن همام بن يحيى بهذا السند، ووافق البخاري في الفقرة الأولى، ووافق مسلماً في الفقرات الثانية والثالثة والرابعة، واختلف مع البخاري ومسلم في الخامسة إذ وردت بـ (فإن حق العباد على الله أن لا يعذبهم).

وأخرج النسائي هذا الحديث صحيحاً[٢٠٤] عن عمرو بن علي عن أبي داوود الطيالسي عن همام بن يحيى بهذا السند، ولم يتبين إن وافق مسلماً أو البخاري في الفقرة الأولى؛ لأنها لم تذكر إلا مرة واحدة عنده، ووافق مسلماً في الفقرتين الثانية والرابعة، واختلف مع البخاري ومسلم في الفقرة الثالثة إذ وردت بـ(حق الله على العباد)، واختلف مع البخاري ومسلم في الخامسة إذ وردت بـ (حقهم عليه أن لا يعذبهم).

ومن الفروق الدلالية للفقرة الأولى بين النصين نجد أن النداء باسم مفرد من غير ذكر اسم الأب يوحي بعدم وجود أكثر من شخص بهذا الاسم، فلا حاجة للتمييز بينهم، أما في حال وجود أكثر من شخص بهذا الاسم فيجب اقتران الكلام بقرينة تميز بينهم، ومنها ذكر اسم الأب.

ومن الفروق الدلالية للفقرة الثانية بين النصين نجد أن معنى كلمة (العباد) في قوله: (مَا حَقُّ اللَّهِ عَلَى الْعِبَادِ؟) تعني: عموم جنس المخلوقات، وكلمة (العباد) مستعملة في المسلمين من البشر وفي غيرهم، ومنه قوله تعالى في المكذبين بالرُّسل: (يَا حَسْرَةً عَلَى الْعِبَادِ مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ) يس/٣٠، ومن قوله تعالى في الأصنام: (إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ اللّهِ عِبَادٌ أَمْثَالُكُمْ) الأعراف/١٩٤، باعتبار كل ذلك من مخلوقاته وأنه -عز وجل- مالك كل شيء، وعليه، الألف واللام في (العباد) عمت جميع المخلوقات، وليست مخصوصة بالمسلمين فقط، بدليل قوله في الجواب (أن يعبدوه) أي يوحدوه؛ لأنه لو قصد بها المعنى اللغوي للعبادة لَمَا كان الجواب (أن يعبدوه ولا يشركوا به)؛ ولو قصد بها المسلمين فقط لاضطرب المعنى لأنهم يوحدوه سلفاً؛ ولأن التوحيد من أساسيات الإسلام، في حين أن الضمير في (عباده) عائد على مذكور سابق وهو الله تعالى، فنسبهم له سبحانه وتعالى فقط، فلا يشاركه فيهم أحد.

ومن الفروق الدلالية للفقرة الثالثة بين النصين نجد أن (فإن) - في رواية مسلم - أفادت التوكيد والترتيب لما بعدها، وهي وسيلة لتثبيت الخبر عند السامع[٢٠٥]، في حين هذا التوكيد غير موجود في رواية البخاري.

ومن الفروق الدلالية للفقرة الرابعة بين النصين نجد أنه ﷺ استعمال اسم الإشارة (ذلك)، واسم الإشارة هذا يستعمل لتحديد المشار إليه البعيد[٢٠٦] تحديداً ظاهراً يميزه عن غيره، وربما أراد ﷺ تجسيد (الفعل) الغائب وإحضاره في ذهن السامع بالإشارة إليه وكأنه ماثل أمامه، في حين أن الضمير في (فعلوه) عائد على الشيء المذكور سابقاً.

ومن الفروق الدلالية للفقرة الخامسة بين النصين نجد تكراراً لـجملة (حَقُّ الْعِبَادِ عَلَى اللَّهِ) عند البخاري في الجواب، والتكرار له فوائد، منها: التأكيد على أهمية المخبر به مما يقرر المعنى في ذهن المخاطب فيحرص عليه لأهميته، وهذا ظاهر في نص البخاري، بخلاف مسلم الذي أتى موجزاً مقتصراً فيه على المعلومة محل السؤال.

١٠- قال مسلم: (حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ بَرَّادٍ الْأَشْعَرِيُّ، وَأَبُو كُرَيْبٍ [مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلاءِ] وَاللَّفْظُ لِأَبِي كُرَيْبٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ [حماد بن أسامة]، عَنْ بُرَيْدٍ [بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بُرْدَةَ]، عَنْ أَبِي بُرْدَةَ، عَنْ أَبِي مُوسَى [الأشعري]، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ مَثَلِي وَمَثَلَ مَا بَعَثَنِيَ اللَّهُ بِهِ، كَمَثَلِ رَجُلٍ أَتَى قَوْمَهُ، فَقَالَ: يَا قَوْمِ، إِنِّي رَأَيْتُ الْجَيْشَ بِعَيْنَيَّ، وَإِنِّي أَنَا النَّذِيرُ الْعُرْيَانُ فَالنَّجَاءَ، فَأَطَاعَهُ طَائِفَةٌ مِنْ قَوْمِهِ، فَأَدْلَجُوا فَانْطَلَقُوا عَلَى مُهْلَتِهِمْ، وَكَذَّبَتْ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ، فَأَصْبَحُوا مَكَانَهُمْ فَصَبَّحَهُمُ الْجَيْشُ، فَأَهْلَكَهُمْ وَاجْتَاحَهُمْ، فَذَلِكَ مَثَلُ مَنْ أَطَاعَنِي وَاتَّبَعَ مَا جِئْتُ بِهِ، وَمَثَلُ مَنْ عَصَانِي وَكَذَّبَ مَا جِئْتُ بِهِ مِنَ الْحَقِّ») (ج٧، ص٦٣)، وورد عند البخاري مرتين عن أبي كُرَيْب مُحَمَّد بْنُ الْعَلاءِ برقم (٦٤٨٢) و(٧٢٨٣)، والجدول الآتي يبين الاختلاف بينهما:

م	مسلم ج٧، ص٦٣	البخاري رقم/٦٤٨٢	البخاري رقم/٧٢٨٣
١	إِنَّ مَثَلِي وَمَثَلُ	مَثَلِي وَمَثَلُ	إِنَّمَا مَثَلِي وَمَثَلُ
٢	فَأَدْلَجُوا فَانْطَلَقُوا عَلَى مُهْلَتِهِمْ	فَأَدْلَجُوا(٢٠٧) عَلَى مَهْلِهِمْ(٢٠٨) [وفي الحاشية ورد في إحدى النسخ: مَهَلِهِم]	فَأَدْلَجُوا، فَانْطَلَقُوا(٢٠٩) عَلَى مَهَلِهِمْ
٣	فَصَبَّحَهُمُ الْجَيْشُ، فَأَهْلَكَهُمْ وَاجْتَاحَهُمْ، فَذَلِكَ مَثَلُ مَنْ أَطَاعَنِي وَاتَّبَعَ مَا جِئْتُ بِهِ، وَمَثَلُ مَنْ عَصَانِي وَكَذَّبَ مَا جِئْتُ بِهِ مِنَ الْحَقِّ.	فَصَبَّحَهُمُ الْجَيْشُ فَاجْتَاحَهُمْ.	فَصَبَّحَهُمُ الْجَيْشُ، فَأَهْلَكَهُمْ وَاجْتَاحَهُمْ، فَذَلِكَ(٢١٠) مَثَلُ مَنْ أَطَاعَنِي فَاتَّبَعَ(٢١١) مَا جِئْتُ بِهِ، وَمَثَلُ مَنْ عَصَانِي وَكَذَّبَ بِمَا جِئْتُ بِهِ مِنَ الْحَقِّ.

أخرج أبو يعلى هذا الحديث صحيحاً[٢١٢] عن شيخ البخاري ومسلم بهذا السند، واتفق مع مسلم في (إن مثلي ومثل) في الفقرة الأولى، أما الفقرة الثانية فاختلف فيها مع البخاري ومسلم، إذ وردت بـ (فَأَدْلَجُوا، فَانْطَلَقُوا عَلَى مَهْلِهِمْ)، وكذلك في الفقرة الثالثة، إذ وردت بـ (فَصَبَّحَهُمُ الْجَيْشُ، فَاجْتَاحَهُمْ، فَذَلِكَ مَثَلُ مَنْ أَطَاعَنِي فَاتَّبَعَ مَا جِئْتُ بِهِ، وَمَثَلُ مَنْ عَصَانِي وَكَذَّبَ مَا جِئْتُ بِهِ مِنَ الْحَقِّ).

وأخرج ابن حبان هذا الحديث صحيحاً[٢١٣]، عن أبي يعلي عن أبي كريب بهذا السند، واتفق مع مسلم في الفقرة الأولى، واختلف معهما في الثانية إذ وردت بـ(فَانْطَلَقُوا عَلَى مَهْلِهِم)، وكذلك في الثالثة إذ وردت بـ (فَصَبَّحَهُمُ الْجَيْشُ، وَأَهْلَكَهُمْ وَاجْتَاحَهُمْ، فَذَلِكَ مَثَلُ مَنْ أَطَاعَنِي، وَاتَّبَعَ مَا جِئْتُ بِهِ، وَمَثَلُ مَنْ عَصَانِي وَكَذَّبَ مَا جِئْتُ بِهِ مِنَ الْحَقِّ).

وأخرج البيهقي هذا الحديث صحيحاً[٢١٤]، عن الحاكم النيسابوري عن محمد بن يعقوب بن يوسف عن أبيه عن أبي كريب بهذا الإسناد، واتفق مع مسلم في الفقرة الأولى، وكذلك في الثانية إذ وردت في المتن (فَأَدْلَجُوا فَانْطَلَقُوا عَلَى مَهْلهم) واتفق مع مسلم في الحاشية إذ وردت (مهلتهم)، واختلف معهما في الثالثة إذ وردت بـ (فَصَبَّحَهُمُ الْجَيْشُ، فَأَهْلَكَهُمْ وَاجْتَاحَهُمْ، فَذَلِكَ مَثَلُ مَنْ أَطَاعَنِي، وَاتَّبَعَ مَا جِئْتُ بِهِ من الحق، وَمَثَلُ مَنْ عَصَانِي وَكَذَّبَ مَا جِئْتُ بِهِ مِنَ الْحَقِّ).

وأخرج البغوي هذا الحديث صحيحاً[٢١٥]، عن عبدالواحد المليحي عن أحمد النعيمي عن محمد بن يوسف عن الإمام البخاري بهذا السند، واتفق مع البخاري في النص الثاني في الفقرتين الأولى والثانية، واختلف معهما قليلاً في الفقرة الثالثة إذ وردت بـ (فَصَبَّحَهُمُ الْجَيْشُ، فَأَهْلَكَهُمْ وَاجْتَاحَهُمْ، فَذَلِكَ مَثَلُ مَنْ أَطَاعَنِي، فَاتَّبَعَ مَا جِئْتُ بِهِ، وَمَثَلُ مَنْ عَصَانِي فَكَذَّبَ مَا جِئْتُ بِهِ مِنَ الْحَقِّ).

ومن الفروق الدلالية للفقرة الأولى بين النصين نجد أن (إن) - في رواية مسلم والنص الثاني عند البخاري - أفادت التوكيد لما بعدها، وهي وسيلة لتثبيت الخبر عند السامع، في حين هذا التوكيد غير موجود في النص الأول عند البخاري، أما النص الثاني فوردت بصيغة (إنما). ولعل طريقة تأدية الراوي للحديث كان سبباً في إيهام السامع بأن (إنَّ) هي (إنما)؛ لابتداء كلمة (مَثلي) بحرف الميم المفتوحة بعدها، ولعل الراوي أداها صحيحاً وتوهم السامع غير ذلك، ويدعمه أن أبا يعلى والبيهقي أخذا الحديث من أبي كريب واتفقا مع مسلم فيها، في حين لم يوافق البخاري إلا الإمام البغوي الذي أخذ الحديث من طريق البخاري نفسه.

ومن الفروق الدلالية للفقرة الثانية بين النصين نجد نقصاً لـ (فانطلقوا) في النص الأول عند البخاري، والانطلاق يفيد بداية التحرك مع نشاط، فيكون المعنى في النص الأول عند البخاري أنهم ساروا ليلاً على مهل، والمعنى عند مسلم وعند البخاري في النص الثاني أنهم ساروا ليلاً وكانت بداية تحركهم على مهل، وجاءت (المهل) في نصوص الحديث بثلاث صيغ هي: (مُهْلَتِهِمْ، مَهْلِهِمْ، مَهَلِهِمْ)، وكلها بمعنى التأني والرفق والتودد[٢١٦]، فهي لغات بمعنى واحد.

ومن الفروق الدلالية للفقرة الثالثة بين النصين نجد النص عند مسلم يجمع بين الطاعة والاتباع بواو العطف (أَطَاعَنِي وَاتَّبَعَ)، والواو تفيد الجمع من غير ترتيب، في حين هي بالفاء عند البخاري التي تفيد الترتيب والتعقيب[٢١٧]، والاتباع لا يكون إلا بعد طاعة، وهذا هو التسلسل الطبيعي للأحداث، كما نجد أن الباء في (بما جئت) أفادت السببية[٢١٨]، وهي غير مذكورة في نص مسلم.

١١- قال مسلم: (حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ يَعْنِي ابْنَ حَازِمٍ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ سَهْلٍ. ح وحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، وَاللَّفْظُ هَذَا، حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ يَعْنِي ابْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ [سلمة بن دينار]، أَخْبَرَنِي سَهْلُ بْنُ سَعْدٍ، أَنّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ يَوْمَ خَيْبَرَ: «لَأُعْطِيَنَّ هَذِهِ الرَّايَةَ رَجُلاً يَفْتَحُ اللَّهُ عَلَى يَدَيْهِ يُحِبُّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ، وَيُحِبُّهُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ»، قَالَ: فَبَاتَ النَّاسُ يَدُوكُونَ لَيْلَتَهُمْ أَيُّهُمْ يُعْطَاهَا، قَالَ: فَلَمَّا أَصْبَحَ النَّاسُ غَدَوْا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ كُلُّهُمْ يَرْجُونَ أَنْ يُعْطَاهَا، فَقَالَ: «أَيْنَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ؟» فَقَالُوا: هُوَ يَا رَسُولَ اللَّهِ يَشْتَكِي عَيْنَيْهِ، قَالَ: «فَأَرْسَلُوا إِلَيْهِ»، فَأُتِيَ بِهِ فَبَصَقَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي عَيْنَيْهِ، وَدَعَا لَهُ، فَبَرَأَ حَتَّى كَأَنْ لَمْ يَكُنْ بِهِ وَجَعٌ، فَأَعْطَاهُ الرَّايَةَ، فَقَالَ عَلِيٌّ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أُقَاتِلُهُمْ حَتَّى يَكُونُوا مِثْلَنَا، فَقَالَ: «انْفُذْ عَلَى رِسْلِكَ حَتَّى تَنْزِلَ بِسَاحَتِهِمْ، ثُمَّ ادْعُهُمْ إِلَى الْإِسْلَامِ، وَأَخْبِرْهُمْ بِمَا يَجِبُ عَلَيْهِمْ مِنْ حَقِّ اللَّهِ فِيهِ، فَوَاللَّهِ لَأَنْ يَهْدِيَ اللَّهُ بِكَ رَجُلاً وَاحِداً خَيْرٌ لَكَ مِنْ أَنْ يَكُونَ لَكَ حُمْرُ النَّعَمِ») (ج٧، ص١٢١)، وورد عند البخاري مرتين من طريق يعقوب، برقم (٣٠٠٩) و(٤٢١٠)، والجدول الآتي يبين الاختلاف بينهما مع أن الحديث قيل في مناسبة واحدة:

م	مسلم ج٧، ص١٢١	البخاري رقم/٣٠٠٩	البخاري رقم/٤٢١٠
١	لَأُعْطِيَنَّ هَذِهِ الرَّايَةَ رَجُلاً	لَأُعْطِيَنَّ الرَّايَةَ غَداً رَجُلاً	لَأُعْطِيَنَّ هَذِهِ الرَّايَةَ غَداً رَجُلاً

أخرج أحمد بن حنبل هذا الحديث عن شيخ البخاري ومسلم نفسه بهذا السند[٢١٩]، واتفق النص عنده مع النص الثاني للبخاري.

وأخرج النسائي هذا الحديث في ثلاثة مواضع عن شيخ البخاري ومسلم نفسه بهذا السند[٢٢٠]، واتفقت النصوص عنده مع النص الثاني للبخاري.

وأخرج ابن أبي شيبة هذا الحديث عن شيخ البخاري ومسلم نفسه بهذا السند[٢٢١]، واتفق النص فيه مع نص مسلم في الجدول أعلاه.

وأخرج البغوي هذا الحديث صحيحاً في موضعين[٢٢٢]، عن عبدالواحد المليحي عن أحمد النعيمي عن محمد بن يوسف عن الإمام البخاري بهذا السند، واتفق النص عنده مع النص الثاني للبخاري.

سبقت الإشارة إلى الفروق الدلالية بين نصي البخاري في الفقرة الأولى من الحديث الثالث في المجموعة الأولى. والفرق بين نص مسلم في الجدول السابق ونصي البخاري، أن زمن إعطاء الراية قد تحدد في نص البخاري، وهو في اليوم التالي لهذا الحديث، بخلاف نص مسلم الذي لم يدل على ذلك.

١٢- قال مسلم: (حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا حَاتِمٌ يَعْنِي ابْنَ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي عُبَيْدٍ، عَنْ سَلَمَةَ ابْنِ الْأَكْوَعِ، قَالَ: كَانَ عَلِيٌّ قَدْ تَخَلَّفَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي خَيْبَرَ، وَكَانَ رَمِداً، فَقَالَ: «أَنَا أَتَخَلَّفُ عَنِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَخَرَجَ عَلِيٌّ، فَلَحِقَ بِالنَّبِيِّ ﷺ، فَلَمَّا كَانَ مَسَاءُ اللَّيْلَةِ الَّتِي فَتَحَهَا اللَّهُ فِي صَبَاحِهَا، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَأُعْطِيَنَّ الرَّايَةَ أَوْ لَيَأْخُذَنَّ بِالرَّايَةِ غَداً رَجُلٌ يُحِبُّهُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ، أَوَ قَالَ يُحِبُّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ يَفْتَحُ اللَّهُ عَلَيْهِ»، فَإِذَا نَحْنُ بِعَلِيٍّ وَمَا نَرْجُوهُ، فَقَالُوا: هَذَا عَلِيٌّ فَأَعْطَاهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الرَّايَةَ، فَفَتَحَ اللَّهُ عَلَيْهِ») (ج٧، ص١٢٢)، وورد عند البخاري مرتين، برقم (٢٩٧٥) و(٣٧٠٢)، والجدول الآتي يبين الاختلاف بينهما مع أن الحديث قيل في مناسبة واحدة:

م	مسلم ج٧ ص١٢٢	البخاري رقم/٢٩٧٥	البخاري رقم/٣٧٠٢
١	لَيَأْخُذَنَّ بِالرَّايَةِ غَداً رَجُلٌ	لَيَأْخُذَنَّ غَداً رَجُلٌ[٢٢٣]	لَيَأْخُذَنَّ الرَّايَةَ غَداً رَجُلٌ[٢٢٤]

وأخرج هذا الحديث صحيحاً كل من ابن حبان[٢٢٥] عن مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ الثَّقَفِيِّ، والبيهقي[٢٢٦] عن محمد بن عبدالله الحافظ عن أبو عبدالله محمد بن يعقوب عن أحمد بن سلمة، كلاهما عن عن قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ بهذا السند، وبلفظ قريب من لفظ مسلم المذكور في الجدول إلا أنه بحذف الباء في (الراية) إذ ورد بـ(لَيَأْخُذَنَّ الرَّايَةَ غَداً رَجُلٌ).

سبقت الإشارة إلى الفروق بين نصي البخاري في الفقرة الأولى من الحديث الثالث في المجموعة الأولى سابقاً. والفرق بين نص مسلم في الجدول أعلاه ونصي البخاري، أن زمن إعطاء الراية قد تحدد في نص البخاري، وهو في اليوم التالي، بخلاف النص عند مسلم الذي لم يدل على ذلك. كما أن الباء في (بالراية) في لفظ مسلم تفيد الملاصقة[٢٢٧]، وكأن من سيأخذ الراية سيلتحم بها ولن يفرط فيها، ودلالة الملاصقة هذه غير موجود في نصي البخاري.

المبحث الرابع
أسباب الاختلاف في لفظ الحديث

بعد الدراسة وتتبع الأحاديث التي رواها البخاري ومسلم عن شيخ واحد بالسند نفسه وصولاً إلى النبي محمد ﷺ رصد البحث اختلافاً في لفظ بعض الأحاديث فيهما، بما في ذلك الأحاديث التي اتحد المقام الذي قيلت فيه، ووجود نقص في نص أحدهما، مقارنة بالآخر؛ الأمر الذي ألقى بظلاله على دقة النص في كلا الموضعين عندهما من حيث الزيادة والنقصان، كما هو الحال في الحديث التاسع من المجموعة الثالثة، وكذلك الاختلاف في لفظ حديث لم يورده البخاري إلا مرة واحدة في صحيحه (برقم/٢٥٥٢، وهو الحديث الثاني في المجموعة الثالثة) مما يُبعد القول بتقطيعه له، فضلاً عن ورود الحديث الواحد أكثر من مرة عند البخاري وبسند واحد ويختلف اللفظ فيها على خلاف منهجه في تقطيع الحديث[٢٢٨]، كما في الحديث الخامس من المجموعة الأولى.

كل ما سبق موجود في أحاديث لم يصرح فيها البخاري أنه رواها بالمعنى؛ لأنه من المجوزين للرواية بالمعنى[٢٢٩]، وهذا الأمر يَصْعُب الجمع بينه وبين وَصف علماء الحديث للبخاري بقوة الحفظ وقوة ذاكرته، بل بلغ الأمر إلى أن وُصف بأنه «جبل الحفظ»[٢٣٠]، وهذا يطرح تساؤلاً: كيف لمن له هذه القدرة على الحفظ أن يروي الحديث بالمعنى؟ بل أن يكثر منه، والرواية بالمعنى لم يُلجأ إليها إلا بسبب النسيان وضعف ملكة الحفظ!

ولم يقتصر الاختصار والتقطيع على البخاري فحسب بل مثَّل الباحث لبعض من عاداته من صحيح مسلم الذي ذكر صاحبه في مقدمته أنه لا يلجأ إلى اختصار الحديث إلا إذا تكرر وبشرط عدم إخلاله بالمعنى[٢٣١]، وهذا محال لأن الدلالة بين النصوص تتفاوت لاختلاف حرف فيها، فضلاً عن أن مسألة فهم المعنى متفاوتة بين البشر للنص الواحد، وفي حال اختلف النصان سيكون التفاوت بدهياً أكثر،

ولعل المقصود (من غير إخلال بالمعنى) عدم خروجه عن المعنى العام له، أو بتحريم حلال أو تحليل حرام، وهذا كله لم يقف عليه الباحث في عينة الدراسة، إلا أن الاختلاف موجود عند الاستدلال من بعضها كما في حديث الولاية لقريش (الحديث الرابع من المجموعة الثالثة)، وحديث إنظار المعسر (الحديث الأول من المجموعة الثالثة).

وفي هذا السياق ربما يتبادر إلى الذهن سؤال عن جدوى المجموعتين الأولى والثانية من عينة الدراسة والنتيجة معلومة سلفاً، وهي ورود اختلاف بين النصين في الكتاب الواحد عند تكراره، إلا أن الباحث أراد رصد مظهر أو أكثر من مظاهر هذا الاختلاف، فرصد: أحاديث مختصرة قبل التامة في الكتاب الواحد، كما في معظم أمثلة المجموعة الأولى (عينة البخاري)، وفي الحديث الخامس من المجموعة الثانية (عينة مسلم) ــ وسيأتي بيان سبب هذا فيما بعد ــ، كما رصد اختلافاً لأحاديث أخرجها غير البخاري ومسلم عن الشيخ نفسه الذي أخذا عنه بالسند نفسه، كما في الحديث رقم/٥ من المجموعة الأولى، ورقم/١،٦،٩،١٠،١١ من المجموعة الثالثة.

ويمكن جمع ما تفرق من مظاهر الاختلافات في الجدول الآتي:

م	مظهر الاختلاف	دليل موضعه في البحث: رقم المبحث/رقم الحديث/رقم الفقرة/مخرج الحديث (ب‌البخاري، م مسلم)/رقم الحديث إن كان للبخاري أو الجزء والصفحة إن كان لمسلم.
١	التقديم والتأخير	٢/٣/٢/م/ج٢ ص٦٨، ٢/٣/٢/م/ج٨ ص٢٢١، ٣/٢/١/ب/٢٥٥٢.
٢	الزيادة	١/٣/٥/ب/٤٢١٠، ١/٤/١/ب/١٤٢٥، ١/٥/١/ب/٧٢٨٣، ١/٥/٦/ب/٧٢٨٣، ١/٥/٧/ب/٧٢٨٣، ٢/١/١/م/ج٧ ص١٥٠.

٣	الحذف	١/١/١/ب/٦٥٠٠، ١/٣/١/ب/٣٠٠٩، ١/٣/٢/ب/٣٠٠٩، ١/٣/٣/ب/٣٠٠٩، ١/٣/٤/ب/٣٠٠٩، ١/٣/٥/ب/٣٠٠٩، ١/٤/ب/٢٠٦٥، ١/٥/١/ب/٦٤٨٢، ١/٥/٢/ب/٦٤٨٢، ١/٥/٣/ب/٦٤٨٢، ١/٥/٤/ب/٦٤٨٢، ١/٥/٥/ب/٦٤٨٢، ١/٥/٦/ب/٦٤٨٢، ١/٥/٧/ب/٦٤٨٢، ٢/١/٢/م/ج١ ص١٦٤، ٢/١/٣/م/ج٨ ص٢٢١، ٢/٢/٤/م/ج١ ص١٨٣، ٢/٣/٤/م/ج١ ص١٨٣، ٢/١/٦/م/ج٧ ص٩٧، ٣/١/١/ب/٢٠٧٧، ٣/١/٢/ب/٢٠٧٧، ٣/١/٣/ب/٢٠٧٧، ٣/١/٤/ب/٢٠٧٧، ٣/٢/٢/ب/٢٥٥٢، ٣/٢/٣/م/ج٧ ص٤٧، ٣/٣/١/م/ج٧ ص٣٤، ٣/٣/١/ب/٢٨٥٩، ٣/٥/٢/ب/٢٣١٨، ٣/٦/١/ب/٦٣٠٩، ٣/٦/٣/م/ج٨ ص٩٣، ٣/٧/١/ب/٤٥، ٣/٨/١/ب/٧٠٨٤، ٣/٩/١/ب/٥٩٦٧ و٦٥٠٠، ٣/٩/٤/ب/٥٩٦٧ و٦٥٠٠، ٣/٩/٥/م/ج١ ص٤٣، ٣/١٠/١/ب/٦٤٨٢، ٣/١٠/٢/ب/٦٤٨٢، ٣/١١/١/ب/٣٠٠٩، ٣/١٢/١/ب/٢٩٧٥، ٣/١٢/١/ب/٣٧٠٢.
٤	إبدال كلمة أو أكثر	٢/٣/٢/م/ج٢ ص٦٨، ٢/٣/٢/م/ج٨ ص٢٢١، ٣/٤/١/ب/٧١٤٠، ٣/٦/٢/م/ج٨ ص٩٣، ٣/٦/٢/ب/٦٣٠٩، ٣/٧/٢/ب/٤٥، ٣/٨/٢/م/ج٦ ص٢٠، ٣/٨/٣/ب/٧٠٨٤، ٣/٨/٣/م/ج٦ ص٢٠، ٣/٨/٣/ب/٧٠٨٤.
٥	تشكك الراوي بين روايتين	١/٢/١/ب/٣٧٠٢ و ٢٩٧٥.
٦	اختلاف ضبط كلمة	١/٣/٣/ب/٤٢١٠، ١/٥/٣/ب/٧٢٨٣، ٢/٤/١/م/ج١ ص١٨٣ وج٧ ص٩٩.
٧	تحريف	٢/٢/١/م/ج٧ ص٢٥، ٣/٥/١/ب/٢٣١٨، ٣/٩/٢/ب/٥٩٦٧ و٦٥٠٠، ٣/٩/٣/ب/٥٩٦٧ و٦٥٠٠، ٣/٩/٤/ب/٥٩٦٧ و٦٥٠٠ .
٨	تصحيف	٣/١٢/١/ب/٣٧٠٢ .

إن كل هذه الاختلافات بين البخاري ومسلم في الحديث الواحد لم توجد إلا بأسباب، فحاول ابن حجر تفسيرها؛ فرأى أن سبب ذلك ربما يعود إلى أن شيخ البخاري ومسلم حَدَّث كل واحد منهما بلفظ غير لفظ الآخر، أو لأن البخاري كتبه من حفظه ولم يراعِ اللفظ؛ لأنه من المجوزين للرواية بالمعنى بخلاف الإمام مسلم الذي كان يحافظ كثيراً على اللفظ[٢٣٢]، والتفسير الأول الذي قاله ابن حجر محتمل الوقوع، أما التفسير الثاني فمشكل، فكما سبق أن ذكرنا أنه يصعب التوفيق بين وصف العلماء بأنه جبل الحفظ وبين روايته بالمعنى! ويرى الباحث أن الاختلافات بين النصوص في صحيح البخاري ومسلم كانت نتيجة:

١- سهو بعض الرواة أو النُسَّاخ عن تأدية الحديث بلفظه[٢٣٣]، وَوَهَمُ الرواة أمر واقع تنبه إليه كبار علماء الحديث، فنجد الإمام الحافظ ابن رجب الحنبلي ينقل لنا تعجب الإمام عبدالله بن المبارك التميمي، قال: «ومَن يسلم من الوهم؟ وقد وهَّمت عائشة جماعة من الصحابة في روايتهم للحديث»[٢٣٤]، وألَّف الإمام الزركشي كتاباً عن هذه المسألة[٢٣٥]، وقال الإمام مسلم بن الحجاج: «فليس من ناقل خبر وحامل أثر من السلف الماضين إلى زماننا - وإن كَانَ من أحفظ الناس وأشدهم توقياً وإتقاناً لما يحفظ وينقل - إلا الغلط والسهو ممكن في حفظه ونقله»[٢٣٦]، وقال الإمام الترمذي: «لَم يَسْلَم مِن الخطأ والغلط كبير أحد من الأئمة مع حفظهم»[٢٣٧].

وإذا نظرنا إلى حواشي صحيحي البخاري ومسلم نجد أنه لا تكاد تخلو صفحة فيها من إشارة إلى اختلاف بتصحيف، أو تحريف، أو نقص، أو زيادة بين نُسَخِه، وقد نبه ابن حجر في مواضع كثيرة على تصرف النساخ بنقل الحديث عن بابه[٢٣٨]، ولعل هذا هو سبب ورود الحديث التام بعد الناقص، كما نبه ابن حجر على تصرف النساخ في تغيير ترتيب أبواب صحيح البخاري[٢٣٩]، ومثَّل على القلب في متن حديث السبعة الذين يظلهم الله في ظله يوم القيامة[٢٤٠]، الذي رواه أبو هريرة،

فورد مرة بـ« ...حتى لا تعلم شماله ما تنفق يمينه...» (البخاري/٦٦٠)، ومرة بـ« ...حتى لا تعلم يمينه ما تنفق شماله...» (مسلم/ ج٣، ص٩٣)، كما مثَّل الإدلبي بنماذج على وهم الرواة، منها[٢٤١]: ما رواه الإمام مسلم عن رافع بن خديج، قال: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «شَرُّ الْكَسْبِ: مَهْرُ الْبَغِيِّ، وَثَمَنُ الْكَلْبِ، وَكَسْبُ الْحَجَّامِ» (صحيح مسلم/ج٥، ص٣٥)، وفي الحديث الذي يليه روى أيضاً له عن الرسول ﷺ أنه قال: «ثَمَنُ الْكَلْبِ خَبِيثٌ، وَمَهْرُ الْبَغِيِّ خَبِيثٌ، وَكَسْبُ الْحَجَّامِ خَبِيثٌ» (صحيح مسلم/ج٥، ص٣٥)، ونبه الإدلبي على أن هاتين الروايتين بالتأكيد تحطان من شأن الحجامة والاكتساب منها، وهي حِرفة، بل نوع من الطب، وديننا يحث على العمل، فكيف يكون ذلك؟ وهنا يبرز دور علماء الحديث في نقد المتون، فأظهر أن هذا من وهم الراوي، واستشهد على ذلك بأمور، منها: أن أنس - رضي الله عنه - سُئل عن أجر الحجام فقال: «احْتَجَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، حَجَمَهُ أَبُو طَيْبَةَ، وَأَعْطَاهُ صَاعَيْنِ مِنْ طَعَامٍ وَكَلَّمَ مَوَالِيَهُ، فَخَفَّفُوا عَنْهُ، وَقَالَ: إِنَّ أَمْثَلَ مَا تَدَاوَيْتُمْ بِهِ الْحِجَامَةُ وَالْقُسْطُ الْبَحْرِيُّ، وَقَالَ: لَا تُعَذِّبُوا صِبْيَانَكُمْ بِالْغَمْزِ مِنَ الْعُذْرَةِ وَعَلَيْكُمْ بِالْقُسْطِ» (البخاري/ ٥٦٩٦) وعن ابن عباس أنه قال: «حَجَمَ النَّبِيَّ ﷺ عَبْدٌ لِبَنِي بَيَاضَةَ، فَأَعْطَاهُ النَّبِيُّ ﷺ أَجْرَهُ، وَكَلَّمَ سَيِّدَهُ، فَخَفَّفَ عَنْهُ مِنْ ضَرِيبَتِهِ وَلَوْ كَانَ سُحْتاً، لَمْ يُعْطِهِ النَّبِيُّ ﷺ» (مسلم/ ج٥، ص٣٩)، وفي رواية أخرى لابن عباس: «احْتَجَمَ النَّبِيُّ ﷺ وَأَعْطَى الْحَجَّامَ أَجْرَهُ، وَلَوْ عَلِمَ كَرَاهِيَةً لَمْ يُعْطِهِ» (البخاري/٢٢٧٩)، كما أن رواية مهر البغي وثمن الكلب وكسب الحجّام قد رُويت بوجه آخر، وذلك بإبدال عبارة (كسب الحجام) بـ(حلوان الكاهن) في حديث أبي مسعود الأنصاري، قال: «نَهَى عَنْ ثَمَنِ الْكَلْبِ، وَمَهْرِ الْبَغِيِّ، وَحُلْوَانِ الْكَاهِنِ» (البخاري/ ٢٢٣٧، وورد في: ٢٢٨٢، ٥٣٤٦، ٥٧٦١، وانظر أيضاً: مسلم/ ج٥ص٣٥)، وقال أبو هريرة: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَحِلُّ ثَمَنُ الْكَلْبِ، وَلَا حُلْوَانُ الْكَاهِنِ، وَلَا مَهْرُ الْبَغِيِّ» (أبو داوود[٢٤٢]، والنسائي[٢٤٣]، وخرَج الإدلبي بنتيجة مؤداها: وَهَمُ رافع بن خديج في روايته التي ذكر فيها كسب الحجام؛

لأنها تخالف الثابت من فعل النبي ﷺ وقوله، ولأن احتمال وقوع التوهم أقوى عند نقل القول منه عند نقل الفعل[٢٤٤].

٢- دلالة ظاهر الحديث أنه بتمامه من قول النبي ﷺ، في حين أن بعض كلام الراوي مُدْرَجٌ فيه، ولم أقف على مثال له على الشرط المذكور في اختيار عينة البحث، إلا أن لهذا السبب شواهد من الصحيحين، منها الحديث المذكور في صحيح البخاري عن أبي هريرة الذي نقل عن رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قوله: «لِلْعَبْدِ الْمَمْلُوكِ الصَّالِحِ أَجْرَانِ، وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَوْلَا الْجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالْحَجُّ وَبِرُّ أُمِّي، لَأَحْبَبْتُ أَنْ أَمُوتَ وَأَنَا مَمْلُوكٌ» (البخاري/٢٥٤٨)، في حين نجد هذا الحديث في صحيح مسلم عن أبي هريرة أيضاً، ومُيِّزَ قوله فيه عن قول النبي ﷺ، ونصه: («لِلْعَبْدِ الْمَمْلُوكِ الْمُصْلِحِ أَجْرَانِ»، وَالَّذِي نَفْسُ أَبِي هُرَيْرَةَ بِيَدِهِ لَوْلَا الْجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالْحَجُّ وَبِرُّ أُمِّي، لَأَحْبَبْتُ أَنْ أَمُوتَ وَأَنَا مَمْلُوكٌ. قَالَ [الزهري]: وَبَلَغَنَا أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ لَمْ يَكُنْ يَحُجُّ حَتَّى مَاتَتْ أُمُّهُ لِصُحْبَتِهَا) (مسلم/ج٥، ص٩٤)، يلاحظ الفرق بين النصين، وكيف تميز لفظ الراوي عند مسلم عما هو عند البخاري.

٣- تَدَخُّل القائمين على رواية الحديث في نصه بالتقطيع والرواية بالمعنى، ومنهم الإمامان البخاري ومسلم، علماً بأنه لم يأت في صحيح البخاري نص يصرح فيه بأنه يروي الحديث بالمعنى، إلا أن ابن حجر - الذي أمضى نحواً من ربع قرن في دراسته وشرحه[٢٤٥] - وكذلك بعض شيوخه توصلوا إلى ذلك[٢٤٦]، إذ وجدوا أن مذهبه جواز رواية الحديث بالمعنى، ومن صور ذلك أنه عندما يتكرر الحديث فإنه يختصره بالتصرف في متنه أو يقطعه[٢٤٧]، بشرط ألا يكون ما يفصله منه متعلق بما قبله أو بما بعده لكي لا يؤدي هذا التقطيع إلى اختلال المعنى[٢٤٨]، ولم يسلم صنيعه من ذلك، فقد أشار ابن حجر إلى أن هذا الصنيع سبب اضطراباً في فهم الحديث وأوهم من لا يحفظه أن كل جزء منه مختلف عن الآخر[٢٤٩]. أما الإمام مسلم فقد سار على نهج أستاذه وصرح بذلك في مقدمة صحيحه[٢٥٠].

إن الأمثلة جلية في صحيح البخاري ومسلم بما لا يحتاج إلى زيادة تأكيد، وهذا التقطيع والاختصار ربما يظن فاعله أنه لا يبتر الحديث عن السياق الذي قيل فيه فلا يؤثر في معناه، وهذا غير صحيح، فهذا أمر معلوم عند علماء العربية، ولهذا قال الخليل بن أحمد -رحمه الله-: «لا يحل اختصار الحديث؛ لأن النبي ﷺ قال: (رحم الله امرأ سمع مقالتي فأداها كما سمعها)، فمتى اختصر لم يفهم المبلغ معنى الحديث»[٢٥١]، وذكر السيوطي أن الخليل بن أحمد استدل أيضاً على عدم جواز الرواية بالمعنى بقوله ﷺ: «(رب مبلّغ أوعى من سامع)، فإذا رواه بالمعنى فقد أزال عن موضعه معرفة ما فيه»[٢٥٢]، ويعضده ما ذكرناه من أن ابن حجر تنبه إلى هذا الأمر أيضاً وأن اختصار البخاري للحديث سبب اضطراباً في فهم معناه[٢٥٣]، وكذلك كان موقف أبي العباس ثعلب، إذ كان من المحدثين[٢٥٤] الذين لا يجيزون الرواية بالمعنى[٢٥٥]، فضلاً عما ذكرناه سابقاً في مقدمة البحث عن مذهب المحدثَين اللغويَّين الشاطبي والسيوطي اللذين خصَّا جواز الاستشهاد بالمروي باللفظ فقط؛ لِعلمهما بالفروق اللغوية بين المروي باللفظ والمروي بالمعنى، وهذه نظرة ثاقبة من علماء اللغة العالِمِين بأنظمة العربية وخصائصها.

٤- تدخُّل القائمين على نسخ الكتاب - أو روايته - في ضبط ألفاظ الحديث، ومن ذلك ما وجده الحافظ القسطلاني على المجلد الأخير من النسخة اليونينية بخط ابن مالك النحوي الذي كان من العلماء الذين اجتمعوا لنسخ صحيح البخاري، ونصه: «فكلما مرَّ بهم لفظ ذو إشكال بيَّنتُ فيه الصواب، وَضُبِطَ على ما اقتضاه عِلْمي بالعربيَّة»[٢٥٦]، وابن مالك على قدره ومكانته العلمية الذي يشهد لها كبار العلماء ربما غير تركيباً أو ضبطه في حدود علمه على خلاف ما قاله النبي ﷺ الذي كان يكلم الأقوام بلغتهم، وقد نبه القاضي عياض إلى خطورة مسألة إصلاح الخطأ وتقويم اللحن هذه، وبين الطريقة الأسلم في التصحيح قائلاً: «وأحسن ما يُعتمد عليه في الإصلاح أن تَرِدَ تلك اللفظة المغيرة صواباً في أحاديث أخرى،

فإن ذكرها على الصواب في الحديث أمِنَ أن يقول عن النبي ﷺ ما لم يقُل، بخلاف إذا كان إنما أصلحها بحكم علمه ومقتضى كلام العرب، وقد نبه [المحدث اللغوي] أبو سليمان الخطابي على ألفاظ من هذا في جزء أيضاً، لكن أكثر ما ذكره مما أنكره على المحدثين له وجوه صحيحة في العربية وعلى لغات منقولة، واستمرت الرواية به، وليس الرأي في صدر واحد»[٢٥٧]، كما أن الإمام النسائي كان حذراً تجاه إصلاح اللحن، ويظهر ذلك في قوله: «إن كان شيئاً تقوله العرب - وإن كان في غير لغة قريش - فلا يُغيَّر؛ لأن النبي ﷺ كان يكلم الناس بلسانهم، وإن كان ما لا يوجد في كلام العرب فرسول الله ﷺ لا يلحن»[٢٥٨]. وكذلك ما وجده القسطلاني أيضاً بخط اليونيني نفسه في مسألة تصويب ابن مالك للألفاظ، ونصه: «فما اختاره ورجحه وأمر بإصلاحه أصلحته وصححت عليه، وما ذكر أنه يجوز فيه إعرابان أو ثلاثة [كتبتُ عليه معاً] فأعملت ذلك على ما أمرَ ورجَّحَ... فليعلم ذلك،... كتبه على بن محمد الهاشمي اليونيني عفا الله عنه»[٢٥٩]، مما سبق نرى نموذجاً ملموساً لتدخل القائمين على نسخ صحيح البخاري بالترجيح تجاه ما اعتقدوا أنه يحتاج إلى إصلاح، ويرى الباحث أنهم لو اتبعوا قول القاضي عياض والنسائي، لكان أسلم.

الخاتمة

مما سبق خرج الباحث بنتائج، أهمها:

١ - رصد البحث اختلافاً بين الأحاديث محل الدراسة.

٢- رصد تغيراً دلالياً بين بعض نصوص هذه الأحاديث.

٣- إن عموم الاختلاف كان اختلاف تغاير لا اختلاف تضاد كتحريم حلال أو تحليل حرام.

وعليه يتوقع الباحث أن نتائج الدراسات اللغوية في العصر الحديث التي قامت بدراسة لغة النبي ﷺ يشوبها الشك من حيث صحة نسبة أسلوب لغوي ما إلى النبي ﷺ، فمن خلال البحث اتضح حال الصحيحين اللذين اهتم بهما العلماء على مر القرون اهتماماً كبيراً، مقارنة بغيرها من كتب الحديث التي لم تنل هذا الاعتناء. عليه يوصي الباحث بالآتي:

١- تأجيل أخذ الشواهد اللغوية للغته ﷺ من عموم دواوين السنة حتى يتم تمحيص كل حديث بالتأكد من أنه حديث قولي مروي باللفظ والتأكد من سلامته من العلل كالنقص والإدراج والقلب، ونحو ذلك، وألا يُكتفى بوروده في الصحيحين أو كونه صحيحاً.

٢- تحقيق صحيحي البخاري ومسلم تحقيقاً علمياً من قبل جهة معتمدة علمياً، لها القدرة على جمع مخطوطاتهما من جميع أنحاء العالم، وتكوّن لجنة من ذوي الاختصاص تقوم على تحقيقه بتأن، ولجنة أخرى تميز المروي باللفظ من المروي بالمعنى قدر المستطاع.

٣- إنشاء معجم يعنى بسرد الأحاديث النبوية القولية المروية بلفظ النبي ﷺ، وهذا الأمر وإن كان عسيراً إلا أنه غير ممتنع، فقد خطا الباحث أول خطوة في هذا

المجال باتباع طريقة تستخرج الأحاديث القولية المروية باللفظ، وطبق هذه الطريقة واستخرج الأحاديث القولية المروية باللفظ عن الصحابي عبدالله بن عمر بن الخطاب، رضي الله عنه، وستخرج في بحث آخر قريباً إن شاء الله.

الهوامش

(١) انظر: مجلة مجمع فؤاد الأول للغة العربية، شعبان/١٣٥٦هـ، أكتوبر/١٩٣٧م، ج٤، ص٧.

(٢) ومن المحدثين الأعاجم في الصحيحين: أبو يعقوب يوسف بن عيسى المروزي، وعبدالله بن فيروز الداناج، ويوسف بن ماهاك الفارسي، وغيرهم كثير.

(٣) الفاسي، أبو عبدالله محمد بن الطيب، **فيض نشر الانشراح من طي روض الاقتراح**، تحقيق: د.محمود فجال، ط٢، دبي، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م، ج١، ص٤٦٠ وما بعدها.

(٤) النووي، يحيى بن شرف، **المنهاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج**، ط١، القاهرة، المطبعة المصرية بالأزهر، ١٣٤٧هـ/١٩٢٩م، ج١، ص١٤.

(٥) انظر شروط الصحيحين: خاطر، د.خليل إبراهيم، **مكانة الصحيحين**، ط١، القاهرة، المطبعة العربية الحديثة، ١٤٠٢هـ، ص٥٩-٧٤، و: المقدسي، أبو الفضل محمد بن طاهر، **شروط الأئمة الستة**، ط١، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤٠٥هـ/١٩٨٤م، ص١٥ وما بعدها.

(٦) الشاعر، حسن موسى، **النحاة والحديث الشريف**، ط١، عمّان، دار عمار، ١٤٣١هـ/٢٠١٠م، ص١٣٠.

(٧) الشرقاوي، السيد، **معجم غريب الحديث والأثر والاستشهاد بالحديث في اللغة والنحو**، ط١، القاهرة، مكتبة الخانجي، ١٤٢١هـ/٢٠٠١م، ص٢٨٣-٢٨٤.

(٨) قدَّم د.رمضان عبدالتواب بحثًا عن أسطورة الأبيات الخمسين غير المنسوبة في كتاب سيبويه، ووجد أنها أكثر من ذلك بكثير، واستطاع نسبة بعضها، في حين لم يستطع نسبة ٩٩ بيتاً لأصحابها، انظر: عبدالتواب، رمضان، **بحوث ومقالات في اللغة**، ط٣، القاهرة، مكتبة الخانجي، ١٤١٥هـ/١٩٩٥م، ص٨٩ وما بعدها، وللمزيد عن مثل هذه القضية انظر: فاخر، د.علي محمد، **تغيير النحويين للشواهد**، ط١، القاهرة، دار الطباعة المحمدية، ١٤١٦هـ/١٩٩٦م. و: البدري، د.نعيم سلمان، **صناعة الشاهد الشعري عند ابن مالك الأندلسي**، ط١، دمشق، دار الينابيع، ٢٠١٠م.

(٩) انظر: الشاطبي، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى، **المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية**، تحقيق: عبدالرحمن العثيمين وعياد الثبيتي وآخرين، ط١، مكة المكرمة، جامعة أم القرى، ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م، ج٣، ص٤٠٣.

(١٠) انظر: السيوطي، جلال الدين، **الاقتراح في أصول النحو**، تحقيق: حمدي عبدالفتاح، ط٣، القاهرة، مكتبة الآداب، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م، ص١٠٦.

(١١) الأنصاري، زين الدين أبو يحيى زكريا بن محمد، **فتح الباقي بشرح ألفية العراقي**، تحقيق: د. عبداللطيف الهميم وماهر ياسين فحل، ط١، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤٢٢هـ/٢٠٠٢م، ج١، ص٢٥١.

(١٢) انظر: ابن حنبل، **مسند أحمد بن حنبل**، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وعادل مرشد، ط١، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤١٧ه/١٩٩٧م، حديث رقم/٩٢٢٤، ج١٥، ص١٢٣.

(١٣) انظر: أبو عوانة، يعقوب بن إسحاق، **مسند أبي عوانة**، تحقيق: أيمن عارف الدمشقي، ط١، بيروت، دار المعرفة، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م، حديث رقم/٦٠٨٥ و ٦٠٨٦، ج٤، ص٧٦.

(١٤) انظر: البغدادي، أبو الحسين محمد بن عبدالله، **فوائد ابن أخي ميمي الدقاق**، تحقيق: نبيل سعد الدين حرّار، ط١، الرياض، أضواء السلف، ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م، حديث رقم/٩٠، ص٦٣.

(١٥) انظر: البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين، **الجامع لشعب الإيمان**، أشرف على تحقيقه: مختار أحمد الندوي، ط١، الرياض، مكتبة الرشد، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٣م، حديث رقم/٨٢٣٩، ج١١، ص٩٦.

(١٦) انظر: ابن عبدالبر، أبو عمر يوسف بن عبدالله، **التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد**، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي ومحمد عبدالكبير البكري، ١٣٨٧هـ/١٩٦٧م، ج١٤، ص٢٣٨.

(١٧) جرى اختيار أصح نسخة معتمدة لكل من الصحيحين، وهما:

أولاً: صحيح البخاري: **الجامع المسند الصحيح**، تأليف: أبي عبدالله محمد بن إسماعيل الجعفي البخاري (ت٢٥٦هـ)، اعتنى به: محمد زهير بن ناصر الناصر، ط١، بيروت، دار طوق النجاة، ١٤٢٢ه، وهي طبعة ملونة ومصورة عن الطبعة الأميرية التي طُبعت بأمر السلطان عبد الحميد في مطبعة مصر الأميرية لما اشتهرت به من دقة التصحيح وجودة الحروف، كما أَمر بأن يكون طبع هذا الكتاب عن نسخة اليونيني بروايات الأصيلي وأبي ذر الهروي والسجزي وابن عساكر المعروفة بالصحة في هذا الجيل وما مضى من الأجيال، وأن يتولى قراءة المطبوع بعد تصحيحه في المطبعة جمعٌ من أكابر علماء الأزهر الأعلام الذين لهم في خدمة الإسلام قدمٌ راسخةٌ بين الأنام، وفي التاسع عشر من شهر رمضان المبارك من سنة ١٣١٢هـ أبلغَ المندوب العالي العثماني في القطر المصري هذه الأوامر السلطانية للأزهر، ليجمع من حضرات أكابر العلماء الأزهريين من يُعتمد عليهم في هذا الباب، ثم بُعثت إليهم النسخة اليونينية والنسخ المطبوعة على يد صاحب السعادة عبد السلام

باشا المويلحي للمقابلة عليها، فجمع ستة عشر ممن عمَّ فضلُهم واشتُهِر، وجمع أيضاً ما أمكن جمعه من نسخ هذا الصحيح القديمة من المكاتب العامة والخاصَّة، مما عني به المتقدمون ضبطاً وتصحيحاً، وبُدئ في العمل بغاية الجد والاجتهاد حتى تمت قراءته ومقابلته، مع بذل ما في الاستطاعة من العناية بضبط الحروف وشكلها وتحري أسماء الرواة وضبطها وأوجه الروايات، وحرر جدول بما وُجد من الخطأ وما بدل به من الصواب، وقد صارت هذه النسخة الجديدة التي طُبعت هي المعَوَّل عليها في الصحة والاعتبار. انتهى. منقول بتصرف مما جاء في تقرير الشيخ حسونة النواوي شيخ الأزهر في مقدمة صحيح البخاري.

وزيادة في معرفة مستوى دقة هذه الطبعة، رجع الباحث إلى ثلاث طبعات لصحيح البخاري، الأولى هي الطبعة الهندية، والثانية التي حققها د.عبدالقادر شيبة الحمد، والثالثة التي أشرف على تحقيقها شعيب الأرنؤوط وعادل مرشد، وأشار الباحث في الحاشية إلى الفروق الخاصة بالعينة التي هي محل المقارنة؛ أي: المذكورة في الجداول فقط مع ما هو موجود في هذه الطبعات، وبقية الفروق في متن الحديث لم يُشَر لها؛ لأن المقابلة في الأصل ليست مع النسخ الهندية والطبعات الحديثة، ولأن الدراسات اللغوية في العالم العربي في عمومها قائمة على الطبعة الأميرية أو النسخ المصفوفة منها. وفيما يأتي نبذة مختصرة عن هذه الطبعات:

أولاً: الطبعة الهندية مكونة من مجلدين من القطع الكبيرة، طبعها العلامة الهندي المحدث أحمد علي السهارنفوري، ونُشرت في دار: قديمي كتب خانة، في مدينة كراتشي سنة ١٣٨١هـ/١٩٦١م تصويراً عن طبعتها الأولى في مدينة دلهي سنة ١٣٥٧هـ/١٩٣٨م، وهي نسخة مصححة المتن والحواشي ومطابقة على النسخة المصطفائية المشهورة المطبوعة سنة ١٣٠٥هـ، وهي مأخوذة عن النسخة الخطية النفيسة للشيخ نذير حسين دهلوي، وعليها رموز وحواشٍ واختلاف النسخ، وتمتاز هذه النسخة بأن صاحبها مجاز في رواية صحيح البخاري بسند متصل من شيوخه حتى الإمام البخاري كما ذكر في مقدمته للكتاب.

ثانياً: طبعة صحيح البخاري التي حققها د. عبدالقادر شيبة الحمد، وهي مكونة من ثلاثة أجزاء، نشر المحقق طبعتها الأولى سنة ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م، وذكر في مقدمة هذه النسخة أنها برواية أبي ذر الهروي عن مشايخه الثلاثة المستملي والسرخسي والكشميهني، وهي مفردة عن فتح الباري (ج١، ص٥)، واعتمد المحقق على مخطوطتين، إحداهما من مكتبة المسجد النبوي، أُخذتْ عن أصل كُتِب عليه سماعات كثيرة، منها ما كان بخط الحافظ أبي علي الصدفي، والمخطوطة الثانية من الجامع الأزهر،

وتبين للمحقق أنه لا يوجد تفاوت بين هاتين المخطوطتين إلا ما ندر (ج١، ص١٨١٦).

ثالثاً: طبعة صحيح البخاري التي أشرف على تحقيقها شعيب الأرنؤوط وعادل مرشد، وهي مكونة من خمسة أجزاء، واشترك في تحقيقها أربعة آخرون، ونشرتها دار الرسالة العالمية بدمشق، وكانت طبعتها الأولى في سنة ١٤٣٢هـ، واعتمد المحققون على أصلين، هما الطبعة السلطانية، وهي الطبعة الأميرية المعتمد عليها في هذا البحث، ومخطوطة إسماعيل بن علي البقاعي، وهي مخطوطة كاملة كُتِبتْ سنة ٨٠٠هـ، ومما جاء في منهج عملهم على هذين الأصلين قولهم: «اخترنا من الروايات التي ذُكرت في الأصلين المذكورين أصحَّها وأصوبَها وأوفقها للعربية، وأحسنها سياقاً، وذلك بعد مراجعة حثيثة لشروح (الصحيح) المتعددة، والاستئناس بها، والترجيح بينها» (ج١، ص٦٦)، ويُلاحظ في هذه الطبعة أن الفروق المذكورة في حاشية الطبعة الأميرية شبه معدومة فيها، فضلاً عن الندرة الشديدة في الإشارة إلى الفروق بين الطبعة السلطانية (أي: الأميرية) ونسخة البقاعي.

ثانياً: **صحيح مسلم**، تأليف أبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري (٢٦١هـ)، ط١، إسطنبول، المطبعة العامرة، ١٣٣٣هـ، وهي مقسمة إلى ثمانية أجزاء، وتم طبعها في سنة ١٣٣٤هـ، وجاء في آخرها: مصححاً ومحشى بقلم :محمد شكري الأنقروي، بعد تصحيح مصححَي المطبعة العامرة بمقابلات مكررة على عدة نسخ معتمدة معتبرة، وهما: أحمد رفعت بن عثمان حلمي، والحاج محمد عزت بن محمد عثمان، وهي مضبوطة بالشكل، وفي نهاية كل جزء تصحيح للأخطاء إن وجدت، ولو بالحركات، وفيها حواشٍ، وتعليقات، وإشارات إلى فروق النسخ وتعقيب بـ«نخـــ» ؛ أي: في نسخة، وضَبْط لبعض الألفاظ بالحروف، ونالت هذه النسخة قبول كثير من العلماء في العصر الحديث، وهي التي يعزو إليها الألباني في كتبه، وبشار عواد وأصحابه في المسند الجامع، وبقية أعماله، وغيرهم. وعند الإحالة إلى هذه الطبعة فإنني أذكر رقم الجزء والصفحة.

وزيادة في بيان مستوى دقة هذه الطبعة رجع الباحث إلى نظيرتها الهندية وأشار في الحاشية إلى الفروق الخاصة بالعينة محل المقارنة المذكورة في الجداول، وبقية الفروق في متن حديث لم يشر لها؛ لأن المقابلة ليست بين النسخ الهندية، ومع أن النسخ الهندية جيدة ومتميزة فإن الدراسات اللغوية في العالم العربي في عمومها قائمة على الطبعة العامرة والنسخ المصفوفة منها، والطبعة الهندية مكونة من مجلدين من القطع الكبيرة، ونُشرت في دار: قديمي كتب خانة، في مدينة كراتشي سنة ١٣٧٥هـ/١٩٥٦م تصويراً، عن طبعتها الأولى في مدينة دلهي سنة ١٣٤٩هـ/١٩٣٠م،

ومعها شرح النووي وحاشية السندي، وهي نسخة مصححة المتن والحواشي.

(١٨) المقصود بالشواهد هنا: رواية الحديث نفسه عن صحابي آخر بسند صحيح.

(١٩) المقصود بالمتابعات هنا: أن يتابع أحد الرواة راوياً آخر، فيروي الحديث نفسه عن شيخ هذا الراوي.

(٢٠) يقصد بتقطيع الحديث تقسيمه إلى قسمين أو أكثر، ووضع كل قسم في باب يتناسب مع الأحاديث الموجودة فيه.

(٢١) في متن الطبعة الهندية لصحيح البخاري: «يامعاذ بن جبل»، ج٢ ص٨٨٢.

(٢٢) في متن صحيح البخاري بتحقيق د.عبدالقادر شيبة الحمد: من غير «قال»، حديث رقم/٢٨٧٧، ج٢، ص١٨٠.

(٢٣) في حاشية الطبعة الهندية لصحيح البخاري: «رجلاً «، ج١، ص٤١٨.

(٢٤) في حاشية الطبعة الهندية لصحيح البخاري، «رجل»، ج١، ص٥٢٥.

(٢٥) انظر: ابن أبي شيبة، أبو بكر عبدالله بن محمد، **مصنف ابن أبي شيبة**، تحقيق: محمد بن عبدالله الجمعة ومحمد بن إبراهيم اللحيدان، ط١، الرياض، الرشد، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٦م، حديث رقم/ ٣٢٦١٤، ج١١، ص١٣٩.

(٢٦) انظر: النسائي، أبو عبدالرحمن أحمد بن شعيب، **سنن النسائي الكبرى**، تحقيق: حسن عبدالمنعم شلبي، إشراف: شعيب الأرنؤوط، ط١، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤٢١هـ/٢٠٠١م، حديث رقم/٨٠٤٩، ج٧، ص٣١١.

(٢٧) انظر: البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين، **السنن الكبرى**، تحقيق: عبدالقادر عطا، ط١، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٢م، حديث رقم/١٣٠٥٨، ج٦، ص٥٨٨.

(٢٨) انظر: ابن حنبل، **مسند أحمد بن حنبل**، حديث رقم/٢٢٨٢١، ج٣٧، ص٤٧٧.

(٢٩) انظر: النسائي، **سنن النسائي الكبرى**، حديث رقم/٨٠٩٣، ج ٧ ص٣١٠، ورقم/٨٣٤٨، ج٧، ص٤١٣، ورقم/٨٥٣٣، ج٨، ص٨.

(٣٠) انظر: ابن أبي شيبة، أبو بكر عبدالله بن محمد، **مسند ابن أبي شيبة**، تحقيق: عادل بن يوسف الغزاوي وأحمد المزيدي، ط١، الرياض، دار الوطن، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م، حديث رقم/١١٤، ج١، ص٩٦.

(٣١) انظر: البغوي، الحسين بن مسعود، **الأنوار في شمائل النبي المختار**، تحقيق: إبراهيم اليعقوبي، ط١، دمشق، دار المكتبي، ١٤١٦هـ/١٩٩٥م، حديث رقم/١٠٦، ج١، ص٩٦. وانظر أيضاً

للمؤلف نفسه: **شرح السنة**، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، ط٢، بيروت، المكتب الإسلامي، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م، حديث رقم/٣٩٠٦، ج١٤، ص١١١.

(٣٢) انظر: ابن حنبل، **مسند أحمد بن حنبل**، حديث رقم/٢٢٨٢١، ج٣٧، ص٤٧٧.

(٣٣) انظر: النسائي، **سنن النسائي الكبرى**، حديث رقم/٨٠٩٣، ج ٧ ص٣١٠، ورقم/٨٣٤٨، ج٧، ص٤١٣، ورقم/٨٥٣٣، ج٨، ص٨.

(٣٤) انظر: ابن أبي شيبة، **مسند ابن أبي شيبة**، حديث رقم/١١٤، ج١، ص٩٦.

(٣٥) انظر: البغوي، **الأنوار في شمائل النبي المختار**، حديث رقم/١٠٦، ج١، ص٩٦. وانظر أيضاً للمؤلف نفسه: **شرح السنة**، حديث رقم/٣٩٠٦، ج١٤، ص١١١.

(٣٦) في متن صحيح البخاري الذي أشرف على تحقيقه شعيب الأرنؤوط وعادل مرشد: «فأرسِلوا» بالكسر فقط، (رقم/٤٢١٠)، من غير إشارة في الحاشية لهذا الاختلاف. وفي متن صحيح البخاري بتحقيق د.عبدالقادر شيبة الحمد: لم يتم ضبط كلمة «فأرسلوا»، حديث رقم/٤٠٥٦، ج٢، ص٤٧٠.

(٣٧) انظر: ابن حنبل، **مسند أحمد بن حنبل**، حديث رقم/٢٢٨٢١، ج٣٧، ص٤٧٧.

(٣٨) انظر: النسائي، **سنن النسائي الكبرى**، حديث رقم/٨٠٩٣، ج٧، ص٣١٠، ورقم/٨٣٤٨، ج٧، ص٤١٣، ورقم/٨٥٣٣، ج٨، ص٨.

(٣٩) انظر: المرجع السابق، حديث رقم/٨٠٩٣، ج٧، ص٣١٠، ورقم/٨٣٤٨، ج٧، ص٤١٣.

(٤٠) انظر: المرجع السابق، حديث ورقم/٨٥٣٣، ج٨، ص٨.

(٤١) انظر: ابن أبي شيبة، **مسند ابن أبي شيبة**، حديث رقم/١١٤، ج١، ص٩٦.

(٤٢) انظر: البغوي، **الأنوار في شمائل النبي المختار**، حديث رقم/١٠٦، ج١، ص٩٦. وانظر أيضاً للمؤلف نفسه: **شرح السنة**، حديث رقم/٣٩٠٦، ج١٤، ص١١١.

(٤٣) انظر: ابن حنبل، **مسند أحمد بن حنبل**، حديث رقم/٢٢٨٢١، ج٣٧، ص٤٧٧.

(٤٤) انظر: النسائي، **سنن النسائي الكبرى**، حديث رقم/٨٠٩٣، ج٧، ص٣١٠.

(٤٥) انظر: المرجع السابق، حديث رقم/٨٣٤٨، ج٧ ص٤١٣، ورقم/٨٥٣٣، ج٨، ص٨.

(٤٦) انظر: ابن أبي شيبة، **مسند ابن أبي شيبة**، حديث رقم/١١٤، ج١، ص٩٦.

(٤٧) انظر: البغوي، **الأنوار في شمائل النبي المختار**، حديث رقم/١٠٦، ج١، ص٩٦. وانظر أيضاً للمؤلف نفسه: **شرح السنة**، حديث رقم/٣٩٠٦، ج١٤، ص١١١.

(٤٨) انظر: ابن حنبل، **مسند أحمد بن حنبل**، حديث رقم/٢٢٨٢١، ج٣٧، ص٤٧٧.

(٤٩) انظر: النسائي، **سنن النسائي الكبرى**، حديث رقم/٨٠٩٣، ج٧، ص٣١٠، ورقم/٨٥٣٣، ج٨، ص٨.

(٥٠) انظر: المرجع السابق، حديث رقم/٨٣٤٨، ج٧، ص٤١٣.

(٥١) انظر: ابن أبي شيبة، **مسند ابن أبي شيبة**، حديث رقم/١١٤، ج١، ص٩٦.

(٥٢) انظر: البغوي، **الأنوار في شمائل النبي المختار**، حديث رقم/١٠٦، ج١، ص٩٦. وانظر أيضاً للمؤلف نفسه: **شرح السنة**، حديث رقم/٣٩٠٦، ج١٤، ص١١١.

(٥٣) انظر: الذهبي، أبو عبدالله شمس الدين محمد، **تذكرة الحفاظ**، د.ط، بيروت، دار الكتب العلمية، دت، ج٢ ص٧٠٨. وانظر للمؤلف نفسه: **سير أعلام النبلاء**، تحقيق: أكرم البوشي، د.ط، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م، ج١٤، ص١٧٩.

(٥٤) التميمي، أحمد بن علي بن المثنى، **مسند أبي يعلى الموصلي**، تحقيق: حسين سالم أسد، ط٢، دمشق، دار المأمون للتراث، ١٤١٣هـ/١٩٩٣م، حديث رقم/٧٣١٠، ج١٣، ص٢٩٤.

(٥٥) للمزيد عن باء السببية وأمثلتها في القرآن الكريم انظر: المالقي، أحمد بن عبد النور، **رصف المباني في شرح حروف المعاني**، تحقيق: أحمد محمد الخراط، د.ط، دمشق، مجمع اللغة العربية، د.ت، ص١٤٤.

(٥٦) التميمي، **مسند أبي يعلى الموصلي**، حديث رقم/٧٣١٠، ج١٣، ص٢٩٤.

(٥٧) في متن صحيح البخاري الذي أشرف على تحقيقه شعيب الأرنؤوط وعادل مرشد: «قومِ» بكسرة واحدة، (رقم/٧٢٨٣) من غير إشارة في الحاشية لهذا الاختلاف.

(٥٨) التميمي، **مسند أبي يعلى الموصلي**، رقم الحديث/٧٣١٠، ج١٣، ص٢٩٤.

(٥٩) للمزيد عن (مِن) التي تفيد التبعيض وأمثلتها في القرآن الكريم انظر: المالقي، **رصف المباني في شرح حروف المعاني**، ص٣٢٣.

(٦٠) التميمي، **مسند أبي يعلى الموصلي**، حديث رقم/٧٣١٠، ج١٣، ص٢٩٤.

(٦١) في متن صحيح البخاري بتحقيق د.عبدالقادر شيبة الحمد: «فادّلجوا»، حديث رقم/٦٢٥٣، ج٣، ص٤٨٩.

(٦٢) في متن الطبعة الهندية لصحيح البخاري: «وانطلقوا»، ج٢، ص١٠٨١. وفي متن صحيح البخاري بتحقيق د.عبدالقادر شيبة الحمد: «وانطلقوا»، حديث رقم/٧٠١٣، ج٣، ص٦٦٥.

(٦٣) التميمي، **مسند أبي يعلى الموصلي**، حديث رقم/٧٣١٠، ج١٣، ص٢٩٤.

(٦٤) المرجع السابق، رقم الحديث/٧٣١٠، ج١٣، ص٢٩٤.

(٦٥) في متن صحيح البخاري بتحقيق د.عبدالقادر شيبة الحمد: «وذلك»، حديث رقم/٧٠١٣، ج٣، ص٦٦٥.

(٦٦) في متن صحيح البخاري بتحقيق د.عبدالقادر شيبة الحمد: «واتبع»، حديث رقم/٧٠١٣، ج٣، ص٦٦٥.

(٦٧) التميمي، **مسند أبي يعلى الموصلي**، حديث رقم/٧٣١٠، ج١٣، ص٢٩٤.

(٦٨) إن إيراد النص الكامل قبل المختصر هو الأصل وإذا كانت هناك حاجة لتكراره فإنه يلجأ إلى الاختصار، وهذه العادة الكتابية معروفة قديماً وحديثاً، ففي العصر الحديث نجدها مطبقة في كتابة الكتب والأطروحات العلمية، وقديماً قال الجاحظ: «وأمَّا الغيرانُ والغَضبان والسَّكران والمُعاين للحرب، فهم يختلفون في ذلك على عللٍ قد ذكَرْناها في القول في فضيلة المَلَك على الإنسان، والإنسان على الجانّ، فإنْ أردتَه فالتمسْهُ هناك، فإنَّ إعادة الأحاديث الطوال والكلامَ الكثيرَ مما يُهجر في السَّماع، ويهجِّن الكتب». الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر، **الحيوان**، تحقيق: عبدالسلام هارون، ط٢، القاهرة، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، ١٣٨٧هـ/١٩٦٨م، ج٧، ص٦٥. وانظر أمثلة تطبيقية أخرى في: الخالديان، **الأشباه والنظائر من أشعار المتقدمين والجاهلية والمخضرمين**، تحقيق: السيد محمد يوسف، د.ط، القاهرة، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، ١٩٦٥م، ج٢، ص٤. و: ابن قتيبة، أبو محمد عبدالله بن مسلم الدينوري، **أدب الكاتب**، تحقيق: محمد الدالي، ط٢، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م، ص٩٣. و:الزجاجي، أبو القاسم عبدالرحمن بن إسحاق، **أخبار أبي القاسم الزجاج**، تحقيق: عبد الحسين المبارك، د.ط، بغداد، دار الرشيد، ١٩٨٠م، ص٣١-٣٢.

(٦٩) في متن الطبعة الهندية لصحيح مسلم: «إن الله عز وجل أمرني»، ج١، ص٢٦٩.

(٧٠) في متن الطبعة الهندية لصحيح مسلم: «إن الله أمرني»، ج٢، ص٢٩٤.

(٧١) انظر: التميمي، **مسند أبي يعلى الموصلي**، حديث رقم/٢٨٤٣، ج٥، ص٢٣٠.

(٧٢) انظر: الترمذي، أبو عيسى محمد بن عيسى، **الجامع الكبير**، تحقيق: بشار عواد معروف، ط١، بيروت، دار الغرب الإسلامي، ١٩٩٦م، حديث رقم/٣٧٩٢، ج٦ ص١٢٨. و: ابن حنبل، **مسند أحمد بن حنبل**، حديث رقم/١٢٣٢٠، ج١٩ ص٣٢٨، ورقم/١٢٩١٩، ج٢٠، ص٢٦٠، ورقم/١٤٠٣٢، ج٢١، ص٤٢٨، ورقم/١٣٢٨٦، ج٢١، ص١٦. و: ابن لبان، الأمير علاء الدين علي، **صحيح ابن حبان**

بترتيب ابن لبان، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، ط٢، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤١٤هـ/١٩٩٣م، حديث رقم/٧١٤٤، ج١٦، ص٩٤. و: أبو عوانة، **مسند أبي عوانة**، حديث رقم/٣٨٣٩، ج٢، ص٤٦٢، ورقم/٣٩٥٨، ج٢ ص٤٩١. و: البزار، أبوبكر أحمد بن عمر، **البحر الزخار**، تحقيق: عادل بن سعد، ط١، المدينة المنورة، مكتبة العلوم والحكم، ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م، حديث رقم/٧١٣٤، ج١٣، ص٤١٣. و:النسائي، **سنن النسائي الكبرى**، تحقيق: حسن عبدالمنعم شلبي، حديث رقم/١١٦٢٧، ج١٠، ص٣٤١.

(٧٣) في حاشية الطبعة الهندية لصحيح مسلم: «تدغرون»، ج٢، ص٢٢٧. قال النووي: «فمعنى (تدغرن أولادكن) أنها تغمز حلق الولد بأصبعها، فترفع ذلك الموضع وتكبسه». النووي، **المنهاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج**، ج١٤، ص٢٠٠.

(٧٤) في متن الطبعة الهندية لصحيح مسلم: «عليكن»، وفي الحاشية: «عليكم»، ج٢، ص٢٢٧.

(٧٥) انظر: القشيري، **صحيح مسلم**، ط١،اسطنبول: المطبعة العامرة، ١٣٣٣هـ، ج١، ص٣.

(٧٦) انظر دلالة هاء السكت على الوقف في: ابن هشام، أبو محمد عبدالله جمال الدين بن يوسف، **أوضح المسالك على ألفية ابن مالك**، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، د.ط، بيروت، المكتبة العصرية، د.ت، ج٤، ص٣٤٩.

(٧٧) انظر: ابن أبي شيبة، **مصنف ابن أبي شيبة**، حديث رقم/٢٣٧٨٣، ج٨، ص١٠.

(٧٨) انظر: السجستاني، أبو داود سليمان بن الأشعث، **كتاب السنن**، تحقيق: محمد عوامة، ط١، بيروت، مؤسسة الريان، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م، حديث رقم/٣٨٧٣، ج٤، ص٣٢٦.

(٧٩) في متن الطبعة الهندية لصحيح مسلم، «من بنى مسجداً لله» من غير «تعالى»، ج١، ص٢٠١.

(٨٠) انظر: اللخمي، أبو عبدالله محمد بن محمد بن هشام، **شرح الفصيح**، تحقيق: د. مهدي عبيد جاسم، ط١، بغداد، وزارة الثقافة والإعلام، ١٤٠٩هـ/١٩٨٨م، ص٢٤٨.

(٨١) انظر: البطليوسي، ابن سيد، **المثلث**، تحقيق: د. صلاح مهدي الفرطوسي، د.ط، بغداد، دار الرشيد، ١٤٠١هـ/١٩٨١م، ج١، ص٣١١.

(٨٢) انظر: المرجع السابق، ج١، ص٣٣٧.

(٨٣) انظر: الهنائي، أبو الحسن علي بن الحسن، **المنجد في اللغة**، تحقيق: د. أحمد مختار عمر، ط٢، القاهرة، عالم الكتب، ١٩٨٨م، ص١١٣. و: الفيروزبادي، أبو طاهر مجد الدين محمد بن يعقوب، **الدرر المبثوثة في الغرر المثلثة**، تحقيق: الطاهر أحمد الزاوي، ط٢، بيروت، دار المدار

الإسلامي، ٢٠٠٤م، ص٤٤. و: ابن القطاع، **أبنية الأسماء والأفعال والمصادر**، تحقيق أحمد محمد عبد الدايم، د.ط، القاهرة، دار الكتب المصرية، ١٩٩٩م، ص٢٧١.

(٨٤) انظر: ابن مالك، محمد بن عبدالله، **إكمال الأعلام بتثليث الكلام**، تحقيق: سعد بن حمدان الغامدي، ط١، مكة المكرمة، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، ١٤٠٣هـ/١٩٨٤م، ج١، ص٣٥.

(٨٥) انظر: العكبري، أبو البقاء، **إعراب القراءات الشواذ**، تحقيق: محمد السيد عزوز، ط١، بيروت، عالم الكتب، ١٤١٧هـ/١٩٩٦م، ج٢، ص٤٩٨.

(٨٦) ابن حنبل، **مسند أحمد بن حنبل**، حديث رقم/ ٨١٧٣، ج١٣، ص٥٠٧.

(٨٧) ابن منبه، همام، **الصحيفة الصحيحة (صحيفة همام بن منبه)**، تحقيق: علي حسن علي عبدالحميد، ط١، عمّان، دار عمار، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م، حديث رقم/٦٠، ص٤٤.

(٨٨) ابن لبان، **صحيح ابن حبان بترتيب ابن لبان**، حديث رقم/٦٢١١، ج١٤، ص٩٤.

(٨٩) في متن الطبعة الهندية لصحيح مسلم: «وقالوا»، ج١، ص١٥٤.

(٩٠) انظر: دلالة الفاء على أن الثاني كان بعد الأول بلا مُهلة في: العكبري، أبو البقاء عبدالله بن الحسين، **اللباب في علل البناء والإعراب**، تحقيق: غازي مختار طليمات، ط١، دمشق، دار الفكر، ١٤١٦هـ/١٩٩٥م، ج١، ص٤٢١.

(٩١) انظر: ابن منبه، **الصحيفة الصحيحة (صحيفة همام بن منبه)**، حديث رقم/٦٠، ص٤٤.

(٩٢) انظر: الصنعاني، عبدالرزاق بن همام، **تفسير القرآن**، تحقيق: د. مصطفى مسلم محمد، ط١، الرياض، مكتبة الرشد، ١٤١٠هـ/١٩٨٩م، ج٢، ص١٢٤.

(٩٣) انظر: ابن لبان، **صحيح ابن حبان بترتيب ابن لبان**، حديث رقم/٦٢١١، ج١٤، ص٩٤.

(٩٤) انظر: العكبري، **اللباب في علل البناء والإعراب**، ج١، ص٤٢١.

(٩٥) ابن منبه، **الصحيفة الصحيحة (صحيفة همام بن منبه)**، حديث رقم/٦٠، ص٤٤.

(٩٦) انظر: الصنعاني، **تفسير القرآن**، ج٢، ص١٢٤.

(٩٧) انظر: أبو عوانة، **مسند أبي عوانة**، حديث رقم/٨٠١، ج١، ص٢٣٦.

(٩٨) انظر: ابن لبان، **صحيح ابن حبان بترتيب ابن لبان**، حديث رقم/٦٢١١، ج١٤، ص٩٤.

(٩٩) للمزيد من الأمثلة عن حذف الضمير لعدم اللبس انظر: الفوزان، عبدالله صالح، **دليل السالك إلى ألفية ابن مالك**، د.ط، الرياض، دار المسلم، ١٩٩٨م، ج١، ص١٧٢.

(١٠٠) في متن الطبعة الهندية لصحيح مسلم: وردت من غير «عليه السلام»، ج١، ص٨٥.

(١٠١) انظر: ابن ماجة، أبو عبدالله محمد بن يزيد القزويني، **السنن**، تحقيق: شعيب الأرنؤوط ومحمد كامل، ط١، دمشق، دار الرسالة العالمية، ١٤٣٠هـ/٢٠٠٩م، حديث رقم/٤٠٢٦، ج٥، ص١٥٤.

(١٠٢) انظر: أبو عوانة، **مسند أبي عوانة**، حديث رقم/٢٣٠، ج١، ص٧٧.

(١٠٣) انظر: الطحاوي، أبو جعفر أحمد بن محمد، **شرح مشكل الآثار**، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، ط١، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤١٥هـ/١٩٩٤م، حديث رقم/٣٢٦، ج١، ص٢٩٧.

(١٠٤) انظر: ابن لبان، **صحيح ابن حبان بترتيب ابن لبان**، حديث رقم/٦٢٠٨، ج١٤، ص٨٨.

(١٠٥) انظر: ابن حنبل، **مسند الإمام أحمد بن حنبل**، تحقيق: حديث رقم/٨٣٢٨ و٨٣٢٩، ج١٤، ص٧٤ و٧٥.

(١٠٦) في حاشية الطبعة الهندية لصحيح مسلم: «يتجاوزون»، (ج١، ص١٧).

(١٠٧) في حاشية الطبعة الهندية لصحيح البخاري: إشارة إلى أن أكثر النسخ جاءت بـ «أن ينظروا المعسر ويتجاوزوا عن الموسر»، ج١، ص٢٧٨.

(١٠٨) في متن صحيح البخاري بتحقيق د.عبدالقادر شيبة الحمد: ذُكِرتْ «قال» مرة واحدة فقط، حديث رقم/٢٠٢٥، ج١، ص٥٤٣.

(١٠٩) انظر: الدارمي، أبو محمد عبدالله بن عبدالرحمن، **مسند الدرامي**، تحقيق: حسين سليم أسد الداراني، ط١، الرياض، دار المغني، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م، حديث رقم/٢٥٨٨، ج٣، ص١٦٥٨.

(١١٠) هو أحمد بن عبدالله بن يونس، ونبه محقق (مسند الدارمي) في الحاشية رقم (١) ج٣، ص١٦٥٩، أن الدرامي نَسَبَه إلى جده.

(١١١) انظر: البيهقي، **الجامع لشعب الإيمان**، حديث رقم/ ١٠٧٣٤، ج١٣، ص٥٣٠.

(١١٢) انظر: أبو عوانة، **مسند أبي عوانة**، حديث رقم/٥٢٤١، ج٣، ص٣٤٦.

(١١٣) انظر: ابن حجر، أحمد بن علي، **فتح الباري بشرح صحيح الإمام أبي عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري**، تحقيق: عبدالقادر شيبة الحمد، ط١، الرياض، نُشر بمعرفة المحقق نفسه، ١٤٢١هـ-٢٠٠١م، ج٤، ص٣٦١.

(١١٤) ورد في صحيح البخاري اسم «محمد» فقط، ورجح ابنُ حجر أنه محمد بن رافع استناداً إلى صحيح مسلم وغيره، انظر: ابن حجر، **فتح الباري**، ج٥، ص٢١٢.

(١١٥) في متن صحيح البخاري بتحقيق د.عبدالقادر شيبة الحمد: «واسق»، حديث رقم/٢٤٧٤، ج٢، ص٦٤.

(١١٦) في متن الطبعة الهندية لصحيح مسلم: «وقال: لا يقل أحدكم ربي»، ج٢، ص٢٣٨.

(١١٧) انظر: ابن منبه، **الصحيفة الصحيحة (صحيفة همام بن منبه)**، حديث رقم/٨٤، ص٥٠.

(١١٨) انظر: الأزدي، معمر بن راشد، **كتاب الجامع رواية الإمام عبدالرزاق الصنعاني** (وهو ملحق بكتاب المصنف لأبي بكر عبدالرزاق بن همام الصنعاني ت/٢١١هـ)، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، ط٢، بيروت، المكتب الإسلامي، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م، حديث رقم/١٩٨٦٩، ج١١، ص٤٥.

(١١٩) انظر: ابن حنبل، **مسند الإمام أحمد بن حنبل**، حديث رقم/ ٨١٩٧، ج١٣، ص٥١٨.

(١٢٠) انظر: البيهقي، **السنن الكبرى**، حديث رقم/١٥٨١٢ ج٨، ص٢٢.

(١٢١) انظر: البغوي، **شرح السنة**، حديث رقم/٣٣٨٠ ج١٢، ص٣٤٩.

(١٢٢) انظر: دلالة الواو على الاشتراك في: العكبري، **اللباب في علل البناء والإعراب**، ج١، ص٤١٦.

(١٢٣) انظر: ابن جني، أبو الفتح عثمان، **سر صناعة الإعراب**، تحقيق: أحمد فريد، د.ط، القاهرة، المكتبة الوفيقية، د.ت، ج٢، ص١٨٠.

(١٢٤) ابن حنبل، **مسند الإمام أحمد بن حنبل**، حديث رقم/٢٠٤٣٨، ج٣٤، ص٨٥.

(١٢٥) المرجع السابق، حديث رقم/١٧٢٢٨، ج٢٨، ص٤٦٤.

(١٢٦) انظر: المرجع السابق، حديث رقم/٩٧٢٩، ج١٥، ص٤٥٣.

(١٢٧) انظر: القرشي، مالك بن أنس، **الموطأ برواياته عن يحيى الليثي والقنعبي وأبي مصعب الزهري والحدثاني، وابن بكير وابن القاسم وابن زياد بزياداتها وزوائدها واختلاف ألفاظها**، تحقيق: أبي أسامة سليم بن عيد الهلالي السلفي، د.ط، دبي، مجموعة الفرقان، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م، حديث رقم/١٩٥٧، ج٤، ص٤٦٣.

(١٢٨) انظر: ابن أبي شيبة، **مسند ابن أبي شيبة**، حديث رقم/٩٤، ج١، ص٨٥.

(١٢٩) انظر: البخاري، أبو عبدالله محمد بن إسماعيل، **الأدب المفرد الجامع للآداب النبوية**، تحقيق: أبو عبدالرحمن محمد ناصرالدين الألباني، ط٢، الجبيل، دار الصدِّيق، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م، حديث رقم/٩١٧، ص٣٢١.

(١٣٠) انظر: الطحاوي، أبو جعفر أحمد بن محمد، **شرح معاني الآثار**، تحقيق: محمد زهري النجار ومحمد سيد جاد الحق، ط١، بيروت، عالم الكتب، ١٤١٤هـ/١٩٩٤م، حديث رقم/٧١٠٣، ج٤، ص٣١٤. وأخرجه المؤلف أيضاً في: **شرح مشكل الآثار**، حديث رقم/٧٨٠، ج٢، ص٢٥١.

(١٣١) انظر: مسلم، **صحيح مسلم**، ج٧، ص٣٤.

(١٣٢) انظر: الطحاوي، **شرح معاني الآثار**، حديث رقم/٧٠٩٨، ج٤، ص٣١٣. وأخرجه المؤلف أيضاً في: **شرح مشكل الآثار**، حديث رقم/٧٧٩، ج٢، ص٢٥٠.

(١٣٣) انظر: البيهقي، **السنن الكبرى**، حديث رقم/١٦٥٢٤، ج٨، ص٢٤١. وللمؤلف أيضاً في: **الآداب**، عناية: أبو عبدالله السعيد المندوه، ط١، بيروت، مؤسسة الكتب الثقافية، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م، حديث رقم/٤٦٣، ص١٤٣.

(١٣٤) انظر: ابن حنبل، أحمد، **مسند الإمام أحمد بن حنبل**، حديث رقم/٤٨٣٢، ج٨، ص٤٤٦، وحديث رقم/٥٦٧٧، ج٩، ص٤٨٩.

(١٣٥) انظر: ابن أبي شيبة، **مصنف ابن أبي شيبة**، حديث رقم/٢٣٩٣١، ج١١، ص٢١٢.

(١٣٦) انظر: أبو عوانة، **مسند أبي عوانة**، حديث رقم/٦٩٧٤ و٦٩٧٥، ج٤، ص٣٦٧.

(١٣٧) انظر: البيهقي، **السنن الكبرى**، حديث رقم/٥٢٩٦ ج٣، ص١٧٢.

(١٣٨) انظر: أبو عوانة، **مسند أبي عوانة**، حديث رقم/٦٩٣٩، ج٤، ص٣٥٠.

(١٣٩) انظر: الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي، **الكفاية في معرفة أصول علم الرواية**، تحقيق: أبو إسحاق إبراهيم بن مصطفى الدمياطي، ط١، مصر، دار الهدى، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٣م، ج١، ص٥٠٣.

(١٤٠) انظر: ابن هبيرة، أبو المظفر يحيى بن محمد، **الإفصاح عن معاني الصحاح**، تحقيق: فؤاد عبدالمنعم أحمد، د.ط، الرياض، دار الوطن، ١٤١٧هـ، حديث رقم/١٤٠٣، ج٤، ص١٩٦.

(١٤١) في حاشية الطبعة الهندية لصحيح مسلم: «رائح» بدلا من «رابح» في كلتا الجملتين، ج١، ص٣٢٣.

(١٤٢) في متن الطبعة الهندية لصحيح البخاري: «وإني أرى أن»، ج١، ص٣١١.

(١٤٣) روى البخاري هذا الحديث في صحيحه عن ثلاثة شيوخ آخرين رووه عن مالك عن إسحاق عن أنس، واختلفت روايات هؤلاء الثلاثة فيما بينهم، فهي عند شيخه عبدالله بن يوسف (رابح) (١٤٦١)، وعند عبدالله بن مسلمة (رابح أو رايح) (٢٧٦٩) و(٥٦١١)، وعند إسماعيل (رايح) (٤٥٥٤)، وبيَّن البخاري عقب كل حديث منها اختلاف رواية يحيى بن يحيى عنها، فذكر أنها أتت بصيغة (رائح) (١٤٦١)، و(رايح) (٤٥٥٤) و(٢٧٦٩) و(٥٦١١)، ولم يذكر البخاري هذا الحديث عن يحيى بن يحيى إلا في هذه المواضع، وعليه تكون رواية يحيى بن يحيى بتحقيق الهمزة (رائح) وبتسهيلها (رايح)، كما روى البخاري الحديث نفسه بسند مختلف عن إسماعيل عن عبدالعزيز

بن عبدالله بن أبي سلمة عن إسحاق عن أنس، ووردت الرواية فيه بـ(رابح) (٢٧٥٨)، ورواه معلقاً بعد بعض روايات شيوخه عن روح بن عبادة عن مالك بـ(رابح) (١٤٦١) و(٤٥٥٤) و(٢٣١٨).

(١٤٤) انظر: القرشي، مالك بن أنس، **الموطأ برواياته عن يحيى الليثي والقنعبي وأبي مصعب الزهري والحدثاني، وابن بكير وابن القاسم وابن زياد بزياداتها وزوائدها واختلاف ألفاظها**، حديث رقم/ ٢٠٢٥، ج٤، ص٥٣٤. وانظر للمؤلف نفسه: **الموطأ**، تحقيق: أ.د.محمد مصطفى الأعظمي، أبو ظبي، مؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان للأعمال الخيرية والإنسانية، ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م، حديث رقم/٨٣٢، ج٥، ص١٤٤٨. وانظر للمؤلف نفسه: **الموطأ رواية يحيى بن يحيى الليثي**، تحقيق: د. بشار عواد معروف، ط٢، بيروت، دار الغرب الإسلامي، ١٤١٧هـ/١٩٩٧م، حديث رقم/ ٢٨٤٥، ج٢، ص٥٩٤.

(١٤٥) انظر: ابن عبدالبر، أبو عمر يوسف بن عبدالله، **الاستذكار الجامع لمذاهب فقهاء الأمصار وعلماء الأقطار فيما تضمنه الموطأ من معاني الرأي والآثار وشرح ذلك كله بالإيجاز والاختصار**، تحقيق: د.عبدالمعطي أمين قلعجي، ط١، دمشق وبيروت، دار قتيبة، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٣م، حديث رقم/١٨٨١، ج٢٧، ص٣٩٦. وانظر للمؤلف نفسه: **التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد**، ج١، ص١٩٨.

(١٤٦) انظر: اليحصبي، أبو الفضل عياض بن موسى، **إكمال المعلم بفوائد مسلم**، تحقيق: د.يحيى إسماعيل، ط١، المنصورة، دار الوفاء، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م، ج٣، ص٥١٧.

(١٤٧) انظر: ابن الجوزي، أبو الفرج عبدالرحمن، **المشكل من حديث الصحيحين**، تحقيق: د. علي حسن البواب، ط١، الرياض، دار الوطن، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م، ج٣، ص٢٠٥.

(١٤٨) انظر: القرطبي، أبو العباس أحمد بن عمر، **المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم**، تحقيق: محيي الدين ديب وآخرين، ط١، دمشق وبيروت، دار ابن كثير ودار الكلم الطيب، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م، ج٣، ص٤٢.

(١٤٩) ابن حبيب، عبدالملك السلمي الأندلسي، **تفسير غريب الموطأ**، تحقيق: عبدالرحمن بن سليمان العثيمين، ط١، الرياض، العبيكان، ١٤٢١هـ/٢٠٠١م، ج٢، ص١٧٨.

(١٥٠) انظر: ابن عبدالبر، **الاستذكار**، حديث رقم/٤١٦١٦، ج٢٧، ص٣٩٨.

(١٥١) انظر: ابن حجر، شهاب الدين أحمد بن علي، **تقريب التهذيب**، تحقيق: محمد عوامة، ط٣، حلب، دار الرشيد، ١٤١١هـ/١٩٩١م، رقم/٧٦٦٨، ص٥٩٨.

(١٥٢) انظر: المرجع السابق، رقم/٦٤٢٥، ص٥١٦.

(١٥٣) انظر: السبتي، عياض بن موسى، **ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك**، تحقيق: محمد بن تاويت الطنجي، ط٢، المغرب، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م، ج١، ص١٨٥. وانظر: الخطيب البغدادي، **الكفاية في معرفة أصول علم الرواية**، ج١، ص٥٥٨ وما بعدها.

(١٥٤) انظر: الخطيب البغدادي، **الكفاية في معرفة أصول علم الرواية**، ج١، ص٥٢٣.

(١٥٥) انظر: ابن حجر، **تقريب التهذيب**، رقم/٣٦٧، ص١٠١.

(١٥٦) انظر: ابن حبان، أبو حاتم، **كتاب الثقات**، ط١، حيدر أباد، دائرة المعارف العثمانية، ١٣٩٨هـ/١٩٧٨م، ج٤، ص٢٣.

(١٥٧) انظر: الرامهرمزي، الحسن بن عبدالحمن، **المحدث الفاصل بين الراوي والواعي**، تحقيق: محمد عجاج الخطيب، د.ط، بيروت، دار الفكر، ١٣٩١هـ/١٩٧١م، ص٥٥٠. وانظر: ابن ماجة، **السنن**، حديث رقم/٢٤، ج١، ص١٨.

(١٥٨) انظر: الدارمي، أبو سعيد عثمان بن سعيد، **نقض الإمام أبي سعيد عثمان بن سعيد على المريسي العنيد**، تحقيق: د.رشيد بن حسن الألمعي، ط١، الرياض، مكتبة الرشد، ١٤١٨هـ/١٩٩٨م، ج٢، ص٨٨٤.

(١٥٩) انظر: التميمي، **مسند أبي يعلي الموصلي**، حديث رقم/٢٨٦٠، ج٥، ص٢٤٤.

(١٦٠) انظر: ابن لبان، علاء الدين علي، **صحيح ابن حبان بترتيب ابن لبان**، حديث رقم/٦١٧، ج٢، ص٣٨٣.

(١٦١) انظر: البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين، **كتاب الأسماء والصفات**، تحقيق: عبدالله بن محمد الحاشدي، د.ط، الرياض، مكتبة السوادي، د.ت، حديث رقم/٩٩٦، ص٤١٩.

(١٦٢) انظر: ابن حنبل، **مسند أحمد بن حنبل**، حديث رقم/ ١٣٢٢٧، ج٢٠، ص٤٤٣.

(١٦٣) انظر: البزار، **البحر الزخار**، حديث رقم/٧٢٠٦، ج١٣، ص٤٤٥.

(١٦٤) انظر: الثعالبي، أبو منصور عبدالملك بن محمد، **ثمار القلوب في المضاف والمنسوب**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط١، بيروت، المكتبة العصرية، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م، ج٢، ص٤٤٨. و: الزمخشري، أبو القاسم جارالله محمود بن عمر، **المستقصى في أمثال العرب**، تحقيق: محمد عبدالمعين خان، ط١، حيدرأباد، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، ١٣٨١هـ/١٩٦٢م، ج١، ص٢٨٢.

(١٦٥) انظر: القرشي، عمر ابن أبي ربيعة المخزومي، **ديوان عمر بن أبي ربيعة**، شرح: محمد العناني، د.ط، القاهرة، مطبعة السعادة، ١٣٣٠هـ، ص٢٦١.

(١٦٦) انظر: العسكري، أبو هلال الحسن بن عبدالله، **كتاب جمهرة الأمثال**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط٢، بيروت، دار الجيل ودار الفكر، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م، ج٢، ص٤٦.

(١٦٧) انظر: الزمخشري، جار الله محمود بن عمر، **أساس البلاغة**، تحقيق: مزيد نعيم وشوقي المعري، ط١، بيروت، مكتبة لبنان ناشرون، ١٩٩٨م، مادة/ س ق ط.

(١٦٨) روى مسلم في صحيحه لابن مسعود: (» ... فَنَامَ فَاسْتَيْقَظَ وَقَدْ ذَهَبَتْ، فَطَلَبَهَا حَتَّى أَدْرَكَهُ الْعَطَشُ، ثُمَّ قَالَ: أَرْجِعُ إِلَى مَكَانِيَ الَّذِي كُنْتُ فِيهِ، فَأَنَامُ حَتَّى أَمُوتَ، فَوَضَعَ رَأْسَهُ عَلَى سَاعِدِهِ لِيَمُوتَ، فَاسْتَيْقَظَ وَعِنْدَهُ رَاحِلَتُه...«) (ج٨ ص٩٢)، وروى البخاري في صحيحه لابن مسعود: (» ... فَوَضَعَ رَأْسَهُ فَنَامَ نَوْمَةً، فَاسْتَيْقَظَ وَقَدْ ذَهَبَتْ رَاحِلَتُهُ...«) (٦٣٠٨).

(١٦٩) اليحصبي، **إكمال المعلم بفوائد مسلم**، ج٨، ص٢٤٦.

(١٧٠) انظر: الرازي، عبدالرحمن بن أبي حاتم، **الجرح والتعديل**، ط١، حيدر أباد، دائرة المعارف العثمانية، ١٣٧١هـ/١٩٥٢م، ج٩، ص١٠٩.

(١٧١) انظر: ابن حجر، **تقريب التهذيب**، رقم/٧٣١٩، ص٥٧٤.

(١٧٢) انظر: ابن حجر، أحمد بن علي، **تهذيب التهذيب**، اعتنى به: إبراهيم الزيبق وعادل مرشد، د.ط، بيروت، مؤسسة الرسالة، د.ت، ج٤، ص٢٨٥.

(١٧٣) انظر: الرازي، **الجرح والتعديل**، ج٩، ص١٠٨..

(١٧٤) انظر: ابن حجر، **تهذيب التهذيب**، ج٤، ص٢٨٥.

(١٧٥) انظر: النسائي، **سنن النسائي الكبرى**، حديث رقم/٥٦٠١، ج٥، ص٢٦٧.

(١٧٦) انظر: القرشي، مالك بن أنس، **الموطأ رواية محمد بن الحسن الشيباني**، تحقيق: د. عبدالوهاب عبداللطيف، ط٤، القاهرة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، ١٤١٤هـ/١٩٩٤م، حديث رقم/٩٨٣، ص٣١٢.

(١٧٧) انظر: ابن عساكر، أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله، **تاريخ مدينة دمشق**، تحقيق: محب الدين أبي سعيد عمر بن غرامة العمروي، د.ط، بيروت، دار الفكر، ١٤٢٥هـ/١٩٩٥م، حديث رقم/ ١٢٧٩٩، ج٦٢، ص٢٣٥.

(١٧٨) انظر: الشريف، محمد حسن، **معجم حروف المعاني في القرآن الكريم (مفهوم شامل في تحديد دلالات الأدوات)**، ط١، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤١٧هـ/١٩٩٦م، ج١، ص٤٢٩.

(١٧٩) في متن الطبعة الهندية لصحيح مسلم: «ويهتدون»، وفي الحاشية: «يهدون»، ج٢، ص١٢٧.

(١٨٠) في متن الطبعة الهندية لصحيح مسلم: «هم قوم»، ج٢، ص١٢٧.

(١٨١) انظر: ابن أبي الدنيا، أبو بكر عبدالله بن محمد البغدادي، **العزلة والانفراد**، تحقيق: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، ط١، الرياض، دار الوطن، ١٤١٧هـ/١٩٩٧م، حديث رقم/١٩٢، ص١٦٠.

(١٨٢) انظر: البغوي، **الأنوار في شمائل النبي المختار**، حديث رقم/١١١، ج١، ص١٠٠. وانظر للمؤلف نفسه: **شرح السنة**، حديث رقم/٤٢٢٢، ج١٥، ص١٤.

(١٨٣) انظر: ابن ماجة، **السنن**، حديث رقم/٣٩٧٩، ج٥، ص١٢١.

(١٨٤) انظر: المحاملي، **أمالي المحاملي رواية ابن يحيى البيع**، تحقيق: إبراهيم إبراهيم القيسي، ط١، عمّان، المكتبة الإسلامية، ١٤١٢هـ/١٩٩١م، حديث رقم/٣٢٦، ص٣٠٩.

(١٨٥) انظر: أبو عوانة، **مسند أبي عوانة**، حديث رقم/٧١٦٦، ج٤، ص٤١٨.

(١٨٦) انظر: المرجع السابق، حديث رقم/٧١٦٧، ج٤، ص٤١٩.

(١٨٧) انظر: ابن وضاح، محمد المرواني، **كتاب البدع**، تحقيق: عمرو عبد المنعم سليم، ط٣، القاهرة، مكتبة ابن تيمية، ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م، حديث رقم/٨٣، ص٦٢.

(١٨٨) انظر: البيهقي، **السنن الكبرى**، حديث رقم/١٦٧٩٥، ج٨، ص٣٢٩.

(١٨٩) انظر: الأصفهاني، أبو نعيم أحمد بن عبدالله، **حلية الأولياء وطبقات الأصفياء**، د.ط، بيروت، دار الفكر، ١٤١٦هـ/١٩٩٦م، ج١، ص٢٧٢.

(١٩٠) انظر دلالة كلمة (سنة) على (الاقتداء) في: ابن منظور، محمد بن مكرم بن على، **لسان العرب**، القاهرة، المطبعة الأميرية ببولاق، د.ط، ١٣٠٢هـ، مادة/ س ن ن.

(١٩١) انظر دلالة كلمة (الهادي) على (الدليل) في: المرجع السابق، مادة/ هـ د ي

(١٩٢) انظر: أبو شامة، عبدالرحمن بن إسماعيل المقدسي، **إبراز المعاني من حرز الأماني في القراءات السبع للإمام الشاطبي**، تحقيق: إبراهيم عطوة عوض، د.ط، بيروت، دار الكتب العلمية، د.ت، ص٤٧٩.

(١٩٣) انظر: ابن هشام، أبو محمد عبدالله جمال الدين بن يوسف، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، تحقيق وشرح: عبداللطيف الخطيب، ط١، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م، ج٢، ص٣٧٨.

(١٩٤) في متن الطبعة الهندية لصحيح مسلم: إضافة «عز وجل»، ج١، ص٤٤.

(١٩٥) في حاشية الطبعة الهندية لصحيح البخاري: «العباد»، ج٢، ص٨٨٢.

(١٩٦) في متن صحيح البخاري بتحقيق د.عبدالقادر شيبة الحمد: «ألا» مكان «أن لا»، حديث رقم/ ٦٢٧١، ج٣، ص٤٩٣.

(١٩٧) انظر: ابن أبي عاصم، أحمد بن عمرو الشيباني، **الآحاد والمثاني**، تحقيق: باسم فيصل أحمد الجوابرة، ط١، الرياض، دار الراية، ١٤١١هـ/١٩٩١م، حديث رقم/١٨٣٩، ج٣، ص٤٢٠.

(١٩٨) انظر: ابن حجر، أحمد بن علي، **لسان الميزان**، عناية: عبدالفتاح أبو غدة، ط١، بيروت، مكتبة المطبوعات الإسلامية، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م) رقم/٨٧٧٤، ج٩، ص٢٧.

(١٩٩) انظر: ابن حنبل، **مسند أحمد بن حنبل**، حديث رقم/٢٢٠٩٦، ج٣٦، ص٤١٤.

(٢٠٠) انظر: ابن حجر، أحمد بن علي، **هدي الساري مقدمة فتح الباري**، تحقيق: عبدالقادر شيبة، ط١، الرياض، ١٤٢١هـ/٢٠٠١م، ص٤٤٦.

(٢٠١) انظر: الطبراني، أبو القاسم سليمان بن أحمد، **المعجم الكبير**، تحقيق: حمدي عبدالمجيد السلفي، د.ط، القاهرة، مكتبة ابن تيمية، د.ت، حديث رقم/٨١، ج٢٠، ص٤٨.

(٢٠٢) انظر: ابن لبان، **صحيح ابن حبان بترتيب ابن لبان**، حديث رقم/٣٦٢، ج٢، ص٨٢.

(٢٠٣) انظر: أبو عوانة، **مسند أبي عوانة**، حديث رقم/٢٩، ج١، ص٢٧.

(٢٠٤) انظر: النسائي، **سنن النسائي الكبرى**، حديث رقم/٩٩٤٣، ج٩، ص٨١.

(٢٠٥) انظر دلالة إنّ على التوكيد والاهتمام بالخبر في: ابن عاشور، محمد الطاهر، **موجز البلاغة**، ط١، تونس، المطبعة التونسية، د.ت، ص١٢.

(٢٠٦) انظر: الشاطبي، **المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية**، ج١، ص٤٠٨.

(٢٠٧) في متن صحيح البخاري بتحقيق د.عبدالقادر شيبة الحمد: «فادّلجوا»، حديث رقم/٦٢٥٣، ج٣، ص٤٨٩.

(٢٠٨) في متن الطبعة الهندية لصحيح البخاري: «مَهَلهم»، ج٢ ص٩٦٠. وفي متن صحيح البخاري الذي أشرف على تحقيقه شعيب الأرنؤوط وعادل مرشد: «مَهْلِهم»، (رقم/٦٤٨٢) من غير إشارة في الحاشية على وجود رواية: «مَهَلِهم» المذكورة في حاشية الطبعة السلطانية.

(٢٠٩) في متن الطبعة الهندية لصحيح البخاري: «وانطلقوا»، ج٢ ص١٠٨١. وفي متن صحيح البخاري بتحقيق د.عبدالقادر شيبة الحمد: «وانطلقوا»، حديث رقم/٧٠١٣، ج٣، ص٦٦٥.

(٢١٠) في متن صحيح البخاري بتحقيق د.عبدالقادر شيبة الحمد: «وذلك»، حديث رقم/٧٠١٣، ج٣، ص٦٦٥.

(٢١١) في متن صحيح البخاري بتحقيق د.عبدالقادر شيبة الحمد: «واتبع»، حديث رقم/٧٠١٣، ج٣، ص٦٦٥.

(٢١٢) انظر: التميمي، **مسند أبي يعلي الموصلي**، رقم الحديث/٧٣١٠، ج١٣، ص٢٩٤.

(٢١٣) انظر: ابن لبان، **صحيح ابن حبان بترتيب ابن لبان**، حديث رقم/٣، ج١، ص١٧٦.

(٢١٤) انظر: البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين، **دلائل النبوة**، تحقيق: عبدالمعطي قلعجي، ط١، القاهرة، دار الريان للتراث، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م، ج١، ص٣٦٩.

(٢١٥) انظر: البغوي، **الأنوار في شمائل النبي المختار**، حديث رقم/١٢٢٨، ج٢، ص٧٦٧.

(٢١٦) انظر: ابن منظور، **لسان العرب**، مادة/ م هـ ل.

(٢١٧) انظر: الأنباري، أبو البركات عبدالرحمن بن محمد، **أسرار العربية**، تحقيق: محمد بهجت البيطار، د.ط، دمشق، المجمع العلمي العربي، د.ت، ص٣٠٢-٣٠٣-٣٠٤

(٢١٨) انظر إفادة الباء معنى السببية في: ابن هشام، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، ج٢، ص١٢٧.

(٢١٩) انظر: ابن حنبل، **مسند أحمد بن حنبل**، حديث رقم/٢٢٨٢١، ج٣٧، ص٤٧٧.

(٢٢٠) انظر: النسائي، **سنن النسائي الكبرى**، حديث رقم/٨٠٩٣، ج ٧ ص٣١٠، ورقم/٨٣٤٨، ج٧، ص٤١٣، ورقم/٨٥٣٣، ج٨، ص٨.

(٢٢١) انظر: ابن أبي شيبة، **مسند ابن أبي شيبة**، حديث رقم/١١٤، ج١، ص٩٦.

(٢٢٢) انظر: البغوي، **الأنوار في شمائل النبي المختار**، حديث رقم/١٠٦، ج١ ص٩٦. وانظر أيضاً للمؤلف نفسه: **شرح السنة**، حديث رقم/٣٩٠٦، ج١٤، ص١١١.

(٢٢٣) في حاشية الطبعة الهندية لصحيح البخاري: «رجلاً «، ج١، ص٤١٨.

(٢٢٤) في حاشية الطبعة الهندية لصحيح البخاري: «رَجُل»، ج١، ص٥٢٥.

(٢٢٥) انظر: ابن حبان، **كتاب الثقات**، ج٢، ص٢٦٦-٢٦٧.

(٢٢٦) انظر: البيهقي، **السنن الكبرى**، حديث رقم/١٣٠٥٨، ج٦، ص٥٨٨.

(٢٢٧) انظر إفادة الباء معنى الإلصاق في: ابن هشام، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، ج٢، ص١١٧.

(٢٢٨) قال أبو الفضل المقدسي عن صحيح البخاري: «فإن كان المتن مشتملاً على جمل متعددة لا تعلق لإحداها بالأخرى، فإنه [أي البخاري] يخرج كل جملة منها في باب مستقل فراراً من التطويل»، ابن حجر، **هدي الساري مقدمة فتح الباري**، ج١، ص١٧، وقال ابن الملقن: «اختصار الحديث والاقتصار على بعضه: الصحيح جوازه إذا كان ما فصله غير مرتبط الدلالة بالباقي بحيث

لا تختلف الدلالة، مفصلة كالحديثين المستقلين، ومنعه إن لم يكن كذلك» ابن الملقن، سراج الدين أبو حفص عمر بن علي، **التوضيح لشرح الجامع الصحيح**، تحقيق: دار الفلاح، ط١، الدوحة، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م، ج٢، ص١٠٢.

(٢٢٩) سيأتي الحديث عنها بعد قليل.

(٢٣٠) ابن حجر، **تقريب التهذيب**، رقم/٥٧٢٧، ص٤٦٨.

(٢٣١) انظر: القشيري، **صحيح مسلم**، ج١، ص٣.

(٢٣٢) انظر: ابن حجر، **فتح الباري** ، ج٧، ص٤٧٢.

وقال: «إن البخاري كان يرى جواز الرواية بالمعنى وجواز تقطيع الحديث من غير تنصيص على اختصاره بخلاف مسلم»، ابن حجر، أحمد بن علي، **النكت على كتاب ابن الصلاح**، تحقيق: د.ربيع بن هادي عمير، ط٣، الرياض، دار الراية، ١٤١٥هـ/١٩٩٤م، ج١، ص٢٨٢-٢٨٣.

(٢٣٣) مثَّل د.محمد بن عبدالكريم على الأوهام والتصحيفات في بعض متون أحاديث البخاري، ومثَّل أيضاً على اختلاف الروايات في بعض الألفاظ اللغوية فيه، انظر: عبيد، محمد عبدالكريم، **روايات ونسخ الجامع الصحيح للبخاري**، ط١، الرياض، دار إمام الدعوة، ١٤٢٦هـ، ص٦٤، ص٨١.

(٢٣٤) ابن رجب، عبدالرحمن بن أحمد، **شرح علل الترمذي**، تحقيق: نور الدين عتر، د.ط، د.ب، دار الملاح، د.ت، ج١، ص١٥٩.

(٢٣٥) انظر: الزركشي، بدر الدين محمد بن عبدالله، **الإجابة لإيراد ما استدركته عائشة على الصحابة**، تحقيق: د. رفعت فوزي عبدالمطلب، ط١، القاهرة، الخانجي، ١٤٢١هـ/٢٠٠١م.

(٢٣٦) القشيري، مسلم بن الحجاج، **التمييز**، تحقيق: د. محمد مصطفى الأعظمي، والكتاب ملحق بكتاب «منهج النقد عند المحدثين نشأته وتاريخه» للمحقق نفسه، ط٣، المملكة العربية السعودية، مكتبة الكوثر، ١٤١٠هـ/١٩٩٠م، ص١٧٠.

(٢٣٧) الترمذي، **الجامع الكبير**، ج٦، ص٢٤٠.

(٢٣٨) انظر: ابن حجر، **فتح الباري** ، ج١، ص٣٧٤، ج٧، ص٤٩٤.

(٢٣٩) انظر: المرجع السابق، ج١٢، ص١١٢.

(٢٤٠) انظر: المرجع السابق، ج٢، ص١٧١.

(٢٤١) انظر: الإدلبي، صلاح الدين بن أحمد، **منهج نقد المتون عند علماء الحديث**، ط١، بيروت، دار الآفاق الجديدة، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م، ص٢٨٨.

(٢٤٢) السجستاني، **كتاب السنن**، حديث رقم/٣٤٧٨، ج٤، ص١٧٥.

(٢٤٣) النسائي، **سنن النسائي الكبرى**، حديث رقم/٤٧٨٦، ج٤، ص٤٦٩.

(٢٤٤) انظر: الأدلبي، **منهج نقد المتون عند علماء الحديث**، ص٢٨٩.

(٢٤٥) انظر: السخاوي، شمس الدين محمد بن عبدالرحمن، **الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر**، تحقيق: إبراهيم باجس عبدالمجيد، ط١، بيروت، دار ابن حزم، ١٤١٩هـ/١٩٩٩م، ج٢، ص٦٧٥.

(٢٤٦) انظر: ابن حجر، **فتح الباري**، ج١، ص١٣٦.

(٢٤٧) انظر: المرجع السابق، ج١ ص٢٣ و ١٠٥ و ١٣٦، ج٢ ص٥٥ و٣٩٦، ج٦ ص١٤٣، ج١١ ص٣٤٨، ج١٣، ص٥٢٦

(٢٤٨) انظر: ابن حجر، **فتح الباري**، ج١، ص١٠٥.

(٢٤٩) انظر: المرجع السابق، ج١، ص١٣٦ و ١٠٥، ج٢، ص٣٩٦.

(٢٥٠) انظر: القشيري، **صحيح مسلم**، ج١، ص٣.

(٢٥١) الخطيب البغدادي، **الكفاية في معرفة أصول علم الرواية**، ج١، ص٥٦٣.

(٢٥٢) السيوطي، عبدالرحمن بن أبي بكر جلال الدين، **تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي**، تحقيق: أبي معاذ طارق بن عوض الله بن محمد، ط١، الرياض، دار العاصمة، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م، ج٢، ص٦٠٥٩.

(٢٥٣) انظر: ابن حجر، **فتح الباري**، ج١ ص١٣٦ و ١٠٥، ج٢، ص٣٩٦.

(٢٥٤) انظر: الذهبي، **سير أعلام النبلاء**، ج١٤، ص٥.

(٢٥٥) انظر: السيوطي، **تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي**، ج٢، ص٥٦. ومن الأمثلة أيضاً على وعي النحاة بالفروق الناتجة عن تغيير حرف في الحديث: تنبيه حماد بن سلمة المحدّث النحوي سيبويه حين كان يمليه حديثاً، فبعد أن غير سيبويه كلمة (الصفا) فيه إلى (الصفاء) قال له حماد: يا فارسي، لا تقل الصفاء؛ لأن الصفا مقصور. انظر: الزجاجي، أبو القاسم عبدالرحمن بن إسحاق، **مجالس العلماء**، تحقيق: عبدالسلام هارون، ط٣، القاهرة، مكتبة الخانجي، ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م، ص١١٨.

(٢٥٦) القسطلاني، شهاب الدين أحمد بن محمد، **إرشاد الساري إلى شرح صحيح البخاري**، ط٧، القاهرة، المطبعة الأميرية، ١٣٢٣هـ، ج١، ص٤١.

(٢٥٧) اليحصبي، عياض بن موسى، **الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع**، تحقيق: السيد أحمد صقر، ط١، القاهرة، دار التراث، ١٣٨٩هـ/١٩٧٠م، ص١٨٧.

(٢٥٨) المرجع السابق، ص١٨٣.

(٢٥٩) القسطلاني، **إرشاد الساري إلى شرح صحيح البخاري**، ج١، ص٤١.

المَصادِرُ وَالمَراجِع

- الإدلبي، صلاح الدين بن أحمد، **منهج نقد المتون عند علماء الحديث**، ط١، دار الأفاق الجديدة، بيروت، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.

- الأزدي، معمر بن راشد، **كتاب الجامع - رواية الإمام عبدالرزاق الصنعاني** (وهو ملحق بكتاب المصنف لأبي بكر عبدالرزاق بن همام الصنعاني ت/٢١١هـ)، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، ط٢، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.

- الأنباري، أبو البركات عبدالرحمن بن محمد، **أسرار العربية**، تحقيق: محمد بهجت البيطار، د.ط، دمشق، المجمع العلمي العربي، د.ت.

- الأصفهاني، أبو نعيم أحمد بن عبدالله، **حلية الأولياء وطبقات الأصفياء**، بيروت، دار الفكر، د.ط، ١٤١٦هـ/١٩٩٦م.

- الأنصاري، زين الدين أبو يحيى زكريا بن محمد، **فتح الباقي بشرح ألفية العراقي**، تحقيق: د. عبداللطيف الهميم وماهر ياسين فحل، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٢٢هـ/٢٠٠٢م.

- البخاري، أبو عبدالله محمد بن إسماعيل، **الأدب المفرد الجامع للآداب النبوية**، تحقيق: أبو عبدالرحمن محمد ناصرالدين الألباني، الجبيل، دار الصدِّيق، ط٢، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م.

- البخاري، أبو عبدالله محمد بن إسماعيل، **صحيح البخاري: الجامع المسند الصحيح**، اعتنى به: محمد زهير بن ناصر الناصر، بيروت، دار طوق النجاة، ط١، ١٤٢٢هـ.

- البخاري، أبو عبدالله محمد بن إسماعيل، **صحيح البخاري**، اعتنى به: أحمد علي السهارنفوري، كراتشي، دار: قديمي كتب خانة، د.ط، ١٣٨١هـ/١٩٦١م.

- البخاري، أبو عبدالله محمد بن إسماعيل، **الجامع الصحيح**، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وعادل مرشد، دمشق، دار الرسالة العالمية، ط١، ١٤٣٢هـ.

- البخاري، أبو عبدالله محمد بن إسماعيل، **الجامع الصحيح**، تحقيق: د.عبدالقادر شيبة الحمد، المملكة العربية السعودية، د.ط، ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م.

- البدري، د.نعيم سلمان، **صناعة الشاهد الشعري عند ابن مالك الأندلسي**، دمشق، دار الينابيع، ط١، ٢٠١٠م.

- البزار، أبوبكر أحمد بن عمر، **البحر الزخار**، تحقيق: عادل بن سعد، المدينة المنورة، مكتبة العلوم والحكم، ط١، ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م.

- البطليوسي، ابن سيد، **المثلث**، تحقيق: د. صلاح مهدي الفرطوسي، بغداد، دار الرشيد، د.ط، ١٤٠١هـ/١٩٨١م.

- البغدادي، أبو الحسين محمد بن عبدالله، **فوائد ابن أخي ميمي الدقاق**، تحقيق: نبيل سعد الدين حرّار، الرياض، أضواء السلف، ط١، ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م.

- البغوي، الحسين بن مسعود، **الأنوار في شمائل النبي المختار**، تحقيق: إبراهيم اليعقوبي، دمشق، دار المكتبي، ط١، ١٤١٦هـ/١٩٩٥م.

- البغوي، الحسين بن مسعود، **شرح السنة**، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، بيروت، المكتب الإسلامي، ط٢، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.

- البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين، **الجامع لشعب الإيمان**، أشرف على تحقيقه: مختار أحمد الندوي، الرياض، مكتبة الرشد، ط١، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٣م.

- البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين، **السنن الكبرى**، تحقيق: عبدالقادر عطا، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٢م.

- البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين، **دلائل النبوة**، تحقيق: عبدالمعطي قلعجي،

القاهرة،دار الريان للتراث، ط١، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.

- البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين، **كتاب الأسماء والصفات**، تحقيق: عبدالله بن محمد الحاشدي، الرياض، مكتبة السوادي، د.ط، د.ت.

- البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين، **الآداب**، عناية: أبو عبدالله السعيد المندوه، بيروت، مؤسسة الكتب الثقافية، ط١، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.

- الترمذي، أبو عيسى محمد بن عيسى، **الجامع الكبير**، تحقيق: بشار عواد معروف، بيروت، دار الغرب الإسلامي، ط١، ١٩٩٦م.

- التميمي، أحمد بن علي بن المثنى، **مسند أبي يعلى الموصلي**، تحقيق: حسين سالم أسد، دمشق، دار المأمون للتراث، ط٢، ١٤١٣هـ/١٩٩٣م.

- الثعالبي، أبو منصور عبدالملك بن محمد، **ثمار القلوب في المضاف والمنسوب**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط١، بيروت، المكتبة العصرية، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م.

- الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر، **الحيوان**، تحقيق: عبدالسلام هارون، القاهرة، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، ط٢، ١٣٨٧هـ/١٩٦٨م.

- ابن جني، أبو الفتح عثمان، **سر صناعة الإعراب**، تحقيق: أحمد فريد، القاهرة، المكتبة الوفيقية، د.ط، د.ت.

- ابن الجوزي، أبو الفرج عبدالرحمن، **المشكل من حديث الصحيحين**، تحقيق: د. علي حسن البواب، الرياض، دار الوطن، ط١، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م.

- ابن حبان، أبو حاتم، **كتاب الثقات**، حيدر أباد، دائرة المعارف العثمانية، ط١، ١٣٩٨هـ/١٩٧٨م.

- ابن حبيب، عبدالملك السلمي الأندلسي، **تفسير غريب الموطأ**، تحقيق: عبدالرحمن بن سليمان العثيمين، الرياض، العبيكان، ط١، ١٤٢١هـ/٢٠٠١م.

- ابن حجر، أحمد بن علي، **النكت على كتاب ابن الصلاح**، تحقيق: د.ربيع بن هادي عمير، الرياض، دار الراية، ط٣، ١٤١٥هـ/١٩٩٤م.

- ابن حجر، أحمد بن علي، **تهذيب التهذيب**، اعتنى به: إبراهيم الزيبق وعادل مرشد، بيروت، مؤسسة الرسالة، د.ط، د.ت.

- ابن حجر، أحمد بن علي، **فتح الباري بشرح صحيح الإمام أبي عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري**، تحقيق: عبدالقادر شيبة الحمد، الرياض، المحقق نفسه، ط١، ١٤٢١هـ/٢٠٠١م.

- ابن حجر، أحمد بن علي، **لسان الميزان**، عناية: عبدالفتاح أبو غدة، بيروت، مكتبة المطبوعات الإسلامية، ط١، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م.

- ابن حجر، شهاب الدين أحمد بن علي، **تقريب التهذيب**، تحقيق: محمد عوامة، حلب، دار الرشيد، ط٣، ١٤١١هـ/١٩٩١م.

- ابن حجر، **هدي الساري مقدمة فتح الباري**، تحقيق: عبدالقادر شيبة، الرياض، المحقق، ط١، ١٤٢١هـ/٢٠٠١م.

- ابن حنبل، **مسند أحمد بن حنبل**، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وعادل مرشد، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤١٧هـ/١٩٩٧م.

- خاطر، د.خليل إبراهيم، **مكانة الصحيحين**، القاهرة، المطبعة العربية الحديثة، ط١، ١٤٠٢هـ.

- الخالديان، **الأشباه والنظائر من أشعار المتقدمين والجاهلية والمخضرمين**، تحقيق: السيد محمد يوسف، القاهرة، د.ط، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، ١٩٦٥م.

- الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي، **الكفاية في معرفة أصول علم الرواية**، تحقيق: أبو إسحاق إبراهيم بن مصطفى الدمياطي، مصر: دار الهدى، ط١، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٣م.

- الدارمي، أبو سعيد عثمان بن سعيد، **نقض الإمام أبي سعيد عثمان بن سعيد على المريسي العنيد**، تحقيق: د. رشيد بن حسن الألمعي، الرياض، مكتبة الرشد، ط١، ١٤١٨هـ/١٩٩٨م.

- الدارمي، أبو محمد عبدالله بن عبدالرحمن، **مسند الدارمي**، تحقيق: حسين سليم أسد الداراني، الرياض، دار المغني، ط١، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م.

- ابن أبي الدنيا، أبو بكر عبدالله بن محمد البغدادي، **العزلة والانفراد**، تحقيق: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، الرياض، دار الوطن، ط١، ١٤١٧هـ/١٩٩٧م.

- الذهبي، أبو عبدالله شمس الدين محمد، **تذكرة الحفاظ**، بيروت، دار الكتب العلمية، د.ط، دت.

- الذهبي، أبو عبدالله شمس الدين محمد، **سير أعلام النبلاء**، تحقيق: أكرم البوشي، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.

- الرازي، عبدالرحمن بن أبي حاتم، **الجرح والتعديل**، حيدر أباد: دائرة المعارف العثمانية، ط١، ١٣٧١هـ/١٩٥٢م.

- الرامهرمزي، الحسن بن عبدالرحمن، **المحدث الفاصل بين الراوي والواعي**، تحقيق: محمد عجاج الخطيب، بيروت، دار الفكر، ١٣٩١هـ/١٩٧١م.

- ابن رجب، عبدالرحمن بن أحمد، **شرح علل الترمذي**، تحقيق: نور الدين عتر، (د.ب: دار الملاح، د.ط، د.ت).

- الزجاجي، أبو القاسم عبدالرحمن بن إسحاق، **أخبار أبي القاسم الزجاج**، تحقيق: عبد الحسين المبارك، بغداد، دار الرشيد، ١٩٨٠م.

- الزجاجي، أبو القاسم عبدالرحمن بن إسحاق، **مجالس العلماء**، تحقيق: عبدالسلام هارون، القاهرة،مكتبة الخانجي، ط٣، ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م.

- الزركشي، بدر الدين محمد بن عبدالله، **الإجابة لإيراد ما استدركته عائشة على الصحابة**، تحقيق: د. رفعت فوزي عبدالمطلب، القاهرة،الخانجي، ط١، ١٤٢١هـ/٢٠٠١م.

- الزمخشري، جار الله محمود بن عمر، **أساس البلاغة**، تحقيق: مزيد نعيم وشوقي المعري، بيروت، مكتبة لبنان ناشرون، ط١، ١٩٩٨م)، مادة/ س ق ط.

- الزمخشري، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر، **المستقصى في أمثال العرب**، تحقيق: محمد عبدالمعين خان، ط١، حيدرأباد، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، ١٣٨١هـ/١٩٦٢م.

- السبتي، عياض بن موسى، **ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام** مذهب مالك، تحقيق: محمد بن تاويت الطنجي، (المغرب: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، ط٢، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.

- السجستاني، أبو داود سليمان بن الأشعث، **كتاب السنن**، تحقيق: محمد عوامة، بيروت، مؤسسة الريان، ط١، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م.

- السخاوي، شمس الدين محمد بن عبدالرحمن، **الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر**، تحقيق: إبراهيم باجس عبدالمجيد، بيروت، دار ابن حزم، ط١، ١٤١٩هـ/١٩٩٩م.

- السيوطي، جلال الدين، **الاقتراح في أصول النحو**، تحقيق: حمدي عبدالفتاح، القاهرة،مكتبة الآداب، ط٣، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م.

- السيوطي، عبدالرحمن بن أبي بكر جلال الدين، **تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي**، تحقيق: أبي معاذ طارق بن عوض الله بن محمد، الرياض، دار العاصمة، ط١، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م.

- الشاطبي، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى، **المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية**، تحقيق: عبدالرحمن العثيمين وعياد الثبيتي وآخرين، (مكة المكرمة: جامعة أم القرى، ط١، ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م.

- الشاعر، حسن موسى، **النحاة والحديث الشريف**، (عمَّان: دار عمار، ط١، ١٤٣١هـ/٢٠١٠م.

- أبو شامة، عبدالرحمن بن إسماعيل المقدسي، **إبراز المعاني من حرز الأماني في القراءات السبع للإمام الشاطبي**، تحقيق: إبراهيم عطوة عوض، د.ط، بيروت، دار الكتب العلمية، د.ت.

- الشرقاوي، السيد، **معجم غريب الحديث والأثر والاستشهاد بالحديث في اللغة والنحو**، القاهرة،مكتبة الخانجي، ط١، ١٤٢١هـ/٢٠٠١م.

- الشريف، محمد حسن، **معجم حروف المعاني في القرآن الكريم (مفهوم شامل في تحديد دلالات الأدوات)**، ط١، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤١٧هـ/١٩٩٦م.

- ابن أبي شيبة، أبو بكر عبدالله بن محمد، **مسند ابن أبي شيبة**، تحقيق: عادل بن يوسف الغزاوي وأحمد المزيدي، الرياض، دار الوطن، ط١، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م.

- ابن أبي شيبة، أبو بكر عبدالله بن محمد، **مصنف ابن أبي شيبة**، تحقيق: محمد بن عبدالله الجمعة ومحمد بن إبراهيم اللحيدان، الرياض، الرشد، ط١، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٦م.

- الصنعاني، عبدالرزاق بن همام، **تفسير القرآن**، تحقيق: د. مصطفى مسلم محمد، الرياض، الرشد، ط١، ١٤١٠هـ/١٩٨٩م.

- الطبراني، أبو القاسم سليمان بن أحمد، **المعجم الكبير**، تحقيق: حمدي عبدالمجيد السلفي، القاهرة،مكتبة ابن تيمية، د.ط، د.ت.

- الطحاوي، أبو جعفر أحمد بن محمد، **شرح مشكل الآثار**، تحقيق: شعيب

الأرنؤوط، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤١٥هـ/١٩٩٤م.

- الطحاوي، أبو جعفر أحمد بن محمد، **شرح معاني الآثار**، تحقيق: محمد زهري النجار ومحمد سيد جاد الحق، بيروت، عالم الكتب، ط١، ١٤١٤هـ/١٩٩٤م.

- ابن عاشور، محمد الطاهر، **موجز البلاغة**، ط١، تونس، المطبعة التونسية، د.ت.

- ابن أبي عاصم، أحمد بن عمرو الشيباني، **الآحاد والمثاني**، تحقيق: باسم فيصل أحمد الجوابرة، الرياض، دار الراية، ط١، ١٤١١هـ/١٩٩١م.

- عبدالتواب، رمضان، **بحوث ومقالات في اللغة**، القاهرة،مكتبة الخانجي، ط٣، ١٤١٥هـ/١٩٩٥م.

- ابن عبدالبر، أبو عمر يوسف بن عبدالله، **الاستذكار الجامع لمذاهب فقهاء الأمصار وعلماء الأقطار فيما تضمنه الموطأ من معاني الرأي والآثار وشرح ذلك كله بالإيجاز والاختصار**، تحقيق: د.عبدالمعطي أمين قلعجي، دمشق، بيروت، دار قتيبة، ط١، ١٤١٤هـ/١٩٩٣م.

- ابن عبدالبر، أبو عمر يوسف بن عبدالله، **التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد**، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي ومحمد عبدالكبير البكري، ١٣٨٧هـ/١٩٦٧م.

- عبيد، محمد عبدالكريم، **روايات ونسخ الجامع الصحيح للبخاري**، الرياض، دار إمام الدعوة، ط١، ١٤٢٦هـ.

- ابن عساكر، أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله، **تاريخ مدينة دمشق**، تحقيق: محب الدين أبي سعيد عمر بن غرامة العمروي، بيروت، دار الفكر، ١٤٢٥هـ/١٩٩٥م.

- العسكري، أبو هلال الحسن بن عبدالله، **كتاب جمهرة الأمثال**، تحقيق: محمد

أبو الفضل إبراهيم، بيروت، دار الجيل ودار الفكر، ط٢، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.

- العكبري، أبو البقاء عبدالله بن الحسين، **إعراب القراءات الشواذ**، تحقيق: محمد السيد عزوز، بيروت، عالم الكتب، ط١، ١٤١٧هـ/١٩٩٦م.

- العكبري، أبو البقاء عبدالله بن الحسين، **اللباب في علل البناء والإعراب**، تحقيق: غازي مختار طليمات، ط١، دمشق، دار الفكر، ١٤١٦هـ/١٩٩٥م.

- أبو عوانة، يعقوب بن إسحاق، **مسند أبي عوانة**، تحقيق: أيمن عارف الدمشقي، بيروت، دار المعرفة، ط١، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م.

- فاخر، د.علي محمد، **تغيير النحويين للشواهد**، القاهرة، دار الطباعة المحمدية، ط١، ١٤١٦هـ/١٩٩٦م.

- الفاسي، أبو عبدالله محمد بن الطيب، **فيض نشر الانشراح من طي روض الاقتراح**، تحقيق: د. محمود فجال، دبي، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، ط٢، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م.

- الفوزان، عبدالله صالح، **دليل السالك إلى ألفية ابن مالك**، د.ط، الرياض، دار المسلم، ١٩٩٨م.

- الفيروزبادي، أبو طاهر مجد الدين محمد بن يعقوب، **الدرر المبثوثة في الغرر المثلثة**، تحقيق: الطاهر أحمد الزاوي، بيروت، دار المدار الإسلامي، ط٢، ٢٠٠٤م.

- ابن قتيبة، أبو محمد عبدالله بن مسلم الدينوري، **أدب الكاتب**، تحقيق: محمد الدالي، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م.

- القرشي، عمر ابن أبي ربيعة المخزومي، **ديوان عمر بن أبي ربيعة**، شرح: محمد العناني، د.ط، القاهرة، مطبعة السعادة، ١٣٣٠هـ.

- القرشي، مالك بن أنس، **الموطأ برواياته عن يحيى الليثي والقنعبي وأبي مصعب الزهري والحدثاني، وابن بكير وابن القاسم وابن زياد بزياداتها وزوائدها واختلاف ألفاظها**، تحقيق: أبي أسامة سليم بن عيد الهلالي السلفي، دبي: مجموعة الفرقان، د.ط، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م.

- القرشي، مالك بن أنس، **الموطأ رواية محمد بن الحسن الشيباني**، تحقيق: د. عبدالوهاب عبداللطيف، القاهرة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، ط٤، ١٤١٤هـ/١٩٩٤م.

- القرشي، مالك بن أنس، **الموطأ رواية يحيى بن يحيى الليثي**، تحقيق: د. بشار عواد معروف، بيروت، دار الغرب الإسلامي، ط٢، ١٤١٧هـ/١٩٩٧م.

- القرشي، مالك بن أنس، **الموطأ**، تحقيق: أ.د.محمد مصطفى الأعظمي، أبو ظبي، مؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان للأعمال الخيرية والإنسانية، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م.

- القرطبي، أبو العباس أحمد بن عمر، **المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم**، تحقيق: محيي الدين ديب وآخرين، (دمشق وبيروت: دار ابن كثير ودار الكلم الطيب، ط١، ١٤١٧هـ/١٩٩٦م.

- القسطلاني، شهاب الدين أحمد بن محمد، **إرشاد الساري إلى شرح صحيح البخاري**، القاهرة، المطبعة الأميرية، ط٧، ١٣٢٣هـ).

- القشيري، مسلم بن الحجاج، **التمييز**، تحقيق: د. محمد مصطفى الأعظمي، والكتاب ملحق بكتاب «منهج النقد عند المحدثين نشأته وتاريخه» للمحقق نفسه، المملكة العربية السعودية، مكتبة الكوثر، ط٣، ١٤١٠هـ/١٩٩٠م.

- القشيري، مسلم بن الحجاج، **صحيح مسلم**، إسطنبول، المطبعة العامرة، ط١، ١٣٣٣هـ).

- القشيري، مسلم بن الحجاج، **صحيح مسلم**، كراتشي، دار قديمي كتب خانة، د.ط، ١٣٧٥هـ/١٩٥٦م.

- ابن القطاع، علي بن جعفر، **أبنية الأسماء والأفعال والمصادر**، تحقيق: أحمد محمد عبد الدايم، القاهرة،دار الكتب المصرية، د.ط، ١٩٩٩م.

- ابن لبان، الأمير علاء الدين علي، **صحيح ابن حبان بترتيب ابن لبان**، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٤١٤هـ/١٩٩٣م.

- اللخمي، أبو عبدالله محمد بن محمد بن هشام، **شرح الفصيح**، تحقيق: د. مهدي عبيد جاسم، بغداد، وزارة الثقافة والإعلام، ط١، ١٤٠٩هـ/١٩٨٨م.

- مجلة مجمع فؤاد الأول للغة العربية، (شعبان/١٣٥٦هـ، أكتوبر/١٩٣٧م.

- المحاملي، **أمالي المحاملي رواية ابن يحيى البيع**، تحقيق: إبراهيم إبراهيم القيسي، عمّان، المكتبة الإسلامية، ط١، ١٤١٢هـ/١٩٩١م.

- المقدسي، أبو الفضل محمد بن طاهر، **شروط الأئمة الستة**، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٠٥هـ/١٩٨٤م.

- ابن الملقن، سراج الدين أبو حفص عمر بن علي، **التوضيح لشرح الجامع الصحيح**، تحقيق: دار الفلاح، الدوحة، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، ط١، ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م.

- ابن ماجة، أبو عبدالله محمد بن يزيد القزويني، **السنن**، تحقيق: شعيب الأرنؤوط ومحمد كامل، دمشق، دار الرسالة العالمية، ط١، ١٤٣٠هـ/٢٠٠٩م.

- المالقي، أحمد بن عبد النور، **رصف المباني في شرح حروف المعاني**، تحقيق: أحمد محمد الخراط، د.ط، دمشق، مجمع اللغة العربية، د.ت.

- ابن مالك، محمد بن عبدالله، **إكمال الأعلام بتثليث الكلام**، تحقيق: سعد بن

حمدان الغامدي، مكة المكرمة، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، ط١، ١٤٠٣هـ/١٩٨٤م.

- ابن منبه، همام، **الصحيفة الصحيحة (صحيفة همام بن منبه)**، تحقيق: علي حسن علي عبدالحميد، عمَّان، دار عمار، ط١، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.

- ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم، **لسان العرب**، القاهرة، المطبعة الأميرية ببولاق، د.ط، ١٣٠٢هـ.

- النسائي، أبو عبدالرحمن أحمد بن شعيب، **سنن النسائي الكبرى**، تحقيق: حسن عبدالمنعم شلبي، إشراف: شعيب الأرنؤوط بيروت، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٢١هـ/٢٠٠١م.

- النووي، يحيى بن شرف، **المنهاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج**، القاهرة، المطبعة المصرية بالأزهر، ط١،١٣٤٧هـ/١٩٢٩م.

- ابن هشام، أبو محمد عبدالله جمال الدين بن يوسف، **أوضح المسالك على ألفية ابن مالك**، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، د.ط، بيروت، المكتبة العصرية، د.ت.

- ابن هشام، أبو محمد عبدالله جمال الدين بن يوسف **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، تحقيق وشرح: عبداللطيف الخطيب، ط١، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م.

- ابن هبيرة، أبو المظفر يحيى بن محمد، **الإفصاح عن معاني الصحاح**، تحقيق: فؤاد عبدالمنعم أحمد، الرياض، دار الوطن، د.ط، ١٤١٧هـ).

- الهنائي، أبو الحسن علي بن الحسن، **المنجد في اللغة**، تحقيق: د. أحمد مختار عمر، القاهرة،عالم الكتب، ط٢، ١٩٨٨م.

- ابن وضاح، محمد المرواني، **كتاب البدع**، تحقيق: عمرو عبد المنعم سليم، القاهرة، مكتبة ابن تيمية، ط٣، ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م.

- اليحصبي، أبو الفضل عياض بن موسى، **إكمال المعلم بفوائد مسلم**، تحقيق: د.يحيى إسماعيل، المنصورة، دار الوفاء، ط١، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م.

- اليحصبي، عياض بن موسى، **الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع**، تحقيق: السيد أحمد صقر، القاهرة، دار التراث، ط١، ١٣٨٩هـ/١٩٧٠م.

❋ ❋ ❋

The Variations of Wordings of the Oral Prophetic Hadiths via a Single Chain of Authority and their Implications on Semantic and Linguistic quotation

Abstract

This research aims to shed some light on the difference between the narrated oral Hadith that has one single chain of authority in the two book of al-Bukhari and Muslim to test the impact of this difference on Hadith's meaning and linguistic citation. It aims also to test the accuracy of the oral narration in the most accurate two books after the Holy Book. The research concludes that some of the hadiths that were said in one occasion and narrated by al-Bukhari and Muslim on the authority of one narrator by the same chain of authority on the authority of the Prophet, peace be upon him, have different linguistic structures or words which causes a difference in meaning. This difference may have an impact on the accuracy of the Hadiths that were narrated by words in the two sound books and its attribution to the Hadiths that are narrated by meaning. This difference may also increase the suspicion about the accuracy of attributing a specific linguistic structure to the Prophet, peace be upon him, in the linguistic studies that are based on studying hadith based on the modern linguistic rules.

The Author :

Dr. Mohammed Saeed Alhaweti.

- Ph.D in Linguistics.
- Associate Prof. of Linguistics - Department of Arabic Language and Literature - King Abdulaziz University - Saudi Arabia.

Publications :

A. Books :

1- Translation of **Linguistic Fieldwork: A Practical Guide,** with support from the Deanship of Scientific Research at King Abdulaziz University, (in press).

2. **Analogy in Proper Nouns: A Research in its Conception in the Works of Jurisprudents and Philologists**. Cairo: Maktabat al-Adab, 2007.

B. Articles :

1- "Quotation from Prophet's Language according to the Decision of Arabic Language Academy; A Critical Study" **Dirasat Journal** (vol 41, SUPPLEMENT -1, 2014.

2. "The Concept of Language Processing and its Significance for Linguistic Studies: A Descriptive and Critical Study of Abu Bakr al-Anbari's Illustration of the Seven Pre-Islamic Long Poems", the Research Center in the International Islamic Malaysian University together with other works in a volume called: (Teaching Modern Linguistics for Specific Purposes) on 17/5/2013.

3. "Indications of the Experimental Approach in Linguistic Studies by Arabic Scholars in the Third and Fourth Hijri Centuries: A Descriptive Study" (Accepted for Pubication), **Journal of the Islamic University**, Madinah, 05/18/1436 AH..

Copyright of Annals of Arts & Social Sciences / Hawliyyat Kulliyyat al-adab is the property of Kuwait University, Academic Publication Council and its content may not be copied or emailed to multiple sites or posted to a listserv without the copyright holder's express written permission. However, users may print, download, or email articles for individual use.